

**T.C.**

**İSTANBUL SABAHATTİN ZAİM ÜNİVERSİTESİ**

**SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ**

**İSLAM İKTİSADI VE HUKUKU ANABİLİM DALI**

**İSLAM İKTİSADI VE HUKUKU BİLİM DALI**

**Özel Sektör Gelişiminde İslam Ekonomisinin Etkisi**

**YÜKSEK LİSANS TEZİ**

**MOHAMMED JASIM MOHAMMED ALDHEYABI**

**İstanbul**

**KASIM, 2017**

**T.C.**

**İSTANBUL SABAHATTİN ZAİM ÜNİVERSİTESİ**

**SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ**

**İSLAM İKTİSADI VE HUKUKU ANABİLİM DALI**

**İSLAM İKTİSADI VE HUKUKU BİLİM DALI**

**Özel Sektör Gelişiminde İslam Ekonomisinin Etkisi**

**YÜKSEK LİSANS TEZİ**

**Danışman : Yrd. Dr. Muhammad Adnan Dervish**

**MOHAMMED JASIM MOHAMMED ALDHEYABI**

**İstanbul**

**KASIM, 2017**

الجمهورية التركية  
جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم  
معهد الدراسات الاجتماعية  
قسم الاقتصاد الإسلامي

## دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص

دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم  
الاقتصاد الإسلامي - جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم

أعداد

الطالب : محمد جاسم محمد الذيابي

إشراف

الدكتور : محمد عدنان درويش

إسطنبول

نوفمبر، 2017م

Sosyal Bilimler Enstitüsü Müdürlüğüne,

Bu çalışma jürimiz tarafından İslam İktisadı ve Hukuku Anabilim Dalında YÜKSEK LİSANS TEZİ olarak kabul edilmiştir.

Başkan Yrd. Doç. Dr. M. Adnan DARWİCH (Danışman)



Üye Yrd. Doç. Dr. Mohamed Cherif EL AMRI

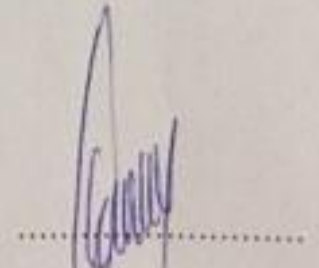


Üye Dr. Mohammed Musdif THER



Onay

Yukarıdaki imzaların, adı geçen öğretim üyelerine ait olduğunu onaylıyorum.



Prof. Dr. Ömer ÇAHA

Enstitü Müdür V.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

إلى قدوتي الأول ... معلم البشرية حبيبي رسول الله ﷺ

إلى من رفعت رأسي عالياً افتخاراً به

وعلمي الصبر والاجتهاد ... إلى من وهب نفسه لسعادتنا

روح والدي الحبيب

إلى رمز العطاء والوفاء ، إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها ، إلى ينبوع العطف والحنان والحب

إلى أشرف مثالٍ للتضحية

أمي الغالية

إلى من بروعتهم كانت أجمل ذكرياتي ... إلى الأيد التي كانت عوناً لي في حياتي ...

إلى من هم بجانبني في جميع لحظات مشواري ...

إخواني وزوجتي وأبنائي وبناتي وأخواتي وأصدقائي وأخوالي وبالأخص منهم خالي العزيز أبو أكرم

وجميع أقاربي

وإلى جميع أساتذتنا الأفاضل .. الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

أهدي هذا البحث المتواضع

سائلاً المولى عزَّ وجلَّ أن يجدَ القبولَ والتوفيقَ والنجاح.

محمد جاسم محمد الذيابي

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة، وأعاننا على أداء هذا الواجب، ووقفنا لإنجاز هذا العمل، ونتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريبٍ، أو من بعيدٍ، في إظهار هذا البحث بحلةٍ بهية، وسهّل لنا تذليل ما واجهنا من صعوبات، ونخص بالذكر (الدكتور محمد عدنان درويش) ، الذي أشرف على البحث، ولم يبخل علينا بتوجيهاته، ونصائحه القيمة، التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث .

كما وأشكر أساتذتي الكرام في قسم الاقتصاد الإسلامي، في جامعة صباح الدين زعيم، والشكر والتقدير موصولاً أيضاً، للجنة المناقشة ؛ لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي.

سائلاً الله تعالى أن يجعل كل ما قدموه في ميزان حسناتهم

الباحث



# دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص

إعداد الطالب

محمد جاسم محمد الزيابي

إشراف الدكتور / محمد عدنان درويش

نوفمبر ، 2017

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص، وبيان المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية في الإسلام، وكذلك الأهداف والمبررات التي تركز عليها التنمية الاقتصادية في الإسلام، وبيان الدور الذي يحققه الإنتاج في دعم الأهداف الاقتصادية، وكذلك معرفة نتائج تنمية الملكية الخاصة إذا ما تمت عبر التوزيع العادل، ثم اقتراح مجموعة من الحلول التي تمكن القطاع الخاص في أن يساهم في التنمية الاقتصادية. وقد اتبعت مجموعة من المنهجيات العلمية التي تناولت بها الموضوع ، فمن خلال المنهج الوصفي قمت بالاعتماد على دراسة القطاع الخاص، ودور الاقتصاد الإسلامي في تنميته ، مستنداً فيها على القرآن الكريم؛ لأنه هو مصدر وأصل الأحكام، ثم السنة النبوية المطهرة وشروحها، وآراء الفقهاء والباحثين في مجال القطاع الخاص، وأثره على التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي، والتطرق إلى إظهار بعض النصوص، والأفكار، والآراء الأصيلة التي حاولت من خلالها تحديد مقولات، ومفاهيم التوازن في الاقتصاد الإسلامي، والمقارنة بين الاقتصاد الإسلامي، والاقتصاد الوضعي في تنمية القطاع الخاص، وبعض الكتب الخاصة بالاقتصاد الوضعي بغية الوقوف على بعض المضامين التي تستوجب الوقوف عليها، وإظهارها بما ينفع الدراسة، والوقوف على كتب العلماء، والفقهاء من الأئمة الأعلام في المذاهب الإسلامية، وكذلك مقاصد الشريعة، وحاولت جهد الإمكان إظهار كل موضوع بما يريده الإسلام من توازنٍ واعتدال. كما ختمت البحث بمجموعة من التوصيات.

ABSTRACT

# **The Islamic economy in private sector development cycle**

**MOMAMMED JASIM MOHAMMED ALDHEYABI**

**Supervision: Assist. Prof. Dr. Muhammad Adnan Darwish**

The research aims to shed light on the subject of the role of the Islamic economy in the development of the private sector and the statement of the basic ingredients for economic development in Islam, as well as the goals and rationale underlying the economic development in Islam, and the role that achieve production in support of the economic objectives, as well as the results of the development of private property if the guest through equitable distribution, then the proposal of a group of solutions to enable the private sector to contribute to economic development. The researcher followed a group of scientific methodologies which theme, through the descriptive approach to the study, the researcher relying on the private sector, and its Islamic economic for development, based on the Holy Quran; because it is the source of the provisions, and the sunna of the prophet and annotations, the views of scholars and researchers in the private sector this difference on economic development from the perspective of the Islamic economy, addressing to show some texts, ideas and opinions as authentic tried to identify the categories, concepts of balance in the Islamic Economy, comparison between the Islamic economy, economy and positive law in the development of the private sector, and some books on the positive economy in order to stand on some of the implications that require stand by and for the benefit of the study, and stand on the books of scientists, scholars of imams, the media in the Islamic doctrines, As well as the purposes of the sharia, and tried every effort possible to show each subject and what the Islam of balance and moderation. As the stamp, a researcher with a set of recommendations.

## ÖZET

### Özel Sektör Gelişiminde İslam Ekonomisinin Etkisi

MOMAMMED JASIM MOHAMMED ALDHEYABI

**Tez Danışmanı: Prof . Dr. Muhammed Adnan Dervish**

Araştırma amacı ışık konu görevi, İslam ekonomisi, kalkınma, özel sektör ve bildirim temel malzemeleri ekonomik kalkınma, İslam, ayrıca hedefleri ve mantıktır temel ekonomik kalkınma, İslam ve görev üretim desteği, ekonomik hedefler, yanı sıra sonuçlar, geliştirme, özel mülkiyet, konuk ile eşit dağıtım, öneri, bir grup çözümleri özel sektör katkıda bulunmak için ekonomik kalkınma. Bu araştırmacı ve ardından bir grup bilimsel yöntemleri hangi tema, açıklayıcı bir yaklaşım için çalışma, araştırmacı, aih'snin özel sektör ve gelişiminde islam Ekonomik etkisi , Kutsal Kuran; çünkü kaynak, hükümler ve sunna peygamber ve açıklamalar, manzarası ve araştırmacıların ve araştırmacıları, özel sektör bu fark, ekonomik kalkınma açısından İslam ekonomi, adresleme bazı metinleri, fikir ve görüşler gerçek denenmiş tanımlamak için kategoriler, kavramlar, denge, İslam Ekonomisi, karşılaştırma, İslam ekonomisi, ekonomi ve pozitif hukuk, kalkınma, özel sektör, ve bazı kitapları Pozitif ekonomi, stand bazı unsurlar. stand ve avantajı için çalışma ve standı, kitaplar, bilim adamlarının, araştırmacıların ve imamları, medya, İslami doktrinler, ayrıca amaçlar, şeriati ve denenmiş her çaba göstermek her konu ve ne İslam denge ve itidal. Ve damga, bir araştırmacı öneriler.

المحتويات

قرار لجنة المناقشة .....

ii	إهداء
iii	شكر وتقدير
iv	ملخص الدراسة
v	(Abstract)
vi	(Özet)
6	الاطار العام للدراسة
6	1-1 المقدمة :
7	2-1 سبب اختيار الموضوع :
7	3-1 أهمية الدراسة :
8	4-1 مشكلة الدراسة :
8	5-1 فرضيات الدراسة :
9	6-1 الدراسات السابقة
10	7-1 منهجية الدراسة
12	8-1 خطة وهيكلية الدراسة
16	الفصل الأول : التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي
16	المبحث الأول: التعريف بالاقتصاد الإسلامي، والتنمية.
16	المطلب الأول : تعريف الاقتصاد الإسلامي لغة واصطلاحاً.
20	المطلب الثاني : تعريف التنمية الاقتصادية.
26	المطلب الثالث : تعريف القطاع الخاص والعام ، والفرق بينهما .
28	المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية في الإسلام .
28	المطلب الأول : خصائص التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني : المقومات الأساسية للتنمية. ....	32
المطلب الثالث : أهداف التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي. ....	34
المطلب الرابع : أسباب ومبررات عدم نجاح خطة التنمية الاقتصادية في بلادنا الإسلامية. ....	36
الفصل الثاني : المبادئ التي يرتكز عليها الاقتصاد الإسلامي، ودورها في تنمية القطاع الخاص	42
المبحث الأول : دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر الإنتاج.....	42
المطلب الأول : مفهوم الإنتاج .....	42
المطلب الثاني : حكم الإنتاج وألويات المصالح فيه .....	45
المطلب الثالث : الأهداف الاقتصادية من تنمية الإنتاج .....	49
المطلب الرابع: ثوابت شرعية لا بد منها في عملية الإنتاج التنموي.....	52
المطلب الخامس: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي .....	54
المبحث الثاني : دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر التوزيع العادل .....	62
المطلب الأول : ماهية التوزيع .....	62
المطلب الثاني : مراحل التوزيع .....	67
المبحث الثالث : دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر الاستهلاك.....	79
المطلب الأول : مفهوم الأستهلاك .....	79
المطلب الثاني : الضوابط الشرعية للاستهلاك بحسب مراتب الأحكام .....	80
المطلب الثالث : أهمية الاستهلاك .....	92
المطلب الرابع: أولويات المصالح الاستهلاكية.....	92
المطلب الخامس : الأصول الحاكمة لرغبات المستهلك في الاقتصاد الإسلامي.....	97
المطلب السادس : الأسس التي يقوم عليها سلوك المستهلك المسلم .....	97
المطلب السابع : المسائل التي تحدد الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي .....	102

المبحث الرابع : المصارف (البنوك) الإسلامية وخصائصها، كأداة لتمويل وتنمية القطاع الخاص	104
المطلب الأول : ماهية المصارف (البنوك) الإسلامية.	107
المطلب الثاني : كيفية التمويل الإسلامي لتلافي الأزمات	113
المطلب الثالث : المضاربة المشتركة أسلوب من أساليب التمويل المصرفي	114
الفصل الثالث : دور الاقتصاد الإسلامي في إنشاء وحماية وتقييد القطاع الخاص، والملكية العامة (القطاع العام).	121
المبحث الأول: الملكية العامة في الاقتصاد الإسلامي ، وفيه المطالب التالية	121
المطلب الأول: مفهوم الملكية العامة.	121
المطلب الثاني : أدلة مشروعيتها.	122
المطلب الثالث : ميزات الملكية العامة.	124
المطلب الرابع: أنماط الملكية العامة في الشريعة الإسلامية:	128
المطلب الخامس: التدابير اللازمة لحماية الملكية العامة:	130
المبحث الثاني: القطاع الخاص، وكيفية حمايته في الاقتصاد الإسلامي.	132
المطلب الأول: مشروعية القطاع الخاص:	133
المطلب الثاني: أساليب إنشاء، والحصول على القطاع الخاص:	135
المطلب الثالث: خصائص القطاع الخاص :	141
المطلب الرابع: الضوابط، والقيود الإسلامية للقطاع الخاص:	142
المطلب الخامس: حماية القطاع الخاص في الاقتصاد الإسلامي	143
الفصل الرابع: استفادة تركيا، وماليزيا في جوانب من اقتصادها من الاقتصاد الإسلامي لتنمية القطاع الخاص	150
المبحث الأول: تركيا، وتنمية قطاعها الخاص بالاستفادة من الاقتصاد الإسلامي.	151

المطلب الأول : تركيا وتنمية قطاعها الخاص .	153
المطلب الثاني : خصخصة الحكومة التركية للقطاع الحكومي	154
المطلب الثالث : حجم إيرادات الخصخصة للحكومة التركية لبعض المشروعات.....	155
المطلب الرابع : تركيا، والاستفادة من الاقتصاد الإسلامي.....	157
المطلب الخامس : دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص التركي.....	157
المبحث الثاني: ماليزيا، وتنمية قطاعها الخاص بالاستفادة من الاقتصاد الاسلامي	160
المطلب الأول : ماليزيا والاقتصاد الإسلامي	160
المطلب الثاني : صور من التطبيق الماليزي للاقتصاد الإسلامي.....	162
المطلب الثالث : دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص الماليزي.....	163
الخاتمة	166
أولاً : النتائج	166
ثانياً : أهم التوصيات	167
فهرست الآيات القرآنية.....	168
فهرست الأحاديث.....	173
فهرست المصادر	175

## الإطار العام للدراسة

### 1-1 المقدمة

مرت على القطاع الخاص في الدول العربية منذ نشأتها ظروفٌ سياسية، واقتصادية، متقلبة، ومتشابكة، بدأت هذه الظروف مع التقلبات السياسية في الأنظمة العربية، حيث برزت الأيدولوجيات، والنظريات الفكرية، الاشتراكية، والثورية، التي ضيقت جداً على القطاع الخاص، واتهام تلك الأنظمة للقطاع الخاص بكونه قطاعاً استغلاليًا، وغير قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية؛ لذلك لم يكن يُسمح للقطاع الخاص بأن يكون له استثمارات كبيرة في القطاعات الاقتصادية، إذ قامت تلك الدول المحكومة بالاشتراكية بتأميم معظم الاستثمارات الخاصة الكبيرة، لا سيما في القطاعات الصناعية، وظل النشاط العام هو النشاط المهيمن على جميع الفعاليات الاقتصادية، مما حَرَمَ الاقتصادات العربية من فرصة الاستفادة من دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة للبلدان العربية، كما حَرَمَ هذا القطاع من التطور، والحصول على الخبرات التكنولوجية، ونتيجة لعدم السماح للقطاع الخاص بالمشاركة مع مستثمرين أجنبى لديهم الخبرات الكبيرة والواسعة في تنمية القطاع الخاص؛ لذلك ظل دور القطاع الخاص هامشيًا إلا في استثمارات صغيرة معتمدة على دعم الدول، وسياساتها في توفير المواد الأولية.

وللأهمية الكبيرة لدور القطاع الخاص في عملية النمو في الاقتصادات العربية، وتحقيق مبدأ التوازن بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، نجد أن معظم الدول النامية قد أصدرت قوانين لتشجيع حركة الاستثمارات الخاصة بها، وأيضاً اتجه الاقتصاد الإسلامي لدعم وتنمية القطاعات الخاصة لما لها من دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان العربية لا سيما بعد أن رسّخت الأنظمة الاشتراكية، والرأسمالية قناعة بأنها لا تحقق التوازن الاقتصادي بين فئات المجتمع؛ لذلك لا بد من إعادة الدور الهام للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية عن طريق دعم أدوات الاقتصاد الإسلامي كالبنوك الإسلامية وغيرها، والأدوات الأخرى للاقتصاد الإسلامي في استثمار الإمكانيات المالية، والفنية في مشروعات اقتصادية تعود بالنفع على المجتمعات الإسلامية.



## 2-1 سبب اختيار الموضوع :

- يعود اختياري لهذا الموضوع، لجملة أسباب يمكن إجمالها في التالي :
- الرغبة في الاستزادة من العلم بالاقتصاد الإسلامي والتنمية الاقتصادية ، والتعمق في موضوع القطاع الخاص .
  - نظراً للأهمية القصوى لهذا الموضوع، لتعلقه بتعاملات الأفراد ، وحاجة الأمة إليه للنهوض بمستقبل الأمة الإسلامية .
  - إن الموضوع لم يحظ بالبحث الكافي كما يستحق، كون بعض جزئياته حديثة .
  - الرد على بعض من يحاول التقليل من أهمية القطاع الخاص، ومن جدوى الاقتصاد الإسلامي بشكل عام .
  - لعدم حصول الاقتصاد الإسلامي على دوره في دعم القطاع الخاص باعتباره أداة اقتصادية فعالة، ولم يحظ بالاهتمام الكافي الذي حظيت به الاقتصادات الأخرى، فكانت هذه الدراسة هي لإعطاء الاقتصاد الإسلامي دوره في دعم القطاع الخاص، والاهتمام الذي يستحقه.

## 3-1 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في الرؤية التي تنشدها كل المجتمعات والدول للتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية تقوم على بناء الإمكانيات التي تعمل على زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة نصيب دخل الفرد، وهذا ينعكس على زيادة رفاهيته، والفائدة المرجوة من دعم وتفعيل وريادة المشروعات الصغيرة لتحقيق هذه التنمية، إذ يعتبر النظام الإسلامي نظاماً مثالياً، ونموذجي في معالجة كل المشاكل التي من شأنها تأخير العجلة الاقتصادية، والقطاع الخاص هو أساس وركيزة مهمة تؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة، مع تحقيق حالة التوازن بين الأخذ والعطاء، مدركاً بذلك حصة الحاضر والمستقبل، ولا يتم ذلك إلا بالقطاع الخاص المستند إلى المنهج الاقتصادي الإسلامي.

#### 4-1 مشكلة الدراسة :

في ظل تسارع وتيرة تطور العصر الحديث في مجال الأعمال، يبرز مفهوم مؤسسات القطاع الخاص الذي بات جزءاً أصيلاً في الفكر الإداري للمؤسسات من منطلق تقديم الواجب، وتعميق هذه التجربة الإدارية، والأخلاقية لدى مؤسسات القطاع الخاص، وتبني هذه المؤسسات دور أكبر اتجاه البيئة التي تعمل فيها؛ لهذا تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل الدور الذي تلعبه مؤسسات القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من منظور الاقتصاد الإسلامي؛ لكي يحقق متطلبات الإنسان بشكل متكافئ، بربح اقتصادي موزون، وبمنفعة عمومية لكل أفراد المجتمع، محافظاً على المواد الأولية في الإنتاج، وخلال الإنتاج، وبعد الإنتاج، وكيفية الاستهلاك، وهذا يضمن السلامة الاقتصادية المستدامة، وبالتالي يمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيس التالي :

ما هو دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية مؤسسات القطاع الخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية؟ وينبثق عن السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية وهي:

- ما مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، وخصائصها ، وأهدافها ، ومبرراتها ، وأسباب عدم نجاح خطط التنمية في بعض البلاد الإسلامية؟
- ماهي المبادئ التي يركز عليها الاقتصاد الإسلامي لتنمية ودعم القطاع الخاص؟
- ما دور الاقتصاد الإسلامي في حماية القطاع الخاص، ومعرفة الضوابط الشرعية؟

اهداف البحث هي الإجابة عن الأسئلة السابقة وهي كالتالي :

- بيان دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية مؤسسات القطاع الخاص .
- بيان مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، وخصائصها ، وأهدافها ، ومبرراتها ، وأسباب عدم نجاح خطط التنمية في بعض البلاد الإسلامية.
- بيان المبادئ التي يركز عليها الاقتصاد الإسلامي لتنمية ودعم القطاع الخاص .
- بيان دور الاقتصاد الإسلامي في حماية القطاع الخاص ، ومعرفة الضوابط الشرعية .

#### 5-1 فرضيات الدراسة :

- القطاع الخاص قطاع ريادي أثبت نجاحاته في جميع الجوانب الاقتصادية.
- القطاع الخاص في ظل الشريعة الإسلامية يعتبر قطاعاً ناجحاً في المقاييس الاقتصادية.

- يسمح الاقتصاد الإسلامي بإمكانية استثمار الأموال المجمدة من خلال توظيفها بالزكاة، والمضاربة، والمساقاة، وغيرها ، مما يخلق استثمارات متعددة تساهم في تنمية وتنشيط العجلة الاقتصادية التي بدورها تقضي على البطالة بتوفير فرص العمل.
- القطاع الخاص من المنظور الإسلامي يضمن التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- الاقتصاد الإسلامي يمنح حوافز استثمارية تزيد من رقة الاستثمارات، وتنميتها بالطرق والأساليب الشرعية البعيدة عن الربا.

### 6-1 الدراسات السابقة :

- لا تزال الدراسات التي تعنى بدور الاقتصاد الاسلامي في تنمية القطاع الخاص تحتاج إلى مزيد من الواقعية والاهتمام -في حدود ما اطلع عليه الباحث- مقارنة بالاهتمام البحثي في دور الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي في دعم القطاع الخاص، وكثير من الباحثين يكرر ما قاله السابقون، ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات ساهمت في إيجاد اقتراحات وحلول لهذه المشكلة، ومن هذه الدراسات المعاصرة :
- دراسة إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية أبريل 2010 ( الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص).

تناولت الدراسة التعرف على موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات في مختلف أنحاء العالم بعد أن تبين أن عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص، لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها بعد أن واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعياً تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات المنشودة، لذلك تسعى الحكومات إلى تبني نظام الشراكة التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والأعمال وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة أغراضها على أساس المنفعة المتبادلة.

- دراسة قام بها الطالبة لمحمدي نورة بعنوان (دراسة تحليلية في أثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الإسلامي).

وهي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تهدف لبحث مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الخاص، ومدى مساهمة المؤسسات الخاصة في الاقتصاد الوطني، بحيث توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية تؤثر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرامج المطبقة، والتي تتبعها هذه المؤسسات من أجل تحسين أدائها.

- دراسة قام بها مجموعة باحثين بعنوان ( النظام الاقتصادي في الإسلام ).

تناولت الدراسة تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي، وبيان مصادره، والأصول الاعتقادية للاقتصاد الإسلامي، وخصائص النظام الاقتصادي الإسلامي وأهدافه، وأسس النظام الاقتصادي الإسلامي، والفروق بين الملكية العامة وملكية الدولة والملكية الخاصة، وذكروا أن الأنظمة الاقتصادية من اجتهاد البشر، قابلة للتغيير والتعديل، بل وللزوال أيضاً كما عليه الاشتراكية اليوم، بخلاف النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يستمد أصوله ومبادئه من الدين الإسلامي الذي هو العاصم الوحيد لأمتنا عندما تتمسك به من الوقوع والتردي في هاوية النظم الاقتصادية الهدامة، ويضمن لها في الوقت نفسه التقدم والتنمية والاستقلال الاقتصادي المنشود.

- دراسة قام بها بن شلوية أم كلثوم ( دور القطاع الخدمي الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر).

من بين أبرز الأهداف التي سعت الدراسة لتحقيقها كالتالي: إظهار المكانة الاقتصادية للقطاع الخاص، والدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية التنمية، معرفة الأسباب الحقيقية التي تعيق القطاع الخاص في الجزائر، اقتراح التوصيات المناسبة لدفع عجلة التنمية في الجزائر.

## 7-1 منهجية الدراسة :

اعتمدت في دراسة الاقتصاد الإسلامي، وأثره على التنمية بالدرجة الأساس على المنهجية التحليلية مستنداً فيها على القرآن الكريم؛ لأنه هو مصدر وأصل الأحكام، ثم السنة النبوية المطهرة

وشروحها، وآراء الفقهاء والباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي، ومحاولة إبراز بعض النصوص، والأفكار، والآراء الأصيلة التي حاولت من خلالها إظهار مفاهيم التوازن في الاقتصاد الإسلامي، واختلافه عن النظم الاقتصادية الوضعية في تنمية القطاع الخاص، وكما اعتمدت على بعض الكتب والدراسات الخاصة بالاقتصاد الوضعي بغية الوقوف على الآراء التي تستوجب الوقوف عليها بما ينفع الدراسة، وحاولت جهد الإمكان إظهار كل موضوع بما يريده الإسلام من توازن واعتدال.

وقد حاولت الالتزام بالنقاط التالية من أجل أن تكونَ هذه الرسالة ملتزمةً بالمعايير الأكاديمية، والعلمية الخاصة بالبحوث:

1. توثيق الآيات القرآنية : حيث أذكر الآية القرآنية في صلب البحث ، وأشير في الهامش إلى اسم السورة ورقم الآية.
2. تخريج الأحاديث النبوية : فقد حاولت تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من مصادرها الأصيلة، واعتمدت أولاً على الصحيحين، ثم الكتب الستة، ثم ما ورد في كتب ودواوين السنة، وقد أورد أكثر من تخريج للحديث الواحد، ويكون ذلك بذكر المصدر الأساسي، ثم ذكر اسم الكتاب، ثم ذكر الباب الذي رواه فيه، إلا إذا لم يوجد الباب، ثم ذكر رقم الحديث إن وجد، مع ذكر رقم المجلد، والصفحة .
3. النقل عن الأئمة الأعلام: وقد التزمت بالنقاط الآتية :
  - أ. توثيق أقوال الأئمة من كتبهم الأصيلة في الغالب، فإن لم أجد المصدر فأنقل من مصدر آخر مع ذكر ذلك المصدر .
  - ب. توثيق النصوص، والأقوال من مصادرها قدر الإمكان .
4. أذكرُ المصادر في الهوامش بنفس الرقم المشار إليه في صلب البحث ، مع ذكر بطاقة المعلومات عنه كاملةً، إذا كان الأخذ منه لأول مرة ، ثم أقتصر على ذكر اسم المؤلف والكتاب، ، مع ذكر الصفحة بعد ذلك .
5. ترجمت للأعلام عند ورود العلم لأول مرة .
6. حاولت جهد الإمكان إعطاء خلاصة موجزة في نهاية كل فصلٍ.
7. إتبع في هذه الرسالة الأمور الفنية، من فهرسة المحتويات، وقائمة المصادر، والمراجع.

## 8-1 : خطة وهيكلية الدراسة

الإطار العام للدراسة وفيه : المقدمة، وسبب اختيار الموضوع، وأهمية الدراسة، ومشكلة الدراسة، وفرضيات الدراسة ، والدراسات السابقة، ومنهجية الدراسة، وخطة وهيكلية الدراسة.

### الفصل الأول: التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي.

المبحث الأول: التعريف بالاقتصاد الإسلامي، والتنمية.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي لغةً، واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: تعريف القطاع الخاص والعام، والفرق بينهما.

المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية في الإسلام .

المطلب الأول: خصائص التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية للتنمية .

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي.

المطلب الرابع: أسباب، ومبررات عدم نجاح خطة التنمية الاقتصادية في بلادنا الإسلامية.

### الفصل الثاني: المبادئ التي يركز عليها الاقتصاد الإسلامي، ودورها في تنمية القطاع

#### الخاص.

المبحث الأول: دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر الإنتاج، وفيه المطالب

التالية :

المطلب الأول : مفهوم الإنتاج .

المطلب الثاني : حكم الإنتاج وأولويات المصالح فيه.

المطلب الثالث : الأهداف الاقتصادية من تنمية الإنتاج .

المطلب الرابع: ثوابت شرعية لابد منها في عملية الإنتاج التنموي .

المطلب الخامس: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الثاني: دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر التوزيع العادل، وفيه

المطالب التالية :

المطلب الأول : ماهية التوزيع.

المطلب الثاني : مراحل التوزيع.

المبحث الثالث: دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر الاستهلاك، وفيه

المطالب التالية:

المطلب الأول : مفهوم الاستهلاك .

المطلب الثاني : الضوابط الشرعية للاستهلاك بحسب مراتب الأحكام .

المطلب الثالث : أهمية الاستهلاك.

المطلب الرابع: أولويات المصالح الاستهلاكية .

المطلب الخامس : الأصول الحاكمة لرغبات المستهلك في الاقتصاد الإسلامي .

المطلب السادس : الأسس التي يقوم عليها سلوك المستهلك المسلم .

المطلب السابع : المسائل التي تحدد الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الرابع: المصارف (البنوك) الإسلامية وخصائصها، كأداة لتمويل وتنمية القطاع الخاص،

وفية المطالب التالية :

المطلب الأول : ماهية المصارف (البنوك) الإسلامية.

المطلب الثاني : كيفية التمويل الإسلامي لتلافي الأزمات .

المطلب الثالث : المضاربة المشتركة أسلوب من أساليب التمويل المصرفي .

## **الفصل الثالث: دور الاقتصاد الإسلامي في إنشاء وحماية وتقييد القطاع الخاص،**

### **والملكية العامة (القطاع العام)، وفيه المباحث التالية.**

المبحث الأول: الملكية العامة في الاقتصاد الإسلامي، وفيه المطالب التالية :

المطلب الأول: مفهوم الملكية العامة.

المطلب الثاني : أدلة مشروعيتها.

المطلب الثالث : ميزات الملكية العامة.

المطلب الرابع: أنماط الملكية العامة في الشريعة الإسلامية.

المطلب الخامس: التدابير اللازمة لحماية الملكية العامة.

المبحث الثاني: القطاع الخاص ، وكيفية حمايته في الاقتصاد الإسلامي، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: مشروعية القطاع الخاص.

المطلب الثاني: أساليب إنشاء والحصول على القطاع الخاص.

المطلب الثالث: خصائص القطاع الخاص.

المطلب الرابع: الضوابط والقيود الإسلامية للقطاع الخاص.

المطلب الخامس: حماية الملكية الخاصة والقطاع الخاص في الاقتصاد الإسلامي.

## **الفصل الرابع: استفادة تركيا، وماليزيا في جوانب من اقتصادها من الاقتصاد الإسلامي**

### **لتنمية القطاع الخاص، وفيه المباحث التالية :**

المبحث الأول: تركيا، وتنمية قطاعها الخاص من خلال الاقتصاد الإسلامي، وفيه المطالب

التالية :



المطلب الأول : تركيا، وتنمية قطاعها الخاص .

المطلب الثاني : خصخصة الحكومة التركية للقطاع الحكومي .

المطلب الثالث : حجم إيرادات الخصخصة للحكومة التركية لبعض المشروعات.

المطلب الرابع : تركيا والاستفادة من الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الخامس: كيفية تطوير القطاع الخاص التركي وصور الاستفادة من الاقتصاد

الإسلامي.

المبحث الثاني: ماليزيا، وتنمية قطاعها الخاص بالاستفادة من الاقتصاد الإسلامي، وفيه

المطالب التالية :

المطلب الأول : ماليزيا، والاقتصاد الإسلامي .

المطلب الثاني : صور من التطبيق الماليزي للاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثالث : دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص الماليزي .

الخاتمة .

النتائج والتوصيات .

المراجع .

## الفصل الأول: التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي.

المبحث الأول: التعريف بالاقتصاد الإسلامي، والتنمية.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي لغةً، واصطلاحاً.

أولاً: الاقتصاد لغةً:

وأصل الكلمة من القصد، ويأتي بعدة معانٍ منها : التوسط والاعتدال، يقال: قصد في الأمور قصداً، أي توسط وطلب العدل، ولم يُسرف، ولم يقتِر، قال تعالى: ﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ ﴾ (1) وقال جل وعلا: ﴿ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ﴾ (2) وقال ﷺ: (لا عال من اقتصد) (3).  
وتأتي بمعنى استقامة الطريق، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾ (4)، أي تبيينه، وتوضيح استقامته، وتأتي بمعنى الرشد، فيقال: فلان على قصدٍ أي رشد، وتأتي بمعنى السهولة، ومنها قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا ﴾ (5)، أي سهلاً ميسوراً (6).  
أما مفهومه شرعاً: فأهم دلالات هذه اللفظة عند علماء الشريعة أنه أريد بها الاعتدال بين الإسراف والتبذير (7)، لقوله جل وعلا: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ (8) وقال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ (9).

(1) سورة لقمان: 19.

(2) سورة المائدة: 66.

(3) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، الرسالة، ط1، (1421هـ - 200م) (302/7) رقم الحديث (4269)، سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله و عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين القاهرة، 365/6 رقم الحديث (6627)، قال الهيثمي في "المجمع" وفي أسانيدهم إبراهيم بن مسلم الهجري، وهو ضعيف، وله شاهد من حديث ابن عباس عند الطبراني في "الكبير" (12656). نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، (1414هـ - 1994م)، 252/10 .

(4) سورة النحل: 9.

(5) سورة التوبة: 41.

(6) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الإحياء للتراث العربي، بيروت - لبنان، ط1، مادة (قصد)، 254، نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، ط1 (2008م)، 72، محمد رواس قلججي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، ط2 (2006)، 63.

(7) وهبة الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط2، (1418هـ)،

244/21 و 254/6 .

(8) سورة الإسراء: 29.

(9) سورة الفرقان: 67.

وقال العز بن عبد السلام<sup>(10)</sup>: (بأنه رتبة بين رتبتين، ومنزلة بين منزلتين، والمنازل ثلاث: التقصير في جلب المصالح، والإسراف في جلبها، والاقتصاد بينهما)<sup>(11)</sup>، وللاقتصاد معنى عند الفقهاء في العبادات والمعاملات، ففي العبادات وعلى سبيل المثال استعمال مياه الطهارة، فلا يستعمل الماء إلا قدر الإسباغ (أي الإتمام والكفاية) ، ولا ينقص ذلك عن المدّ في الوضوء والصاع في الغسل<sup>(12)</sup>، وقد ورد الاقتصاد بالوضوء، ولو كان المسلم على نهر جارٍ...<sup>(13)</sup>، وقيل سابقاً : (عليك بالسداد والاقتصاد لا وكس ولا شطط)<sup>(14)</sup>.

وعادة ما يرتبط الاقتصاد في مفهوم علماء الفقه والشريعة بالمعاملات المالية، سيما تلك المتعلقة بالأموال، والسلوكيات المعيشية التكسبية.

أما كلمة (الإسلامي) فالاسلام لغة: يعني الطاعة والانقياد والتسليم..<sup>(15)</sup> ومنها قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾<sup>(16)</sup> أي موحداً ومنقاداً لله تعالى، كما أنها تعني الدخول في دين الله الحنيف الذي جاء به محمد ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين<sup>(17)</sup>، لقوله جل وعلا: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾<sup>(18)</sup> ووصف الاقتصاد بأنه إسلامي له عدة دلالات شرعاً منها<sup>(19)</sup>:

1. إنها الحد الفاصل لتمييزه عن الاقتصاد الوضعي.

(10) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن الدمشقيّ، عز الدين الملقب بسلطان العلماء: فقيه شافعيّ بلغ رتبة الاجتهاد. ولد ونشأ في دمشق عام 577هـ، وتوفي عام 660هـ، وتولى التدريس والخطابة بالجامع الأموي، من تصانيفه: قواعد الأحكام في مصالح الأنام. السبكي، طبقات الكبرى 80/5، الزركلي، الأعلام 145/4.

(11) العز بن عبد السلام ، قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، دار المعرفة (بيروت)، 339/2.

(12) العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام: 205/2 - 206.

(13) مسند أحمد، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، 637/11 رقم (7066).

(14) الجاحظ، مرو بن بحر بن محبوب الشهير بالجاحظ (ت: 255هـ) البخلاء، دار ومكتبة الهلال، بيروت،

ط2، (1419هـ)، 267. ومعنى (وكس) أي: نقص، ومعنى (شطط) أي: زيادة.

(15) الرازي (ت: 666هـ)، مختار الصحاح، مادة (سلم).

(16) سورة آل عمران : 67.

(17) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، (1953م)، 109/4.

(18) سورة آل عمران: 19.

(19) منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، 8.

2. إنها علامة على أن هذا النظام، وهذه القوانين والسياقات في التعامل من الله رب العالمين وهو القائل: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾<sup>(20)</sup>.

3. وأيضاً، فيه بيان أن هذا الدين متكامل، وهو نظام شامل لحياة أفضل، فيه تنظيم علاقة البشر بربهم، وفيه تنظيم لعلاقاتهم مع أنفسهم وفيه تنظيم لعلاقاتهم مع الآخرين، والنظام الاقتصادي جزء من ارتباط الناس بغيرهم؛ لتيسير معاشهم، وتنظيم حال مجتمعاتهم.

4. وفيه دلالة رائعة على أن هذا الدين فيه جزءان: صلب، ومرن، فالجزء الصلب فيه هو ما لا بد للحياة منه، وهو الإيمان بالله، وإقامة العدل بين الناس، وأما الجزء المرن فهو ما كان غير ذلك، ودائرة الاجتهاد فيه مفتوحة إلى يوم القيامة، احتراماً للعقل، والجهد البشري في الإبداع والتطور؛ ولأن حاجات الناس غير متناهية، ونصوص الشرع متناهية، فلا بد لاستيعابها في ضوء المصالح الشرعية التي سبق الحديث عنها، وهي الضابط في تحقيق أمر الله تعالى.

5. وفيه بيان أن منظومة هذا الاقتصاد تقيء بظلالها لكل من استظل بها، سواء كان مسلماً أم غير مسلم، وزيادة الخير والبركة لمن آمن بالله وعمل صالحاً في سبيله، لقوله تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(21)</sup>، فالبيان لكل الناس، والهدى والموعظة للمتقين.

#### ثانياً: تعريف الاقتصاد الإسلامي اصطلاحاً:

تعددت تعريفات علماء وخبراء الاقتصاد لمصطلح الاقتصاد الإسلامي بحسب المضمون الذي يتناوله؛ وذلك لمسألة في غاية الأهمية ألا وهي خصوصية هذا الاقتصاد واختلافه عن الاقتصادات الوضعية؛ لأنه منبثق عن عقيدة أصلية تبعده عن التقليد من جهة، من جهة أخرى تشركه التجربة مع كل المذاهب الاقتصادية في الجوانب الفعلية- كما ذكرت-، وهذه الخصيصة أعني: (فصل العلم التجريبي عن الفكر العقائدي) امتاز بها اقتصادنا الإسلامي؛ لأنه من لدن حكيم خبير.

فمن الاقتصاديين من قال: (أنه العلم الذي يهتم بدراسة وتحليل أثر الحكم الشرعي على الجانب المادي للبناء الاجتماعي للمجتمع المسلم الذي يوجه وينظم نشاطه المادي على مجموعة الأصول الشرعية)<sup>(22)</sup>.

(20) سورة الملك : 14.

(21) آل عمران: 138.

(22) قاسم محمد محمود الدليمي، الاقتصاد الإسلامي المفاهيم والمرتكزات الأساسية، دار السلام، دمشق 2009م، 11.

وهذا التعريف يتضمن مستويين من المعرفة:

1. معرفة الحكم الشرعي الذي يُعطى للظاهرة الاقتصادية - وهذا عمل الفقيه -.
  2. استخدام الأدوات التحليلية لبيان أثر الحكم الشرعي على النشاط الاقتصادي.
- وقال آخر: (هو العلم الذي يبحث في أسباب المشكلة الاقتصادية، وكيفية علاجها في إطار الشريعة الإسلامية)<sup>(23)</sup>.

وهذا التعريف يلقي بضوء عام على التقيد بالشريعة الإسلامية عند بحث أسباب، وكيفية علاج المشكلة الاقتصادية- التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً، بغض النظر عن آليات حل تلك المشكلة، وتحديدها أصلاً ، فالخلاف وارد.

وعرّفَ بأنّه: (العلم الذي يبحث في أحسن طرق الكسب الحلال وإنفاقه وتوزيعه وتنميته لتحقيق مصالح الأمة الإسلامية وزيادة قوتها)<sup>(24)</sup>، وهنا تم تحديد أصل الكسب في إطار الحلال. ومن عرّفه بحسب حقيقته وجوهره قال: (هو مجموعة الأحكام والسياسات الشرعية التي يقوم عليها المال وتصرف الإنسان فيه)<sup>(25)</sup>.

ومنهم من عرّفه بحسب غايته، وهدفه فقال: (هو عملية توجيه النشاط الاقتصادي وتنظيمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية)<sup>(26)</sup>.

فالنشاط الاقتصادي أمر واقع، ويأتي الخلاف حول كيفية توجيه هذا النشاط ، وتنظيمه وفقاً لأصول ومبادئ معينة، بحسب ما يدين به كل مجتمع، ومن هنا كان اختلاف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الرأسمالي، والاشتراكي، إذ كل منهم يحرص على توجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة، بحسب أصوله ومبادئه التي يحرص عليها ويستهدف الالتزام بها.

ويمكننا تعريفه بصيغةٍ أخرى: أنه العلم الذي يتناول كيفية استخدام الوسائل غير المتعارضة مع المنهج الشرعي لحل المشكلة الاقتصادية بمنظورها الإسلامي.

(23) عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2 (1419هـ)، 18.

(24) المصدر نفسه، 18.

(25) عمر بن فيحان المرزوقي، النظام الاقتصادي، مكتبة الرشد، ط2 (2006م)، 12.

(26) محمد شوقي الفجري، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، 18. ويعرف محمد باقر الصدر الاقتصاد الإسلامي بأنه: "المذهب الاقتصادي الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية". محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار الفكر بيروت، ط3 (1969م)، 9.

ونخلص مما سبق إلى ما يلي:

1. أن الاقتصاد الإسلامي: هو العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرة الاقتصادية في مجتمع ما.
2. هو علم يعنى بدراسة سلوك الفرد تجاه الموارد الاقتصادية من أجل تحقيق الرفاهية في إطار الشريعة الإسلامية.

وحتى من أطلق على الاقتصاد الإسلامي صفة العلمية، وأنه بلغ النضج، وتوفرت فيه الشروط، رأى أنه لا يزال بحاجة إلى المزيد من التطوير.

### المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية.

**التنمية لغةً:** مشتقة من نَمَى بمعنى زَوَّدَ أو كَثَّرَ. قال في الصحاح: (ونميت النار تنميَةً إذا أقيت عليها حطباً وذكيتها به)<sup>(27)</sup>، وتعرف بأنها: كل زيادة إيجابية، إرادية، كمية، ونوعية لشيء من الأشياء<sup>(28)</sup>.

فالزيادة تعني: نقيض النقص، والهدر، والخسارة، والإيجابية: هي النافعة والطيبة. أما الإرادية: فللتفريق بين التنمية والنمو؛ لأن النمو زيادة تلقائية تحدث دون تدخل، أما التنمية فهي مستحدثة إرادية<sup>(29)</sup>.  
وأما الكم والنوع: فإن الزيادة قد تكون كمّاً فقط، وقد تكون تحسناً في الجودة والنوعية<sup>(30)</sup>.  
وقيل: التنمية هي ما قابلت الصامت من الأشياء؛ لأن كل شيء على وجه الأرض إما نام وإما صامت كالحجر والجبل<sup>(31)</sup>.

وذكر الفقهاء: أن النماء في النقود مجاز، وفي الماشية حقيقة؛ لأنها تزيد بتولدها<sup>(32)</sup>.  
وجُلُّ فقهاء الشريعة الإسلامية يطلقون النماء على نفس الشيء الزائد من العين، كلبن الماشية، وولدها، في مقابلة الكسب الذي هو ما حصل بسبب العين، وليس بعضاً منها ككسب العبد ونحوه.

(27) الرازي، مختار الصحاح، 320 مادة (نمى)، الزبيدي، تاج العروس 133/40، قلعي، معجم لغة الفقهاء، 485 مادة (نماء).

(28) جمال عبده، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، دار الفرقان، عمان، (1984م)، 41.

(29) المصدر نفسه، 41.

(30) المصدر نفسه، 41.

(31) المصدر نفسه، 41.

(32) نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية، 262.

أما فيما يتعلق بمال التجارة ، فقد قال الكمال بن الهمام<sup>(33)</sup>: النماء في مال التجارة بزيادة القيمة ولم تنحصر زيادة ثمنها في السمن الحادث (أي في المواشي)، بل قد يحصل بالتأخير من فصل إلى فصل، أو بالنقل من مكان إلى مكان<sup>(34)</sup>.

وقد وجدت المالكية يقسمون النماء إلى ثلاثة أقسام : ربح، وغلة<sup>(35)</sup>، وفائدة، فكل ربح في نظرهم نماء، وكل غلة نماء، وكل فائدة نماء، وليس كل نماء ربحاً بالتحديد أو غلةً بالتقييد أو فائدةً؛ لأن النماء أعم منه مطلقاً...<sup>(36)</sup>.

### ألفاظ قرآنية ذات صلة لغوية:

وردت في القرآن الكريم ألفاظ تدل على نفس المعنى الذي راح إليها لفظ التنمية، منها : لفظ (العمارة)، أو التعمير في المجال الاقتصادي، لقوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾<sup>(37)</sup> يقول الإمام القرطبي<sup>(38)</sup> في شرح هذه الآية: (إنها تقصد طلب العمارة لاستعمالها السنين والنماء للطلب، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب)<sup>(39)</sup>، علماً أن لفظ العمارة في هذه الآية أعم من لفظ التنمية ؛ لشموله شتى مجالات الحياة الإنسانية.

أما استخدام لفظة العمارة لمعناها الخاص المقابل للفظ التنمية فنجده فيما جاء في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (من كانت لهم أرض فلم يعمرها ثلاث سنين فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها)<sup>(40)</sup>، ويؤكد هذا أيضاً ما جاء في قول الإمام علي (كرم الله وجهه) لنائبه على مصر: ( ليكن

(33) الكمال بن الهمام، هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السكندري، كمال الدين المعروف بابن الهمام، من أئمة الحنفية، وعارف بأصول الدين والتفسير والفرائض، من كتبه فتح القدير في شرح الهداية والتحرير في أصول الفقه، الصفدي، الوافي بالوفيات، 652/1.

(34) الكمال بن الهمام، فتح القدير على الهداية ومعه شرح العناية، بولاق (1316هـ)، المطبعة الميمنية، مصر، (1319هـ)، 147/2.

(35) هي الدخل الحاصل من كراء دار، وأجر حيوان، وفائدة أرض، وغير ذلك.

(36) محمد بن أبي الفتح البعلبي (ت:709هـ)، المطلع على ألفاظ المقنع، المكتب الإسلامي، دمشق، (1385هـ) ، 235 محمد عميم الإحسان المجددي، التعريفات الفقهية ، كراتشي، سنة 1407هـ، 335. الحسن بن عبد الله بن سهل القدسي (395هـ)، الفروق اللغوية، (تحقيق:محمد إبراهيم سليم)، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، 95.

(37) سورة هود: 60.

(38) القرطبي: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت671هـ)، الشافعي، صاحب التفسير المشهور الجامع لأحكام القرآن، ينظر: طبقات المفسرين : 246/1.

(39) القرطبي، الجامع لإحكام القرآن، 56.

(40) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، الخراج، المطبعة السلفية، القاهرة، ط4 (1392هـ)، 70 .

نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج؛ لأن ذلك لا يُدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بدون عمارة أخرج البلاد<sup>(41)</sup>.

وهذا دليل واضح على أن (التنمية الاقتصادية) تهدف إلى تحقيق الرخاء والرفي للفرد في الجانبين المادي والروحي.

وهناك مصطلح آخر استعمله القرآن الكريم احتوى مضمون التنمية الاقتصادية، وهو "التمكين" يقول الحق جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾<sup>(42)</sup>، فُسر التمكين لغوياً بجانبين، الأول: يشمل المكان والعطف، والثاني: السيطرة، والقدرة على التحكم، واتخاذ القرار، وكلا المعنيين فيه دلالة واضحة على معنى سلطة الإنسان على الموارد التي وهبها الله له من أجل العيش فيها، وتعميرها، وكذلك استخدم القرآن مصطلح التقدم لقوله تعالى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾<sup>(43)</sup>، ودلالته واضحة في التنمية المنشودة.

أما اصطلاحاً: فقد تعددت آراء الباحثين، وخبراء التنمية حول المؤشرات والمعايير الأكثر أهمية؛ لتحديد مفهوم التنمية (Development) ففي المفهوم الغربي يقصد بها: (تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود، والثبات إلى الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني، مع تغيير في هياكل الإنتاج، ووسائله، ومستوى العمالة، وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي)<sup>(44)</sup>.

ولهذا اعتبرت الزيادة السنوية في إجمال الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد من المؤشرات الأساسية للتنمية.

حتى زاد بعض الاقتصاديين أن التراكم الرأسمالي، ودرجة التعقيد الصناعي، ومدى استهلاك الفرد من البروتين الحيواني، واستهلاكه الكهرباء، كلها تصلح مؤشرات تنموية. بينما ذهبت دراسات أخرى إلى أهمية العوامل الثقافية، والمهارات البشرية التي تراعي قيمة الإنسان، وحريته، وتأثيرها على نمو الاقتصاد الكلي.

(41) أحمد بن علي الفلقشندي صبح الاعشى في صناعة الانشاء، دار الفكر دمشق، ط1، (1987)، تحقيق: يوسف علي الطويل، 378/10، شريف الرصاص نهج البلاغة، دار الأندلس، (1980م)، 96/3.

(42) سورة الأعراف: 9.

(43) سورة المدثر: 37.

(44) عبد الحق الشكري، التنمية الاقتصادية في الإسلام، كتاب الأمة، قطر، ط1 (1408م)، 11.



وللاتجاه الأول ذهب جمهور الاقتصاديين، إلى أن التنمية هي تحقيق زيادة تراكمية في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة محددة من الزمن<sup>(45)</sup>.

ويترتب على هذا المفهوم أن الإيراد الشخصي هو الذي يشكل العملية الإنتاجية، وهذا أمر في غاية الخطورة، فقد يحقق إنتاج سلعة معينة ربحاً محدداً للمنتج، أو البائع، في الوقت الذي تلحق السلعة أضراراً كبيرة بالمجتمع، ومن البدهة تقرير هذه الأضرار بأنها ليست أضراراً مادية، فقد تشمل أضراراً أخرى، كالمساس بالمعتقد، أو قيم المجتمع<sup>(46)</sup>.

وقد تظن الاقتصاديون أخيراً إلى خطورة أخذ معيار الربح الشخصي في الاعتبار كأداة لتوجيه الإنتاج والموارد التموينية، وقاموا ينبهون على الأضرار الأخرى التي تلحق بالمجتمع من خلال العملية الإنتاجية، مثل: تلوث البيئة، وإفساد الهواء، وتسميم المجاري المائية، واندثار الثروة السمكية، الخ.. هذه الأضرار تعد تكلفة ضارة على المجتمع (social cost) لا يدخلها المنتج في اعتباره، وهو يهتم فقط بالربح أو الإيراد الشخصي.

وذهب البعض إلى تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: (عملية ديناميكية متتابعة تستهدف القضاء على التخلف الاقتصادي، والاجتماعي سواء من خلال تغيير الهيكل الاقتصادي، وأسلوب الإنتاج، أو من خلال تبني استراتيجية للتطوير الاقتصادي تحقق هذا الهدف)<sup>(47)</sup>.

أما موقف الإسلام من الاصطلاح الاقتصادي للتنمية، فإنه لا يرفض أية مفاهيم موضوعية يواجه بها الإنسان مشاكل الحياة، مادامت هذه المفاهيم لا تصادم النصوص والمبادئ الإسلامية العامة، لاسيما أن القرآن الكريم، والسنة النبوية اقتصرنا على التوجيهات التي يمكن أن يسترشد بها في بلورة مثل تلك النظرية من جانب الإنسان<sup>(48)</sup>.

وتأسيساً على ذلك فلقد وردت عدة تعريفات متقاربة في مضمونها وهي: ( إنها تطور حضاري شامل من خلال تفاعل سوي بين العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والعقائدية يؤدي إلى رفع مستوى حد الكفاية لأفراد المجتمع بشكل تراكمي، ومستمر)<sup>(49)</sup>.

(45) محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ط1، (1980)، 78/1.

(46) عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، عالم المعرفة، الكويتي (1983م)، 58.

(47) محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، 75/1.

(48) عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، 59.

(49) عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، التنمية في إطار العدل الاجتماعي، 1494.

ولا يخفى أن هذا التعريف لعملية التنمية لا يتخذ من متوسط دخل الفرد الحقيقي معياراً للتنمية؛ لأنه معيار مضلل؛ وذلك أنه لا يقول شيئاً عن نمط التوزيع الفعلي للدخل القومي بين الناس، و(حد الكفاية)<sup>(50)</sup> الذي ورد في التعريف، معناه الحد اللائق لحياة كل فرد في المجتمع، أو هو القدر الذي يحصل عليه كل فرد من أساسيات الحياة من غذاء، وكساء، ومأوى، وتعليم، وصحة، وأمن، ورعاية اجتماعية، بما يتفق مع (مستوى الناتج القومي)<sup>(51)</sup>، وهو هدف للتنمية الاقتصادية<sup>(52)</sup>.

فالتنمية المنشودة إسلامياً: هي التي ترتقي بالإنسان روحياً، ومادياً، ونفسياً، واجتماعياً، حتى لخصها بعض الاقتصاديين الإسلاميين بأنها: ( تلك العملية التي يتم بموجبها استخدام كل الموجودات، أو المخلوقات في هذا الكون من ثروات طبيعية، ونواميس كونية، ووسائل علمية حديثة، وطاقات بشرية، من أجل تنمية جوانب الإنسان الروحية، والخلقية، والمادية، بصورة متوازنة من غير إفراط، ولا تفريط في جانب من الجوانب على حساب الآخر، حتى نستطيع توزيع الناتج بما يحقق حد الكفاية المتناسب مع حجم الناتج لجميع أفراد المجتمع، وتقليل نسب التفاوت المادي بين فئات المجتمع)<sup>(53)</sup>، وعلى هذا الأساس فرّق بعض الاقتصاديين بين عملية النمو الاقتصادي الذي يرتبط بمجرد زيادة متوسط دخل الفرد، أي الزيادة الكمية في الدخل القومي للدولة مقارنةً بزيادة عدد السكان، وبين التنمية الاقتصادية التي تتعلق بإحداث تغييرات هيكلية في كافة الإطارات

(50) يوسف إبراهيم يوسف، إستراتيجية وتكتيك التنمية في الإسلام، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، (1981م)، 212.

(51) وهذا واضح كل الوضوح بسبب تقسيم المصالح إلى ضرورية وحاجيه وتحسينية، وأولوية كل واحدة منها للفرد والمجتمع.

(52) يوسف إبراهيم يوسف، إستراتيجية وتكتيك التنمية في الإسلام، 494.

(53) يوسف الخليفة اليوسف، شكل التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد3، دبي، (1983م)،

الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والتنظيمية، وإطار القيم، بغية إحداث زيادة تراكمية حقيقية مستمرة في حد الكفاية (الحد اللائق للمعيشة وليس الحد الأدنى لها)، كما يصوره لفظ (الكفاف)<sup>(54)</sup>.

ونخلص مما سبق، إلى أن هناك من يوجه التنمية بالمفهوم الخاص، ويريد بها الزيادة المادية للفرد، أو المجتمع، وهناك من يوجهها بمفهومها العام، والشامل، المتمثل في تلك الإجراءات، والأدوات التي تستأصل جذور التخلف بمعناه الواسع، فهو ليس مجرد انخفاض متوسط دخل الفرد، بل إنه ظاهرة متعددة الجوانب، وهو لا يتعلق بندرة الموارد الطبيعية، بل بسوء استخدامها، ونقص كفاءة، وفاعلية العنصر البشري (ببناء الإنسان نفسه)، وقصور قيم التنمية<sup>(55)</sup>.

(54) محمد إبراهيم طريح، السياسة الاقتصادية في الإسلام، ص1955.

(55) محمد إبراهيم طريح، السياسة الاقتصادية في الإسلام ، ص1961، يقول الدكتور عبد الحق الشكيري : (إن جوهر علمية التنمية- يقصد في التصور الإسلامي- هو تغير حضارة يتناول أبنية المجتمع كافة ويشمل جوانبه المادية. والمعنوية إن أي نظرية للتنمية لابد أن تنبثق من واقع وظروف هذه المجتمعات) الشكيري، التنمية الاقتصادية، 3 .

المطلب الثالث : تعريف القطاع الخاص والعام، والفرق بينهما.

أولاً: تعريف القطاع الخاص والعام لغةً، واصطلاحاً.

القطاع لغةً: قِطَاعٌ بكسر القاف، وتشديد الطاء مع فتحها، هي الدراهم، وقِطَاعٌ بفتح الطاء المشددة، صيغة مبالغة من الفعل (قَطَعَ) الشيء يقطعه قطعاً، و"القِطَاعُ" الجزء المقطوع من أي شيء، أو الطائفة منه(56).

الخاص لغةً: خَصَّ الشَّيْءَ خُصُوصاً نَقِيضَ عَمِّ، وخصص فلاناً بالشَّيْءِ خَصَّهُ بِهِ، وخاصٌّ بمعنى متفردٌ، وهو ما يخص شخصاً معيَّناً، أو ما يصدق على حالة واحدة، أو عدة حالات من نوع واحد(57).

أما العام لغةً: يَعْْمُ بِالضَّمِّ وَعَمَّ الشَّيْءَ عُمُوماً شَمَلَهُ، نقول: عمَّ الأميرُ القومَ بالعتاء أي شملهم واستوعبهم، وعمَّ المطرُ أي شملها(58).

أما تعريف القطاع الخاص اصطلاحاً، فلقد تعددت تعريفاته، ولعل أغلبها ترجع إلى أن القطاع الخاص يسعى دائماً لتحقيق الربح مقابل تقديم خدمة، وهذا عكس ما نجده في القطاع العام الذي يقدم الخدمة مجاناً أو مقابل دفع رسوم رمزية، وعلى هذا يمكن القول أن القطاع الخاص : فهو القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه، ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن(59)، أو هو: ( وجود ملكية ووسائل للإنتاج في يد فرد واحد أو عدد من الأفراد داخل إطار الشراكة، ويتحمل مالك رأس المال نتائج نشاط المشروع)(60) .  
فالمشروع الخاص: نشاط تجاري لا تديره الدولة ولا تملكه(61) .

أما القِطَاعُ العام اصطلاحاً: فَيُعَرَّفُ بأنَّه: ذلك الجزء من الاقتصاد القومي الذي تملكه وتديره الدولة مباشرة وعن طريق سلطات عامة أخرى تنشئها الدولة؛ لتؤدي هذه المهام بالإنابة،

(56) الرازي، مختار الصحاح 256، إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية 745/2 مادة (قطع)، نزيه حماد، قاموس المصطلحات الفقهية، 460 .

(57) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط 237/1-243 مادة (خصّ) .

(58) الرازي، مختار الصحاح 218 مادة (عمّ)، إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، 629/1 مادة (عمّ) .

(59) أكرم مياسي، الاندماج في الإقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، (2011م)، 150.

(60) فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة، بيروت، ط1(1981م)، 21.

(61) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط 745/2.

ويشتمل على الخدمات العامة كالكهرباء، والماء، والبريد، والاتصالات، كما يشمل الأعمال التجارية والصناعية والزراعية ونحوها، ويعتمد في تمويله على الإيرادات العامة للدولة<sup>(62)</sup>.

### ثانياً: الفرق بين القطاع العام، والقطاع الخاص.

ثمّة فروق بين القطاعين العام والخاص ذكرها الاقتصاديون، نذكر منها<sup>(63)</sup>:

القطاع الخاص	القطاع العام
1- فرص العمل لدى القطاع الخاص كثيرة، وخاصة لأصحاب الاختصاصات المتميزة.	1- فرص العمل في القطاع العام ضئيلة ومحدودة.
2- يفتقر القطاع الخاص لميزة الاستقرار الوظيفي بشكل عام.	2- يتميز القطاع العام بالاستقرار الوظيفي حيث إن الوظيفة تكون مضمونة بشكل تام.
3- مجالات الإبداع للعاملين في القطاع الخاص أكثر ومساحات التميز أوسع.	3- مجالات الإبداع والتميز للعاملين في القطاع العام قليلة؛ لأسباب منها الروتين اليومي أثناء العمل.
4- اعتماد القطاع الخاص ذاتي في دعم نفسه، وهذه مشكلة كبيرة تواجه موظفي هذا القطاع، إذ أن هناك أسباب كثيرة تؤدي إلى إفلاس الشركة، وخسارة الموظف لعمله.	4- يتمتع القطاع العام بدعم الحكومة المادي له وهو مهم لهذا القطاع، إضافة إلى أن هناك زيادة سنوية ثابتة لجميع الموظفين، كذلك تشتمل المناسبات على زيادات تخدم موظفي هذا القطاع.
5- عدم وجود الزيادات السنوية، والدرجات التقديرية في معظم الأحيان، ناهيك عن الراتب التقاعدي الذي لا يتمتع به موظفوا هذا القطاع، وتعتبر هذه النقطة من سلبيات هذا القطاع.	5- الإجازات الإيسبوعية والشهرية والسنوية التي يسمح بها القطاع العام لموظفيه هي أكثر من الإجازات التي يحصل عليها موظفوا القطاع الخاص، وتعتبر هذه ميزة إيجابية للقطاع العام.

(62) حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، (د.ط) (1998م)، 370.

(63) هذه أهم الفروق التي وجدتها أثناء بحثي، وكتابتي لهذه الرسالة .

## المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية في الاسلام .

### المطلب الاول: خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام.

للتنمية الاقتصادية الإسلامية خصائص تتميز بها عن بقية الأنظمة الوضعية، أهمها:

1. اعتمادها على منهج الإسلام مصدراً وهدفاً، فهي جزء من تلك المنظومة الإلهية نظراً إلى أن دراسة النشاط الاقتصادي لا تتم منفصلة عن عقيدة الإسلام وشريعته، ومن ثم فهي ترتبط بالإسلام ككل - فكان ولا بد من أن يتسم عمل الفرد فيه، أو حتى الجماعات بطابع تعبدية، وقد جاء في حديث سعد<sup>(64)</sup> "رضي الله عنه" أن رسول الله ﷺ قال: (وأنتك لن تنفق نفقةً تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها...) (65) .

2. التوازن في عدة جوانب نذكر أهمها:

3. بين الملكية الخاصة والعامة: ويجب أن أشير بداية إلى أن الإسلام يُقر الملكية الخاصة بشرط أن يلتزم الإنسان بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحقق الالتقاء الصحيح بين الصالح الخاص، والصالح العام من خلال الوظيفة الاجتماعية للملكية، وهي ركيزة أساسية للعدل، والتماسك الاجتماعي، ومن ثم انعدام الحقد، والأثمانية، والصراع... إلخ .

ويعد فرض الزكاة خير الأدلة على إقرار هذا النوع من الملكية ، ومواقف أخرى منها قوله ﷺ :  
(من أحيأ أرضاً ميتة فهي له...) (66) (67) .

فهذا الحديث حقق العدل بين الجهد والجزاء، وهذا يتفق والميول الطبيعية للإنسان، كما إنه

يصب في الصالح العام ببذل كل فرد أقصى جهده لرفع مستوى حياته.

(64) هو أبو إسحاق سعد بن مالك، واسم مالك أهيب بن عبد مناف بن زهرة، قرشي من كبار الصحابة، أسلم قديماً وهاجر، وكان أول من رمى بسهم في سبيل الله، وكان مجاب الدعوة، تولى قتال جيوش الفرس وفتح الله على يديه العراق، اعتزل الفتنة أيام علي ومعاوية، توفي بالمدينة سنة (55هـ). ابن حجر، تهذيب التهذيب 3/484.

(65) صحيح البخاري كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة وان لكل امرئ ما نوى، (21/1) رقم الحديث (56).

(66) سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في إحياء الموات 680/4 رقم (3073)، سنن الترمذي، باب ما ذكر في إحياء الأرض الموات، رقم الحديث (1379)، وقال: حديث حسن صحيح . وقال ابن الملقن: وهذا الحديث رواه أبو داود في «سننه» بإسناد صحيح رجاله رجال الصحيح. البدر المنير 6/766.

(67) الفجيري، مفهوم ومنهج الاقتصاد: 131.

وتحريم الإسلام للاحتكار بقوله ﷺ : ( لا يحتكر إلا خاطئ )<sup>(68)</sup> ؛ لأنه يؤدي إلى انحراف عملية الإنماء عن المسار السوي؛ ولأنه يخدم فئة محدودة تنتشد الإثراء على حساب الآخرين. وبحسب المعاملة ومد يد المعونة للغير، فإن مرده في النهاية نفع المجتمع، وما أجمل التفسير الذي أورده صاحب كتاب مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، لحديث النبي ﷺ : ( إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله )<sup>(69)</sup>، قال: ومن معانيه في سبيل المجتمع بالإنتاج، والخدمات؛ لأن حق الله تعالى مرتبط بتحقيق النفع، والصالح العام للمجتمع...<sup>(70)</sup>.

ورحم الله عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) حين قال: ( والله لأن جاءت الأعاجم بالأعمال وجئنا بغير عمل، فهم أولى بمحمد منا يوم القيامة )<sup>(71)</sup>.

وحدود الملكية الخاصة لا تَرِدُ إلا على المنافع ؛ لأن المال ملك الله تعالى، والإنسان مستخلف فيه، يتصرف فيه برشد قال تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾<sup>(72)</sup>.

ويقر الإسلام الملكية العامة لعناصر الإنتاج إذا كان في ذلك ما يحقق الصالح العام لقوله ﷺ : (المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكأ والنار)<sup>(73)</sup> ، وهذا يعني إن كل ما فيه نفع عام للمجتمع ، ويخشى أن يؤدي تملك القطاع الخاص له إلى الاحتكار يجب أن يكون ملكاً عاماً للجميع، وبذلك تكون عملية التنمية الإسلامية قد سلكت مسلكاً خاصاً، ومتميزاً عن نظائرها، من الأفكار الرأسمالية، أو الاشتراكية بالجمع المتزن بين الملكيتين<sup>(74)</sup>.

(68) صحيح مسلم ، دار الجيل، كتاب المساقات، باب تحريم الاحتكار في الاوقات، 56/5 برقم (4130).

(69) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في النهي عن السياحة، 143/4 رقم (2486)، وصححه الحاكم في المستدرک، ووافقه الذهبي 83/2 رقم (2398).

(70) الفجيري، مفهوم ومنهج الاقتصاد: 131.

(71) علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان الهندي البرهانفوري (ت: 975هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المحقق: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط5 (1401هـ/1981م)، 566/4. رقم (11658).

(72) سورة الحديد: 7.

(73) مسند أحمد، 174/38 رقم (23081) ، سنن أبي داود، كتاب الإجارة، باب في منع الماء، 278/3 رقم (3477)، مسند الحارث، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (1 / 508) برقم ( 449) قال البوصيري: كله شواهد في سنن ابن ماجة وغيره من حديث أبي هريرة وابن عباس وعائشة. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (3/353).

(74) عبد الفتاح عبد الرحمن، التنمية في إطار العدل الاجتماعي، 1502 - 1505.

• التوازن بين الثبات والتطور: وهي خصيصة فريدة اتسمت بها العملية التنموية في الاقتصاد الإسلامي مقابل الأنظمة الوضعية القابلة للتغيير دوماً، والثابت من حيث الأصول التي وردت بها نصوص شرعية، أو مبادئ اقتصادية، غير قابلة للتغيير، أو التبديل ويخضع لها المسلمون في كل زمان ومكان، بغض النظر عن تطور المجتمع أو أدواته الإنتاجية- ولقد سبق الحديث عن الجزء الصلب- في شريعتنا.

وأيضاً فهو اقتصاد متطور من حيث التفاصيل، بما يتلائم وظروف الزمان والمكان، بالتالي فإن الاقتصاديين المسلمين مطالبون دائماً بإيجاد الصيغة الملائمة لكل مجتمع لأعمال المبادئ، والأصول الاقتصادية الإسلامية، وهذا الوجه المرن في اقتصادنا، وهو عين ما عبر عنه ابن تيمية<sup>(75)</sup> بأنه: (اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد)، حين ذكرت عنده أحوال التعددية، والاختلافات في المسائل الجزئية عن عهد السلف الصالح<sup>(76)</sup>.

• التوازن بين الماديات والمعنويات: باعتبار أن الإنسان هو الجزء المهم في الاقتصاد، مكون من مادة، وروح، فجاءت التنمية الاقتصادية والإيمانية في سياق واحد، عندما أخبر الحق عن أهل القرى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(77)</sup>، فالإسلام يدعو ويدعم العمل، والإنتاج، وكذلك يوازن بين بالعدل، وحسن التوزيع.

4. الحرية المقيدة: بالنظر إلى انفلات الإنسان الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي، ومعاناته من كبت الدوافع الفطرية في ظل النظر الاشتراكي، تأتي منظومة التنمية الاقتصادية في الإسلام في توسط الحرية الاقتصادية المتاحة للفرد، أو المجتمع ككل.

وهي ليست مقصودة لذاتها، بل هي وسيلة لمساعدة الإنسان على تحقيق الهدف الذي خلق من أجله، وهو عمارة هذه الأرض بما يضمن جلب المصالح لها ودرء المفسد عنها.

(75) هو أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن علي ابن تيمية، ولد عام 590هـ، وتوفي عام 653هـ، من مؤلفاته "المنتقى في أحاديث الأحكام". ابن العماد، شذرات الذهب 257/5، كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د.ط.) (د.ت)، 221/5.

(76) ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، مطبعة الرياض، 58/6.

(77) سورة الأعراف: 96



والقيود التي نحن بصدد الحديث عنها هي (78):

أ- ديناميكية الحلال والحرام الفعالة: ولها صور كثيرة، منها تحريم إنتاج، واستهلاك السلع، والخدمات الخبيثة، والمضرة، بالإنسان قال تعالى: ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ (79).

ووصف الأشياء بالضارة، والنافعة من خصوصيات الشارع؛ لأنه أعلم بمن خلق، وما ينفعهم وما يضرهم، قال الحق جل وعلا: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَّنَقُتِرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يُلْحِقُونَ ﴾ (80) ، ومن آثار التطبيق لمنظومة الحلال والحرام المحافظة على الضروريات التي لا تستقيم حياة مجتمع إلا بها، وزيادة رفاهية المجتمع، وتمتعه بالنافع من السلع، والخدمات، وذلك حفظاً لها من جانب الوجود، وحفظها من جانب عدم، كتحريم طرق الكسب غير المشروعة بالربا، والغرر، والغش بأشكاله المختلفة... الخ، فاستثمار الموارد الاقتصادية ويتم عن طريق إنتاج الطيبات من الرزق، وتحريم الضار، والخبيث، وإنتاج الضروري، والحاجي الذي يسهم في حماية مقاصد الشريعة، وعدم الإفراط في إنتاج السلع والخدمات الكمالية، وبذلك يتم تخصيص الموارد بحسب الحاجات للمجتمع، وليس بحسب أسعار الطلب لآحاده (81).

ب- الواجبات الشرعية الاقتصادية كأداء الزكاة، ونفقة الأقارب، والزوجة... الخ (82).

ج- الحجر على السفهاء والمجانين: والأصل حرية الإنسان في تصرفه بماله، ولكن متى ما تعارضت الحرية مع المصلحة تُقيد الحرية بما يخدم الصالح الخاص والصالح العام أحياناً، حيث تضر تصرفات السفهاء والمجانين بالمجتمع وليس وبالأسرة فقط (83).

(78) يوسف الزامل وأبو علام، النظرية الاقتصادية الإسلامية، والنظام الاقتصادي في الإسلام لمجموعة من الأساتذة، 65-70.

(79) سورة الأعراف: 157

(80) سورة النحل : 116.

(81) يوسف الزامل وأبو علام، النظرية الاقتصادية الإسلامية، والنظام الاقتصادي في الإسلام لمجموعة من الأساتذة، 65-70.

(82) المصدر نفسه، 66.

(83) المصدر نفسه، 67 .

هـ- تحقيق القوة والعزة الاقتصادية: ونقصد بالقوة الاقتصادية حيابة كل الوسائل الممكنة والشرعية لتحقيق المصالح المختلفة، أما العزة فتعني حيابة المصادر الذاتية التي تغني عن الوقوع تحت سيطرة غير المسلمين، ولا يعني ذلك عدم التعاون مع غير المسلمين، بل يعني استقلالية اتخاذ القرارات مع إمكانية الاستغناء بالموارد الذاتية عن غير المسلمين<sup>(84)</sup>.

### المطلب الثاني: المقومات الأساسية للتنمية.

ذكر الباحثون والاقتصاديون عدة مقومات للتنمية الاقتصادية منها: رأس المال، ومنها الموارد الطبيعية، ومنها العمل... الخ، والذي يراه الباحث مهماً وفي غاية الخطورة إذا ما تجاهله أو غفل عنه المختصون (سياسيون أو اقتصاديون) من مقومات لا بد منها لقيام التنمية الاقتصادية، أو حضارة أمة بصورة متكاملة هو (الإنسان، والمنهج)، فالذي أعنيه بالإنسان وجعلته من أهم مقومات التنمية جانبين، وهي: الجانب العقلي، والروحي فيه، والجانب البدني عنده، فما دام على هذه الأرض إنسان تهيأت له أهم أسباب قيام النمو الاقتصادي، بامتلاكه عقلاً يفكر فيه، ويجتهد من خلاله، وبدناً ينفذ ما خطط له عقله، فلا ضير بوجود نقص في الموارد المادية، كما عبر عنها أغلب الاقتصاديين (بالمشكلة الاقتصادية)، بدليل بلد مثل اليابان لا يمتلك الموارد التي تمتلكها أمتنا الإسلامية، ركز على ما عنده من موارد لقيام التنمية فقامت عنده .

فبجهد الإنسان وأفكاره استطاع أن يطور، ويستخدم الموارد المتاحة عنده أفضل استخدام، وابتكر الصناعات، والإنتاج المتقدم...، ولهذا نرى أنه إذا لم يوجد الإنسان المفكر فإنه لن يحدث تقدم وتطور حتى لو توافرت الموارد الاقتصادية اللازمة للتقدم<sup>(85)</sup>.

أما البناء الروحي أو (المنظومة القيمية) التي يجب أن ينطلق منها الإنسان وهو يرسم وينفذ استراتيجيات النمو الاقتصادي، فهي غاية وجوده على هذه الأرض، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾<sup>(86)</sup>، وبدون تلك المنظومة (القيمية أو الخلقية) لن تكون هناك تنمية حقيقية، بل شريعة الغاب.

(84) المصدر نفسه 69.

(85) إسماعيل عبد الرحمن شبلي، التنمية الاقتصادية والإسلام، بحث شارك في المؤتمر العلمي ثالث، جامعة المنصورة (كلية التجارة)، المجلد الثالث 1983م، 1420 وما بعدها.

(86) سورة الذاريات: 56.

وكما يقال : ليست العبرة بصنع التقدم بل العبرة باستمراره وعموم فائدته، ولن يكون ذلك إذا فقد الإنسان تلك الثوابت.

وقد أكد القرآن الكريم على العلاقة الوثيقة بين إطار القيم، والأخلاق وبين التقدم والتنمية بقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ (87).

وأكد ابن خلدون<sup>(88)</sup> على أثر العوامل الأخلاقية على التنمية الاقتصادية وحذر من الظلم سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً؛ لأنه يترك حالة من اللامبالاة عند الشعب ويؤدي مما يؤدي إلى التخلف<sup>(89)</sup>.

وأما المنهج، فإن لكل نظام اقتصادي أصوله وقواعده الفكرية التي يؤمن بها وينطلق منها في رسم أنظمتها وسياسته الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية في الإسلام يكمن سر النجاح فيها باعتمادها على منهج رباني يحمل جزأين، جزء صلب من الأصول، والثوابت في النظام، تتكامل مع جزء مرن، متغير، الذي يبرزه العقل المفكر، وبدون ذلك المنهج الرباني يعجز الإنسان عن قيام حضارة اقتصادية، فضلاً عن استمرارها وتطورها.

كيف لا؟ وهو الخالق سبحانه: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾<sup>(90)</sup>، والمالك : ﴿ وَلِلَّهِ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾<sup>(91)</sup>، وهو المتصرف في خلقه ومملكه: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُذَلِّعُ مِمَّنْ تَشَاءُ بِإِذْنِ اللَّهِ خَيْرٌ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾<sup>(92)</sup>، فلا جدوى لتنمية متكاملة بدون ذلك الرصيد الرباني من المنهج، ومن أعرض عنه بات بأزمة اقتصادية عالمية، كما أسموها اليوم، وصدق الحق إذ قال: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا ﴾<sup>(93)</sup>.

(87) سورة النحل: 112.

(88) ابن خلدون: هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون ، الفيلسوف المؤرخ والعالم الاجتماعي، ولد بتونس سنة(732هـ) وتوفي بالقاهرة سنة(808هـ)، شذرات الذهب 67/7، الزركلي، الأعلام، 106/4 .

(89) ابن خلدون، المقدمة، 255.

(90) سورة البقرة: 29.

(91) سورة المائدة: 18.

(92) سورة آل عمران: 26.

(93) سورة طه: 124.

### المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي .

يسعى النظام الاقتصادي التنموي في الإسلام إلى تحقيق أهداف عديدة يُمكننا إبرازها في النقاط

التالية:

1. أن تؤدي التنمية الاقتصادية إلى مظهرين أساسيين، الأول: مظهر عمارة الدنيا بما يليق أهل العصر، ويعكس مدى تطورهم، والثاني: أن تكون خاضعة لله تعالى ويرجى منها وجهه<sup>(94)</sup>.
2. أن يكون الهدف الأسمى والنهائي لاستراتيجية التنمية هو تحقيق الوحدة الشاملة (سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وثقافياً، وتعليمياً... الخ) بين الشعوب الإسلامية؛ إذ لا مناص من الوقوف صفاً واحداً أمام هذا الحشد العالمي من مختلف أنواع ومسميات التكتلات الاقتصادية، والسياسية، وأغراضها. ويكون ذلك من خلال تحقيق أهداف مرحلية مثل تحسين مستويات المعيشة، والنهوض بشروط العمل لهذه الشعوب، وإعادة تنسيق سياسات التعليم من خلال التوجيه الإسلامي للعلوم... الخ<sup>(95)</sup>.
3. أن يترسخ في أذهان العالم كله، أن هذه التنمية ما هي إلا دعوة صادقة للتضامن، والوحدة الإسلامية الحقيقية، وليست موجهة ضد أي أمة من الأمم، أو أي دولة من الدول؛ لأن كل ما نسعى إليه-بوصفنا مسلمين- هو فقط الترابط المتين لتحقيق مصالحنا، ومصالح العالمين أجمعين...<sup>(96)</sup>.
4. تحقيق حد الكفاية المعيشية، عن طريق توفير مستوى ملائم من المعيشة لكل إنسان، بسد الحاجات الضرورية للفرد وأسرته، بالقدر الذي يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة، وهو ما يشكل بالنتيجة النهائية المستوى المتوازن للكفاية الاقتصادية...<sup>(97)</sup>.

(94) التوجيه الإسلامي للعلوم كان عنوان المؤتمر الذي عقد بالقاهرة عام 1992م والذي نظمته رابطة الجامعات الإسلامية بالاشتراك مع مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي (جامعة الأزهر) والذي شاركت فيه عدة جهات دولية وعدد كبير من الباحثين في مجالات المعرفة كافة (الاقتصاد والطبيعة والكيمياء والطب... الخ).

(95) المصدر نفسه.

(96) محمد بن علي العقلا، السوق الإسلامية المشتركة، مكتبة زهراء الشرق، ط1 (د.ت)، 65.

(97) محمد فتحي صقر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، 71.

وقد ذكر ابن حزم<sup>(98)</sup> أن للكفاية حد بدونه يصبح الإنسان معدوماً تتحقق في طعام وشراب ملائمين، وكسوة للشتاء، وأخرى للصيف، ومسكن يليق بحاله<sup>(99)</sup>، يقوله ﷺ: (أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى)<sup>(100)</sup>، ويفهم من هذا الحديث أن ما سبق ذكره فرض على الدولة أن توفره للفرد.

علماً أن هناك أدوات عدة من شأنها تحقيق حد الكفاية في مشروع التنمية الاقتصادية في الإسلام، منها: الزكاة، حتى لو أعطيت لغير المسلمين، لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾<sup>(101)</sup>، ولقول عمر رضي الله عنه لعماله على الزكاة: (إذا أعطيتم فأغنوا)<sup>(102)</sup>، ومن الأدوات تدخل الدولة في سوق العمل، لتوفير فرص عمل جديدة، ولتقليل أعداد العاطلين عن العمل، وفقاً لاحتياجات المجتمع .

5. تحقيق الاستخلاف والتمكين في الأرض، وذلك بتعميرها، وإصلاحها لصالح البشرية جمعاء.

6. حفظ المال، وتنميته بالاستثمار، وتداوله بالعقود، وعدم تضييعه، والالتزام فيه بمنهج الوسط في الاستهلاك المجافى للتبذير، والإسراف، وللبخل والتقتير؛ لأن في المال قيام المجتمع لقوله تعالى: (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا)<sup>(103)</sup>(104).

(98) ابن حزم: هو علي بن احمد بن سعيد بن حزم الاندلسي الظاهري، شاعر وكاتب وفيلسوف وفقهه، ولد بقرطبة سنة(384هـ) وتوفي سنة(456هـ)، ويعد درة تاريخ الاندلس وصاحب المذهب الظاهري. الوافي في الوفيات/1/3178.

(99) ابن حزم، المحلى: 156/6.

(100) مسند أحمد (33/2) رقم (4880)، والحاكم في المستدرک 14/2 رقم(2165)، قال ابن حجر: في إسناده أصبغ بن زيد اختلف فيه وكثير بن مرة جهله ابن حزم وعرفه غيره وقد وثقه بن سعد ورواه عنه جماعة واحتج به النسائي 4، ووهب ابن الجوزي فأخرج هذا الحديث في الموضوعات، وأما ابن أبي حاتم فحكى عن أبيه أنه قال هو حديث منكر. تلخيص الحبير 36/3 .

(101) سورة الممتحنة: 8.

(102) أبو عبيد، الأموال ، تحقيق محمد هراس، دار الفكر، بيروت، 502، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الزكاة، باب ما قالوا في الزكاة...، 403/2 رقم(10425).

(103) سورة النساء: 5 .

(104) مقاصد الشريعة، لابن عاشور، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، قطر، ط1(د.ت)، 470/3 وما بعدها.

7. تحقيق رسالة المال، والملكية في أداء دورهما الاجتماعي، والتكافلي داخل المجتمع الإسلامي، ثم المجتمع الإنساني، فالمال مال الله، والإنسان مستخلف فيه، لذلك يجب عليه أن يؤدي ما أوجبه صاحب المال من الإنفاق والتكافل الأسري، والاجتماعي.

### المطلب الرابع: أسباب، ومبررات عدم نجاح خطة التنمية الاقتصادية في بلادنا الإسلامية.

بما أن الدراية وضعت نفسها في مكان التشخيص، فإنها ستفيض في ذكر الأسباب والمبررات التي كانت وما تزال هي أهم المسوغات لفشل، أو تلكؤ خطة التنمية في بلادنا الإسلامية... وهي على النحو التالي:

1. التبعية الاقتصادية للغرب: لا يستطيع أحد أن يدعي أن السواد الأعظم من الشعوب الإسلامية يتمتع بالحرر من رقة التبعية الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، وما ذلك إلا؛ لأن العلاقة مع غير المسلمين لا تكون إلا نتاج دقيق لما نحن عليه، فقد استطاعت الدول الرأسمالية إحكام سيطرتها العالمية بفرض فكرها التنموي على البلدان الفقيرة، وصار لدى السواد الأعظم اعتقاد جازم بأن حالة التخلف لدينا ما هي إلا حالة تخلف زمني سيتكفل التتابع الزمني لمراحل النمو بتجاوزها<sup>(105)</sup>، وصارت مقومات النهوض في الغرب هي البلمس الذي سيجعل كل شيء لدينا حسناً... وهذا في الحقيقة بداية الشعور بالنقص، والرضوخ لأدبيات الغرب ومصالحه، وذلك أمر طبيعي، ما دمنا لم نستطيع إيجاد الآليات، والأطر التي تجعل من المذهبية الاقتصادية الإسلامية شيئاً ملموساً، وواقعاً!!

إن مشكلة التبعية هي أنها تجعل من الاقتصاد التابع مركز تسويق للاقتصاد المتبوع حيث يصدر إليه مشكلاته ويحلها على حسابه، علماً أن التبعية لا تكون دائماً تعبيراً عن خيانة عظمى، أو تأمر على شعب بأكمله، فأكثر صور التبعية شيوعاً هي تلك التي تنشأ بسبب القصور الذاتي لدى الأمم، وعجزها عن إدارة شؤونها، وحين ندرك ذلك يشعر كل واحد منا بأنه مسؤول عن قدر من التبعية التي تعاني منها الأمة، كما يشعر أن باستطاعته أن يفعل شيئاً ما حيالها.

(105) حسن محمد الرفاعي، الأزمة الاقتصادية الراهنة، ط1 (1430هـ-2009م)، 70.

2. غياب الأهداف الكبرى لحاجتنا للمال: إننا حين نذكر أننا خير أمة أخرجت للناس، وأن تلك الخيرية منوطة بقيامنا بوظائف الأنبياء من الدعوة والهداية للخلق ومعاونتهم على الاستقامة، ونرى التكاليف المادية الباهظة التي يطلبها ذلك العمل، نحس بضرورة دفع عجلة التنمية، والعمل من أجل توفير الحد المناسب من الرخاء، وما يتطلبه التقدم البشري من شروط وأجواء وإمكانات. إن العالم بحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى من يمنحه الأهداف الكبرى، ويرسم له منهجية مطلقية (وغير بشرية) للخلاص من الكرب الذي يغشاه، ولا يملكه أحد اليوم غير أمة الإسلام، والمشكلة تكمن في وسائلنا القاصرة، فنحن نعتمد على غيرنا حتى في المعدات التي نشيد بها مآذننا لنرفع بها الآذان!! فضلاً عن سطحية بعض الأهداف للبقاء، لا للتفوق.

3. تمزق العالم الإسلامي وهو من أهم أسباب التخلف في عالمنا المعاصر حتى وصل العالم الإسلامي إلى أكثر من ستين دولة، بالإضافة إلى أقليات منتشرة في كثير من الدول غير الإسلامية تفوق أعدادها عشرات الملايين في بعض هذه الدول، واحتلال أجزاء عديدة من أراضي المسلمين، مما أدى إلى تشتت المقومات المادية، والروحية، والطاقات البشرية، في الوقت الذي أخذ العالم فيه اتجاه التوحد في تكتلات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، ولم يعد فيه وجود مستقل، أو إمكانية لمستقبل لأية تجمعات بشرية يقل تعدادها عن مائة إلى مائة وخمسين مليون نسمة، وقد أدى هذا السبب بدوره إلى حدوث نتائج أخرى، مثل افتقار العالم الإسلامي وعيش الكثير من دوله وأفراده دون مستوى الكفاف، وليس الكفاية وإلى استثمار الأموال الإسلامية في غير الدول الإسلامية، وإلى عدم الاستقرار السياسي، وإلى اللجوء لغير المسلمين للاقتراض منهم من أموال المسلمين المودعة في بنوكهم وللأسف<sup>(106)</sup>.

4. مشكلة المسلمين أنفسهم بتناسيهم أموراً في غاية الأهمية وخصوصاً في زماننا هذا، وهي:

- أن الإسلام لا يعرف رجال دين، فكل المسلمين رجال دين، وإنما يعرف رجال العلم، وأنه لا يكفي اليوم أن يكون المرء ذا ثقافة إسلامية فقهية عريضة حتى يتصدر للإفتاء في المسائل الاقتصادية المعقدة، بل لا بد إلى جوار ذلك من ثقافة اقتصادية متخصصة تلم بأصول العلم وتفاصيله.

(106) فرهاد محمد علي الأدهن، التنمية الاقتصادية الشاملة، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، (د.ط.) (د.ت.)، 196.

- اجتهادات السلف على عظم قيمتها لا تؤخذ على إطلاقها؛ إذ هي في ذاتها ظنية، فضلاً عن أنها قيلت في زمن غير زماننا وفي ظروف غير ظروفنا، وإننا مطالبون اليوم بالاجتهاد مثلهم، للكشف عن حكم الإسلام في المشاكل الاقتصادية الجديدة<sup>(107)</sup>.
  - قصر الموضوعات الاقتصادية على الربا وشركات التأمين والعمليات المصرفية، الغفلة عن جوهر الاقتصاد الإسلامي، بأنه دعوة لكفاية الإنتاج والتنمية الاقتصادية، وضمان حد الكفاية للمواطن، وعدالة التوزيع، وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم.
  - عدم التنسيق والربط بين مفهوم الاقتصاد الإسلامي، وفقه المعاملات المالية الإسلامي (كالفيء، والخمس، والخراج، وشركات الوجوه، والأبدان... الخ)، حيث يجب التنسيق والربط بينهما، ولا يجوز إهمالها وعدم الاستفادة منها باعتبارها مواضيع ذات قيمة تاريخية، فيجب اعتماد دراسات جديّة معاصرة مربوطة بعالمنا المعاصر، للاستفادة من هذا الإرث .
5. ضعف الإرادة الحضارية لدى الاجيال: فالتحدي الخارجي الذي فرض على الدول الإسلامية لم يؤد إلى إنشاء طاقة تمكن هذه الدول من الاستجابة لهذا التحدي والانطلاق في موجة حضارية جديدة، فقد أدى الضعف العام والتمزق الداخلي وانفصام السياسة عن العقيدة إلى تراخي الشعوب الإسلامية، وتقاعسها عن الجهاد الذي فرضه الإسلام، ومن ثم عجزت هذه الشعوب عن مواصلة مسيرتها الرائدة، ومع الضعف شاع عدم الاستقرار في التشريعات التي تحكم النشاط الخاص وأصبحت الرؤية غير واضحة أمام المستثمرين، الأمر الذي أدى إلى فساد المناخ الاقتصادي، ذلك إن الحرية الحقيقية في الإسلام لا تتحقق إلا بالتمسك الكامل بـ( لا اله إلا الله)، فيتلاشى الخوف، ويشيع الأمن، وتستنقر النفوس، وتنمو القدرة على مواجهة التحديات، ولنتصور قوة الدفع التي تتحقق لعملية التنمية حين يمارس كل مسلم عمله متعاوناً مع أقرانه دون أن تتأثر دوافع العمل والانجاز لديه بمزاجه وهواه، فتريبة الإسلام للإنسان توفر أسباب الانطلاق الذاتي لعملية التنمية.
6. الإطار الذي تحدد فيه المشكلة الاقتصادية: فالاقتصاد الوضعي يعنى بدراسة العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية التي تحكم إنتاج السلع المادية، وتوزيعها، وتقديم الخدمات التي تشبع حاجات الإنسان، ونظراً لكون حاجات الإنسان متعددة، ومتنوعة أي- غير محدودة- وتختلف

(107) على حجة من قال: هم رجال ونحن رجال.



باختلاف الزمان، والمكان، في الوقت الذي تتحقق معه ندرة نسبية للموارد الاقتصادية، فإن هناك مشكلة اقتصادية قائمة، وإن كانت حدتها تختلف من مجتمع لآخر، حسب درجة نموه، وتطوره، اجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً... الخ.

ويبحث علم الاقتصاد بالتوفيق بين الموارد المحدودة، والحاجات الإنسانية، غير المحدودة، فالنظام الرأسمالي مثلاً الذي أخذ بمبدأ الحرية على الرغم مما طرأ على هذا المبدأ من تغير كبير - وبمبدأ الملكية الفردية، وتطبيق نظام السوق أو الأثمان.

ونظيره الاشتراكي الذي يركز على الملكية الجماعية، وبالتالي تدخل الدولة بحد كبير، والأخذ بالتخطيط الشامل، كلاهما حاولا حل المشكلة الاقتصادية بأسلوب ناقض فيه الآخر، ولم نر إلا ازدياد حجم المشكلة يوماً بعد آخر، وقبل أن نطرح وجهة نظر الإسلام لماهية المشكلة الاقتصادية فإنه يجدر بنا أن نقرر أن ثمة افتراضاً يقوم عليه علم الاقتصاد، هو أنه ليس هناك حدود لما يحتاجه الإنسان على اعتبار أن الحاجات الإنسانية غير محدودة...، والواقع أن العكس هو الصحيح، إذ أن هناك حدوداً لقدرة الإنسان على الإشباع من السلع والخدمات المختلفة ككل، وعلى الرغم من أن علم الاقتصاد المعاصر يُسلم بالقدرة المحدودة، لكل سلعة أو خدمة معتمداً في ذلك<sup>(108)</sup> على قانون: تناقص المنفعة للسلعة، فإنه يفترض عكس ذلك بالنسبة لقدرة الإنسان الكلية على الاستمتاع، وهو فرض يحوطه الشك على أساس إن ما ينطبق على السلعة الواحدة ينطبق أيضاً على السلع ككل... (109).

ونخلص مما سبق إلى أنه طالما أن الوقت المتاح للاستهلاك أي الاستمتاع بالسلع والخدمات المختلفة محدود، فإن الحاجات الإنسانية تكون بدورها محدودة، فإذا أضيفت سلع جديدة إلى ما بحوزة الفرد فإن ذلك سيكون على حساب الوقت المخصص للاستمتاع بالسلع القديمة، وهو ما يؤكد من جديد محدودية الحاجات الإنسانية، وعلى عكس الافتراض الشائع في علم الاقتصاد القائل: بأن الحاجات غير محدودة.

أما الإسلام فينظر للموضوع من زاويتين، الأولى: الإنسان نفسه، والنظرة الشاملة للموارد، فأما الإنسان المطلوب تواجده على أرض الواقع، فهو ذلك المخلوق القوي الرابطة بربه؛ لأن مفتاح

(108) محمد صالح القرشي وكاظم حمد الشمري مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل (1414هـ-1993م)، 165-168.

(109) جلال أمين، خرافة الحاجات الإنسانية غير المحدودة، مقال في مجلة العربي، عدد (280)، 1982م، 21-22.

المشكلة الاقتصادية يبدأ من هذه النقطة، قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾<sup>(110)</sup>.. وأما الزاوية الثانية فإن الإسلام أشار إلى أن الموارد كافية لحاجات الناس على أساس أنها ليست معدة للاستهلاك المباشر في جملتها، بل لابد من تضافر عناصر الإنتاج من طبيعة، وعمل، ورأس مال لتحقيق ذلك...<sup>(111)</sup> ثم إن المجهود الإنساني هو حجر الزاوية في هذا الباب، فبدون ذلك المجهود لن يستطيع الإنسان توفير حاجاته، يقول الحق جل وعلا: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾<sup>(112)</sup>.

وجود الموارد ثابت لقول الله تعالى: ﴿ وَأَتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾<sup>(113)</sup>، وقال تعالى: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾<sup>(114)</sup>، وقال عن الأرض: ﴿ وَبَارَكْ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا ﴾<sup>(115)</sup>، وإشارة لطيفة للموارد الاقتصادية: ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَعَرَابِيْبُ سُودٌ ﴾<sup>(116)</sup> إشارة إلى طبقات الجبال المتلونة لأنواع المعادن فيها، وقال جل وعلا: ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾<sup>(117)</sup>.

وعلى هذا الأساس فإن الندرة لا ترجع إلى نقص في الموارد على مستوى البشر، (أعني الموارد الطبيعية، وإلا فالمكتسبة منها لا تأتي إلا بالسعي، وبدونه قطعاً فالندرة حاصلة لا محالة)، وإنما إلى أسلوب استغلال الإنسان لها بإهدارها تارة، أو بعدم الاستفادة الكاملة منها، أو الصراع على استيلائها، لمصلحة البعض دون الصالح العام<sup>(118)</sup>.

ويختم الصراع بتوزيع الناتج من تلك الموارد، بحيث لا تلتقي حقوق الفرد مع حقوق المجتمع، فلا يتحقق حينها التوازن المنشود.

(110) سورة الرعد: 11.

(111) عبد الهادي النجار، الإسلام والاقتصاد: 19.

(112) سورة الملك: 15.

(113) سورة إبراهيم: 34 ط2.

(114) سورة الحجر: 21.

(115) سورة فصلت: 10.

(116) سورة فاطر: 27.

(117) سورة الحديد: 25.

(118) صالح العصفور، بحث الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها، 4 .

## الفصل الثاني: المبادئ التي يركز عليها الاقتصاد الإسلامي، ودورها في تنمية القطاع الخاص.

المبحث الأول: دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر الإنتاج، وفيه المطالب التالية :

المطلب الأول : مفهوم الإنتاج .

المطلب الثاني : حكم الانتاج وأولويات المصالح فيه.

المطلب الثالث : الأهداف الاقتصادية من تنمية الإنتاج .

المطلب الرابع: ثوابت شرعية لا بد منها في عملية الإنتاج التنموي .

المطلب الخامس: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الثاني: دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر التوزيع العادل، وفيه المطالب التالية :

المطلب الأول : ماهية التوزيع.

المطلب الثاني : مراحل التوزيع.

المبحث الثالث: دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر الاستهلاك، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول : مفهوم الاستهلاك .

المطلب الثاني : الضوابط الشرعية للاستهلاك بحسب مراتب الأحكام .

المطلب الثالث : أهمية الاستهلاك.

المطلب الرابع : أولويات المصالح الاستهلاكية .

المطلب الخامس : الأصول الحاكمة لرغبات المستهلك في الاقتصاد الإسلامي .

المطلب السادس : الأسس التي يقوم عليها سلوك المستهلك المسلم .

المطلب السابع : المسائل التي تحدد الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الرابع: المصارف (البنوك) الإسلامية وخصائصها، كأداة لتمويل وتنمية القطاع الخاص، وفيه المطالب التالية :

المطلب الأول : ماهية المصارف (البنوك) الإسلامية.

المطلب الثاني : كيفية التمويل الإسلامي لتلافي الأزمات .

المطلب الثالث : المضاربة المشتركة أسلوب من أساليب التمويل المصرفي .

## الفصل الثاني : المبادئ التي يركز عليها الاقتصاد الإسلامي، ودورها في تنمية القطاع

### الخاص.

#### توطئة:

فيما مضى تطرقت إلى ماهية التنمية الاقتصادية الإسلامية المنشودة، والمنضبطة بميزان الشرع، ومراعاتها للمصالح، والآن نأتي لمعرفة المبادئ التي يركز عليها الاقتصاد الإسلامي لتنمية ودعم القطاع الخاص، ويكون ذلك من خلال الإنتاج بوصفه جوهرًا للتنمية، ومن خلال التوزيع العادل بوصفه غاية للتنمية، ومقصداً عاماً من مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن خلال التحليل للمرحلة الأخيرة من مراحل العملية الاقتصادية، ألا وهي الاستهلاك، وكذلك من خلال المصارف الإسلامية، ودورها كأداة في التمويل لتسهيل التنمية في القطاع الخاص عبر الاقتصاد الإسلامي :

### المبحث الأول : دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر الإنتاج .

#### المطلب الاول : مفهوم الإنتاج.

لغة يُقال: أنتج القومُ، ونتاجت إبلهم، وأنتجت الناقة من غير أن يليها أحد، وأنتج فلان الشيء، تولاه حتى أتى نتاجه<sup>(119)</sup>.

وأما في اصطلاح الاقتصاديين لمفهوم الإنتاج ، فقد اختلفت تعريفاتهم له تبعاً لاختلافهم في تحديد ماهيته.

فذهب الطبيعيون (الفيزوقراط)<sup>(120)</sup> إلى أن الإنتاج هو خلق السلع<sup>(121)</sup>، لذلك عدوا الزراعة هي الحرفة الوحيدة المنتجة، أما الصناعة ففي نظرهم لا تعد حرفة منتجة؛ لأن دورها ينتهي عند تحويل المادة من شكلها الخام إلى شكلها القابل للاستعمال، فهي لا تخلق شيئاً من العدم، وكذلك

(119) ابن منظور، لسان العرب، مادة "نتج" 375/2، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي، تاج العروس، تحقيق محمود الطناحي، الكويت، (د.ط) (1976م) 105/2.

(120) وهي مدرسة نشأت في فرنسا وانتشرت خارجها نهاية القرن الثالث عشر، ويسمون " الطبيعيون " وهذه المدرسة نشأة رداً على مذهب " التجاربيين ". الموسوعة العربية.

(121) علماً أنني أتحفظ على عبارة (خلق) إذ لا يستطيع الإنسان إضافة ذرة واحدة إلى الكون ومادته؛ لأنها من وظيفة الخالق المبدع .

عدوا التجارة حرفة غير منتجة؛ لأن دورها يقتصر على نقل السلع من مكان لآخر<sup>(122)</sup>، ولم يدرك الطبيعيون أن إنتاج ثروة ما لا يعني خلقها من العدم -كما ظنوا- وإنما إضافة منفعة جديدة إلى المواد التي تتسم بهذه الصفة من قبل .

أما الكلاسيك (التقليديين) فقد وضع "آدم سميث"<sup>(123)</sup> مفهوماً للإنتاج، وقصد به الإنتاج السلعي<sup>(124)</sup>، وكل ما اتصل به من خدمات مباشرة كالتجارة، والنقل، واستبعد عدداً كبيراً من الخدمات من مجال الإنتاج؛ لأنها لا تعد حرفة منتجة كالطب، والفنون، والدين... الخ، وهذا الفهم يعد قاصراً؛ لأنه لم يشمل الإنتاج المعنوي، وهو إنتاج الخدمات.

أما علماء الاقتصاد الحديث، فقد طوروا مفهوم الإنتاج وجعلوه أكثر شمولية، فذهب بعضهم إلى: (أنه عملية تطوير الطبيعة إلى شكل أفضل بالنسبة إلى حاجات الإنسان)<sup>(125)</sup>، وذهب بعضهم -بالنظر إلى ما سيؤول إليه الإنتاج- إلى تعريفه بأنه: (تكوين ثروة قادرة على تحقيق إشباع حاجة أو أكثر من حاجات الإنسان)<sup>(126)</sup>.

وبالتالي فكل عملية يقوم بها الإنسان، ويترتب عليها حدوث منفعة اقتصادية جديدة في ثروة ما تعد إنتاجاً.

ومن خلال استعراضنا لبعض تعاريف المدارس الاقتصادية لمفهوم الإنتاج يتبين أن للإنتاج عدة صور هي سبب اختلاف المدارس في تحديد مفهومه، وهي:  
الصورة الأولى: المنفعة في الشكل، وهي تتمثل في تحويل السلعة من شكل إلى آخر لتلائم أغراض المستهلكين مثل الزراعة، والصناعة... الخ.

(122) محمد بحر وحسن إسماعيل وآخرون، مقدمة علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، ط3 (1972)، 175.

(123) هو باحث إقتصادي، له نظرية اقتصادية تحمل اسمه، توفي عام 1790م. [www.marefa.com](http://www.marefa.com)  
(124) الإنتاج السلعي هو عملية إنتاج السلع والبضائع من أجل بيعها وليس من أجل استهلاكها من قبل المنتج مباشرة، وارتبط ظهور الإنتاج البضائعي بتطور التقسيم الاجتماعي للعمل القائم على أساس تخصص كل فئة من المنتجين بإنتاج سلعة معينة علما أن هذا النوع من الإنتاج يوجد في أنظمة العبودية والإقطاعية الرأسمالية والاشتراكية. صالح حميد العلي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، اليمامة للطباعة والنشر، ط1 (2000م)، 199.

(125) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، 600.

(126) شعبان فهمي عبد العزيز، رأس المال في المذهب الاقتصادي للإسلام، 36.

وقد تدخل بعض الثروات إلى عمليات تحويل إنتاجي آخر، لكي تصبح أكثر صلاحاً للاستهلاك النهائي، كزراعة القمح أولاً، ثم طحنه، ثم الخ .

الصورة الثانية: المنفعة في المكان، وهي تتمثل في خدمات نقل السلع من الأماكن التي يتم إنتاجها فيها إلى الأماكن التي يطلبها الناس فيها.

الصورة الثالثة: المنفعة الزمنية، وتتمثل في جميع العمليات الإنتاجية التي يقصد منها تخزين السلع، والحفاظ عليها من زمن إنتاجها إلى زمن لاحق، تشتد فيها الحاجة كالتخزين، والتعليب والتجفيف... الخ.

الصورة الرابعة: المنفعة في الخدمات العامة، وتتمثل في منافع الخدمات الاقتصادية العامة لإشباع وسد الحاجات الإنسانية<sup>(127)</sup>.

لذلك نرى صياغة مفهوم الإنتاج عند المتأخرين والباحثين من علماء الاقتصاد، على أنه: ( إعادة ملائمة للموارد المتاحة بتغيير شكلها أو طبيعتها الفيزيائية أو الكيميائية حتى تصبح قابلة للاستهلاك الوسيط أو النهائي )<sup>(128)</sup>.

أما في الاقتصاد الإسلامي فقد عرف الإنتاج بأنه: ( بذل الجهد الدائب في تثمير موارد الثروة، ومضاعفة الغلة<sup>(129)</sup>، من أجل رخاء المجتمع، ودعم وجوده، وقيمه العليا )<sup>(130)</sup>.

وهنا نرى الاختلاف بين مفهومنا للإنتاج -بوصفنا مسلمين- وبين مفهوم المدارس الاقتصادية الوضعية من حيث أساليب إنتاج السلعة وتوزيعها ضمن إطار الشريعة الإسلامية، ومن حيث الهدف بإدراك غاية يحددها نظام القيم والمعايير الأخلاقية التي يأخذ بها المجتمع، وهنا يكون الإنتاج وسيلة لإدراك غاية.

(127) ويرى بعض الاقتصاديين أن الاستبدال: وهو انتقال ملكية الثروة من يد إلى أخرى عن طريق البيع المنجز أو المؤجل عملية إنتاج؛ لأنه ينشئ منفعة اقتصادية جديدة ليست موجودة من قبل، والفرق بين العمليتين أن الصورة الأولى المنافع التي ينشئها الإنتاج كانت عن طريق عمليات جسيمة وعقلية، أما الاستبدال فينشأ عن طريق المبادلة: وهو عقد شرعي ينقل الملكية من يد لأخرى. علي عبد الواحد وافي، الاقتصاد السياسي وتحقيق مسائله في ضوء علم الاجتماع، ص 129-130.

(128) كاسر نصر المنصور، إدارة الإنتاج والعمليات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، (2000م)، 25.

(129) الغلة هي كل شيء محصل من ريع الأرض أو أجرتها ونحو ذلك، والجمع غلات وغلل، والغلة أخص من الزيادة. الموسوعة الفقهية الكويتية، 66/24.

(130) فهد حمود العصيمي، خطة الإسلام في موارد الانتاج دار النشر الدولي، الرياض، ط1، (1994م)، 15.

## المطلب الثاني: حكم الإنتاج وأولويات المصالح فيه.

إن الإنتاج من أهم المسائل الاقتصادية، بل هو جوهر التنمية، ومرتبطة بحاجة المجتمع إلى التطور والتجدد في الحياة، فلا بد من بيان لحكم الشريعة الإسلامية فيه، علماً أن العلماء يرون للإنتاج أشكالاً مختلفة من الأحكام، مرهونة بمراعاة المصالح فيها، وهي كالتالي:

### أولاً: الإنتاج من حيث الحكم عليه:

❖ الإنتاج الواجب: فالأفراد مأمورون بالكسب وتحصيل الرزق، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، فإما أن يكون الشخص منتجاً بنفسه، أو أن يسعى لتحصيل المال الذي يمكنه من شراء منتجات غيره، بدليل قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَنِّي حَمِيدٌ ﴾<sup>(131)</sup>، وما لا يتوصل إلى إقامة الواجب إلا به فهو الواجب، حسب القاعدة الشرعية<sup>(132)</sup>، ولا يتصور الإنفاق بدون كسب فالإنتاج واجب.

ولقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّاتِ يُدْخِلُهُمْ فِيهَا مِنْ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ وَلَا يُجْرَبُونَ فِيهَا أَبَدًا وَلَا هُمْ فِيهَا يَمُوتُونَ ﴾<sup>(133)</sup>. قال بعض المفسرين: الاستعمار طلب العمارة، والطلب المطلق من الله تعالى يدل على الوجوب<sup>(134)</sup>.

وقال تعالى: ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ وَعَدُوا لِلَّهِ وَعَدُواكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾<sup>(135)</sup>، وهنا إشارة إلى الإنتاج الصناعي الواجب.

وقد يكون الإنتاج واجبا كفاً، إذا قام به البعض قياماً يسد حاجات الناس سقط التكليف عن الباقيين، وإلا أثمت الأمة كلها، وعندئذ يتحول الواجب الكفاً إلى واجب عيني على

(131) سورة البقرة: 267.

(132) وهي قاعدة (ملا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، محمد بن علي الامدي، الإحكام في أصول الأحكام، 97-96/1.

(133) سورة هود: 61.

(134) القرطبي، الجامع أحكام القرآن، 56/9.

(135) سورة الأنفال: 60.

كل مستطيع، ويجوز لولي الأمر أن يجبر الناس القادرين على إنتاج الأعمال من الصناعات، والفلاحة، والحدادة.. الخ، وكذا الخدمات إذا امتنعوا بعوض المثل<sup>(136)</sup>.

❖ الإنتاج المندوب: وهو إنتاج السلع المباحة وتوفيرها بعد إشباع حاجات الناس، وما كان زيادة على فرض الكفاية، ما لم يكن إنتاجها محرم أصلاً، قال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(137)</sup>.

❖ الإنتاج المكروه: كإنتاج كل ما وردت كراهته في الشريعة الإسلامية، مثل إنتاج السكائر، وتعليب لحوم الخيل.

❖ الإنتاج المحرم: وهو إنتاج كل ما يضر بالناس ويفسد الأخلاق وما يؤدي إلى الحرام... الخ، لقوله ﷺ: ( لعن الله الخمر ولعن ساقيتها وشاربها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه ومبتاعها وأكل ثمنها )<sup>(138)</sup>.

#### ثانياً: الإنتاج بحسب الأولويات الإسلامية:

فعلى ضوء فكرة الإمام الشاطبي<sup>(139)</sup> في تقسيم أولويات الحاجات، فيما يحقق الصالح للناس، ويدفع الضار عنهم، تأتي تقسيمات السلع والخدمات المراد إنتاجها لتحقيق أعلى مستوى تنموي تتشدد له الأمة المسلمة وهو:

(136) ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، 19-22.

(137) سورة الأعراف: 32.

(138) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب البيوع، باب كراهية بيع العصير ممن يعصر الخمر، 327/5، ومسنده أحمد (97/2) برقم (5716)، والحاكم في مستدرکه 404/7 رقم (5194). قال ابن الملقن: وروي من حديث عبد الله بن مسعود أيضاً، ذكره ابن أبي حاتم في «عله» من حديث عيسى بن أبي عيسى الحنط، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي - صلى الله عليه وسلم... قال أبو حاتم: رواه حسن بن صالح، عن عيسى الحنط، عن الشعبي، عن حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال: لا أبعد عيسى أن يكون قال مرة كذا ومرة كذا.

(139) هو إبراهيم بن موسى بن محمد، أبو إسحاق، اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، من علماء المالكية. كان إماماً محققاً أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً نظاراً ثبتاً بارعاً في العلوم، توفي عام 790هـ. الزركلي، الأعلام 71/1.



الضروري: وهو إنتاج ليس لمجرد البقاء على قيد الحياة، ولكن لحفظ الضروريات الخمسة للحياة، الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال، ويجب التركيز عليها أولاً في العملية الإنتاجية، وهذا يخص الإنتاج الواجب العيني والكفائي.

الحاجي: فهي السلع، والخدمات التي بإنتاجها يرفع الحرج، وتدفع المشقة، ويوسع على الإنسان، ومرتبها بعد الضروري، ويعتبر من الإنتاج المندوب.

التحسيني: وتشمل محاسن الأمور دون إسراف، أو تبذير، وبالطبع فإنه قد تكون هناك سلع أو خدمات هامة لمجالات معينة فقط، فتحصل على درجة الأهمية التي تناسبها ولا يلزم تطبيق كافة المعايير عليها طالما كانت مهمة فعلاً لبعض المجالات، ويعتبر من الإنتاج المباح.

ولقد اقترح أحد فقهاء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من التطبيقات التي تربط بين

طبيعة السلعة، والخدمات المنتجة، وبين تحقيق مصالح الشريعة<sup>(140)</sup> وهي على النحو التالي:

### 1. لوازم حفظ الدين، ومنها:

في العقيدة، مثل خدمات الدعوة، والوعظ، والندوات، والمطبوعات، والمعاهد، ومراكز تدريب

الدعاة.. الخ.

وفي العبادات: مثل احتياجات إقامة الصلاة، وأجهزة الزكاة، ولوازم الحج، ولوازم الصوم.

وفي الحسبة: مثل خدمات نظام المراقبين، والمراجعين على الأسواق.

وفي العدل: مثل خدمات الدول، والشورى، والقضاء، والعهود، والمواريث.

وفي الجهاد: مثل نفقات إعداد المجاهدين، ووسائل الجهاد.

### 2. لحفظ النفس، ومن أهمها:

الطعام: مثل الخبز، والحبوب، والبقول، واللحوم، والمياه، والملح.. الخ.

الكساء: مثل الملابس، والأحذية، ولوازم نظافة الأشياء.

المسكن: مثل السكن، والأثاث، ومستلزمات البيت والأمن والمرافق.

الرعاية الصحية: مثل خدمات الأطباء والممرضين والأدوية والمستشفيات والإسعاف.

(140) محمد عبد المنعم عفر، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي،

معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1991م، ص 25 وما بعدها.

المرافق العامة: مثل الطرق، والجسور، والسدود، والكهرباء، والماء، ومياه الصرف الصحي، والمطارات.. الخ.

النقل والمواصلات: مثل وسائل النقل، والشحن... الخ.

الأمن: كخدمة أمن الأفراد، والممتلكات، والدفاع بكافة صورته.

التشغيل: متطلبات إيجاد فرص عمل، وتدريب الأفراد... الخ.

الرعاية الاجتماعية: كإعانة المسنين، والمعاقين، والأرامل... الخ.

3. لحفظ العقل، ومنها:

التعليم: بكافة صورته ومستلزماته من المعلم، والكتاب، والمكان، والبحث العلمي، وبأحدث التقنيات الحديثة.

الإعلام والثقافة: كخدمات التوعية الفكرية (المقروءة والمسموعة والمرئية)، والتوعية الخلقية والاجتماعية الإسلامية السليمة.

4. لحفظ النسل، ومنها:

الزواج: وما يتطلبه من الإعانات للشباب للزواج، وتنظيم عقوده.

الرعاية: كإعانة الحوامل، والمرضعات والأجنة، ورعاية الأطفال في مراكز الحضانه، وصحة الطفل، وتأهيل المعاقين، وذوي الاحتياجات الخاصة منهم، ورعاية الأيتام، وإنشاء الملاجئ... الخ.

لحفظ المال، ومنها:

إنشاء المؤسسات المالية، وإنشاء أسواق المال الإسلامية، وتنظيم الإصدارات النقدية، والمحافظة على المال من الغصب والابتزاز والسرقة، وخدمة توثيق الملكية ونقلها، وخدمات التوعية بمصادر الكسب الحلال.

### ثالثاً: الإنتاج من حيث الإطلاق والتقييد:

إن الإنتاج في منهج التنمية الاقتصادية الإسلامية ليس مطلقاً كما هو الحال في الأنظمة الوضعية، وإنما وضعت له ضوابط وقيود للصالح العام، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنَّ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾<sup>(141)</sup>، فالآية فيها إشارة إلى أن المسلم أمر

(141) سورة البقرة: 172.

بالأكل وهذا غير ممكن إلا بعد أن ينتج، ويجب أن يكون إنتاجه في دائرة الحلال، آخذاً من قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ﴾، وغير الطيب يحرم إنتاجه.

ولابد أن يكون الإنتاج شاملاً لجميع السلع والخدمات المفيدة التي رزقنا الله تعالى إياها في الكون، ثم لابد من شكره على هذه النعم ومن شكرها ألا يستأثر أحد دون أحد إلا بقدر ما يفيد الإنتاج السليم.

والمسلم ممنوع من إنتاج ما يؤدي الفرد، ويضر المجتمع، وليس أدل على ذلك من قوله (ﷺ) في شأن الخمر وإنتاجها: (لعن الله الخمر وشاربيها.. الخ) (142).

وهكذا يظهر بجلاء أن من القيود التي وضعت على الإنتاج في الإسلام، تقييده بعدم الإضرار بالمجتمع المسلم، على عكس الأنظمة غير الإسلامية التي لا تراعي ذلك، ففي المجتمع الرأسمالي مثلاً لا نجد مبالاة بنوعية الإنتاج مادام الريح يدر على صاحبه، فهو مثلاً ينتج الخمر، ووسائل اللهو.. الخ (143).

### المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية من تنمية الإنتاج .

تتفق جميع الأنظمة الاقتصادية على وجوب الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية بأرقى درجة ممكنة، ووجوب تنمية الإنتاج تبعاً لهذه الاستفادة، ولكنها لا تتبع طريقة واحدة في تحقيق ذلك، إذ تختلف الدوافع إلى الإنتاج والأهداف منه، ويختلف تنظيم استغلال الموارد الممكنة والسلع التي يمكن إنتاجها تبعاً لاختلاف الأنظمة الاقتصادية التي تتبعها الدول، ومثال أهداف الإنتاج في النظام الرأسمالي :

#### ▪ تنمية الثروة في المجتمع:

وتتبع في سبيل تحقيق هذا الهدف جميع الطرق الممكنة ولو ترتبت آثار ضارة بالمجتمع فهي لا تهتم بتوزيع هذه الثروة، أو بتأدية دورها في تحقيق الرفاهية للمجتمع، فالثروة الصناعية مثلاً أدت إلى تنمية وزيادة في الإنتاج، ولكنها أضرت بالعمال إضراراً بليغاً ولم تضع الأنظمة علاجاً يصاحب استعمال الآلات.

(142) سبق تخريجه، ص 46.

(143) طاهر سليمان، علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام، ط1، (1401هـ)، ص 65.

### ■ تحقيق أقصى ربح ممكن:

إن الإنتاج يتم تبعاً لرغبات المستهلكين؛ لأن هذا النظام يكفل إشباع حاجاتهم ويتجه وفقاً لطلباتهم، فيتفاعل العرض مع الطلب، ويتكون السعر؛ لأن جهاز الثمن يعبر تعبيراً دقيقاً عن التوازن بين الإنتاج والطلب، علماً أن الطلب الذي يتفاعل في السوق في الدول الرأسمالية، هو الطلب النقدي الذي تؤكد القدرة الشرائية، وهو لا يمثل كل حاجات المستهلك، بل يمثل قدراً منها، وهو الذي يمكن التعبير عنه بالثمن، وهو لغة السوق، وتبقى حاجاتهم الأخرى التي لا يمكن أن يطلبوها نقداً بدون إشباع ولو كانت أكثر أهمية وأشد إجحاحاً؛ لأنها لا تجد سبيلاً إلى مجال الإنتاج.

ويترتب على هذا، انحراف الإنتاج عن توفير الاحتياجات الضرورية والسلع المهمة في المجتمع ووفرة السلع الترفيهية، والاحتياجات الكمالية التي يطلبها الأغنياء؛ لأنهم يستطيعون أن يدفعوا ثمنها وأن يحولوا طلبهم عليها إلى طلب نقدي فعال<sup>(144)</sup>.

ومثال ثانٍ، لمن يربط بين نظام التوزيع وأشكال الإنتاج، وهي الدول الاشتراكية، فالتوزيع يتفق مع مصلحة الإنتاج ذاته، حتى ينمو دائماً، والدولة هي التي تقدر أهمية السلع للمجتمع وتصنفها إلى: سلع ضرورية أساسية، وسلع كمالية، وسلع ترفيهية.

فالأولوية للضروري فينخفض سعرها، أما الكماليات فتتوفر بأسعار مرتفعة لتعويض الجهاز الذي يتولى الإنتاج عن تخفيض أسعار السلع الأساسية.

وهذا المذهب وإن كان فيه صحة، لكنها غير مطردة في جميع الأوقات؛ لأن تقديرات جهاز الدولة لا يمكن أن يكون دقيقاً وفقاً للمتغيرات<sup>(145)</sup>.

أما أهداف الإسلام في الإنتاج التتموي:

■ فهو وسيلة لتحقيق غاية، ومنافع معنوية، وروحية، فضلاً عن المادية، للوصول إلى سعادة دائمة في الدنيا والآخرة، وأهم هدف عبادة الله تعالى على وجه المعمورة، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ \* مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ \* إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾<sup>(146)</sup>، فالإنتاج عندنا ضروري حتى يكفل لكل فرد من أفراد المجتمع

(144) البدوي، عناصر الإنتاج ، 74-75.

(145) المصدر نفسه، 76.

(146) سورة الذاريات: 56، 57، 58.

حاجاته الأساسية من مأكّل، ومشرب، وملبس، ونحو ذلك، حتى يؤدي حق الله تعالى وهو هادئ النفس، مرتاح البال، يقول ابن تيمية: ( فإن النفوس لا تقبل الحق إلا بما تستعين به من حظوظها التي هي محتاجة إليها، فتكون تلك الحظوظ عبادة الله وطاعته مع النية الصالحة، ألا ترى أن الأكل والشرب واللباس واجب على الإنسان حتى لو اضطر إلى الميتة وجب عليه الأكل عند عامة الفقهاء، فإن لم يأكل ومات دخل النار؛ لأن العبادات لا تؤدي بهذا، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب )<sup>(147)</sup>.

■ الإنتاج وسيلة للقضاء على الفقر؛ فكثرت داخل الدولة يسهل حصول كل فرد فيها على حاجاته الأساسية، وتختفي ظاهرة الفقر تدريجياً أو تخف حدتها على الأقل، يقول صاحب كتاب نظرية القيمة: ( إذا ذكر أن هناك أسرة فقيرة، فمعنى هذا أنها تعاني من النقص فيما تستهلكه من حاجيات الحياة من السلع التي تشبع رغبتها في الطعام، والشراب، والملبس، والسكن، ولو سألنا أنفسنا عن سبب الفقر في عالمنا الإسلامي لأدركنا أن حجم الإنتاج ليس هو الملائم، وما من شك في أن العدالة في توزيع الثروة شيء لا بد منه، ولكن ليس هو العلة الحقيقية، إذ يبقى الإنتاج والعمل على ترشيده عاملاً أساسياً في أي محاولة لرفع المستوى المعيشي)<sup>(148)</sup> ناهيك عن التنمية التي نحن بصددنا الآن.

■ الإنتاج وسيلة لعمارة الكون وتحقيق الخلافة في الأرض، فالمسلم ينتج ليحقق الغاية من وجوده، وهي الخلافة، ومقام الخيرية، والشاهدية على أمم الأرض جميعاً، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(149)</sup>، والإسلام لا يهدف إلى السيطرة على السوق، والاحتكار، والاستئثار بخيرات الدنيا، إنما هو الخير والرفاهية والنفع العام للمجتمع كله، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾<sup>(150)</sup>.

(147) ابن تيمية، السياسة الشرعية، دار الكتاب العربي، 65.

(148) حسين عمر، نظرية القيمة، ص54.

(149) سورة آل عمران: 110.

(150) سورة القصص: 77.

## المطلب الرابع: ثوابت شرعية لا بد منها في عملية الإنتاج الترموي.

فالشريعة الإسلامية حثت على الإنتاج، وحرمت الامتناع عن العمل ولو كان هذا الامتناع بسبب التفرغ للعبادة، وحظرت الكسل والعطلة؛ لأن استخراج أي جزء من خيرات الكون هدف أساسي، تفرضه عملية التنمية الاقتصادية في الإسلام على الأفراد، ولكن وفق ضوابط وثوابت نوجزها بما يلي:

- إن المشكلة الاقتصادية وإن كانت موجودة، ولكن نتيجتها كسل الناس وإهمالهم للانتفاع بما في الأرض، وعدم استخراج خيراتها التي خلقها الله لعباده، بالمقارنة مع حاجات الناس، وهذا هو سبب اعتبار الشريعة الإسلامية الكسل والإهمال نوعاً من الظلم والعدوان؛ لأنه يؤدي إلى حرمان البشر من تلبية حاجاتهم<sup>(151)</sup>، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ \* وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ \* وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾<sup>(152)</sup>.
- إبراز الصبغة الاجتماعية للعلاقات الإنتاجية، كنشر فوائد الإنتاج، وفوائد العدل في التوزيع، وإعلام أكبر عدد ممكن من الناس؛ لأن النظام الاقتصادي الإسلامي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الإنتاج من أجل الناس، وهو بذلك أكثر التزاماً من النظم الاقتصادية الأخرى<sup>(153)</sup>.
- تحريم المنتجات التي تتعارض مع القيم الأخلاقية الإسلامية، وتحريم إنتاج كل أنواع النشاط الصناعي، والعلاقات الاقتصادية التي لا تليق بالمستوى الإنساني المكرم، أو التي تؤدي إلى ظلم الإنسان وامتهانه كتحريم ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن<sup>(154)</sup>.. الخ.

(151) البديوي، عناصر الإنتاج، ص77-78.

(152) سورة إبراهيم: 32-33-34.

(153) الصدر، اقتصادنا، 586-593.

(154) ابن دقيق العيد، شرح عمدة الأحكام، المطبعة السلفية، القاهرة، (د.ط.) (1379هـ)، 4/66-70.

- تحارب الشريعة الإسلامية اكتناز الأموال وتجميدها، وتحرم الفائدة؛ لأنها تشتمل على دخل مضمون لأفراد لا يسهمون في النشاط الإنتاجي، وكذا حرمت جميع المعاملات التي ليس لها إنتاج اقتصادي كالقمار، والسحر، والشعوذة، أو من غير إسهام في الدورة الإنتاجية التوزيعية للسلع، والخدمات كاستئجار الأراضي، وتأجيرها بسعر أعلى.
- نظام الإرث الشرعي مكفول، وهو يؤدي إلى تفتيت الثروة وعدم تركزها وتمركزها، فلا يبيح للمالك أن يحدد ورثته بنفسه، ويبقى لأسرة المالك الحق في الملكية فيمثل الورثة امتداداً له بعد وفاته، ويحفظ همته على الاستثمار ذي الأجل الطويل.
- جعلت الشريعة تعلم العلوم التطبيقية، والتقنية، والصناعات المختلفة، والتفوق في العلوم والفنون من فروض الكفايات على أفراد المجتمع الإسلامي، إذا تم تحقيقه من بعض الناس سقط الإثم عن الباقي.
- حرمت الشريعة الإسلامية الإسراف والتبذير، وقللت الفوارق الاستهلاكية بين الناس وفقاً لنظام أولويات المصالح<sup>(155)</sup>.

---

(155) محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، (دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي)، دار القلم الكويتي، ط2، (1981م)، 67-70.

## المطلب الخامس: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.

### توطئة:

تطلق عبارة (عناصر الإنتاج) على العوامل، أو المواد التي تساهم وتشارك في العمليات الإنتاجية، فالسلع لا بد أن يتم إنتاجها من خلال العمليات الإنتاجية، باستخدام التوليفة المناسبة من عناصر الإنتاج<sup>(156)</sup>.

والإنتاج في حقيقته يقوم على تضافر عناصره في زيادة المنافع الاقتصادية، وهذه العناصر اختلفت في تحديدها النظم الاقتصادية، ويعود سبب الخلاف لما لهذه العناصر من دلالة اقتصادية عظيمة ولاسيما في نظامنا الإسلامي، وتتمثل هذه الأهمية في النتائج التي تترتب على هذا التحديد.

فالاعتراف لشيء ما أنه عنصر إنتاج يعني أولاً: إن هذا العنصر أصبح له الحق في الحصول على عائد، نتيجة استغلاله في وجوه النشاط الاقتصادي المختلفة، والحصول على عائد من وجه آخر، يعني الحصول على جزء من الناتج العملية الإنتاجية، لذلك فقد اخذت النظم الاقتصادية هذا الأمر بعين الاعتبار حينما حددت عناصر الإنتاج. وثانياً: إن منح صفة الإنتاجية لعنصر ما تعني تحديد مراكز القوى الاقتصادية في المجتمع، أي تحديد الدعائم الاقتصادية للمجتمع التي تمس تنظيمه، ومن ثم فإنها تتعلق بجوهر التنظيم الذي يتولى التشريع لهذا المجتمع.

ومما يبدو أن المعيار الإسلامي لاعتبار الشيء عنصر إنتاج هو إسهام ذلك الشيء في العملية الإنتاجية، سواء أكان الإسهام مباشراً أم غير مباشر<sup>(157)</sup>.

أما في النظم الوضعية فقد لوحظ أنه يجب أن يكون الإسهام مباشراً حتى يسمى من يقدم هذا الإسهام عنصراً إنتاجياً.

لذلك لا تعد النقود عنصراً إنتاجياً، لإسهامها في العملية الإنتاجية بشكل غير مباشر، ففي إنتاج الخبز مثلاً، نجد أن من يسهم مباشرة هو العمل، والآلات، والمكان، والمواد، دون إضافة

(156) محمد عفر، الاقتصاد التحليلي الإسلامي، دار الحافظ، جدة، ص70.

(157) صالح العلي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، 118-127.



مقدار من النقود، ولذلك حددوا المقصود من رأس المال، باعتباره عنصر إنتاج هو رأس المال العيني ممثلاً في المعدات، والمواد، وليس رأس المال النقدي(158).

وخلاصة القول: إن عناصر الإنتاج في اقتصادنا الإسلامي ثلاثة هي: الأرض ومواردها، العمل ، رأس المال.

والشريعة الإسلامية لا تجعل هذه العناصر على درجة واحدة من الأهمية، وإلا لتساوت العناصر في أهميتها (159)، وإنما جعلتها على درجات متفاوتة، أعلاها العمل؛ لأنه يشارك أغلب العناصر، ويأخذ أجراً محدداً في أحيان أخرى.

### أولاً: العنصر الأول من عناصر الإنتاج الموارد الطبيعية.

(إن الموارد الطبيعية بمعناها الواسع، هي التي تمد الإنسان بالعناصر الضرورية للإنتاج، وهي المصادر المادية التي تؤثر تأثيراً إيجابياً على النشاط الاقتصادي للإنسان دون أن تكون هي نفسها نتيجة لهذا النشاط(160))، وبمعنى آخر: هي الموارد التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها(161).

والسبب في اشتراط ألا تكون المصادر المادية نتيجة لنشاط الإنسان، هو للتمييز بين الموارد الطبيعية، ورأس المال(162).

### ❖ أنواع الموارد الطبيعية:

لقد تعددت موارد الطبيعة التي خلقها الله تعالى لأشباع حاجات الانسان وسخرها لمنفعته، يقول تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ \* وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ

(158) شوقي دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي ، 130-134.

(159) رفعت العوضي، نظرية التوزيع، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 97.

(160) البيسوني، الحرية الاقتصادية، 329.

(161) البدوي، عناصر الإنتاج ، 95.

(162) بعض علماء الاقتصاد ذهبوا إلى أن رأس المال يشمل: ( الطبيعة: وهي الثروات التي ليس للإنسان دخل في وجودها، كما يشمل رأس المال بمعناه المعروف، أي الثروات الناتجة عن تضافر العمل والطبيعة والتي لا تصلح لإشباع حاجات الناس مباشرة، وإنما تستخدم لإنتاج مواد أخرى صالحة للإشباع المباشر، ومن قبيل ذلك رؤوس الأموال السائلة كالنقود ورؤوس الأموال العينية كالمباني والآلات، ويضيف هذا الرأي قائلاً: إن عنصر رأس المال وحده ليس له عائد في الإسلام، إذ المال لا يلد مالا، وإنما يتحقق عائدُه إذا شارك عنصر العمل متحملاً غرمه كما يستفيد من غنمه، وحينئذ يكون له عائد في شكل أرباح بالنسبة لرأس المال النقدي أو في شكل إيجار بالنسبة لرأس المال العيني كالمباني،{، الفنجري، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، 71.

وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ \* وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿١٦٣﴾.

وعلى ضوء هذه الموارد، تقسم عناصر الإنتاج في مفهوم الاقتصاد الإسلامي على النحو التالي:

1. الأرض: وتأتي أهميتها بكونها الأساس الأول لعناصر الإنتاج التقليدية المعروفة، لأن زيادة المساحة المزروعة منها زيادة في الموارد الطبيعية المتاحة، وزيادة في المعدات الرأسمالية فعلاً عن الزيادة في تخصيص العمال وفي كفايتهم الانتاجية<sup>(164)</sup>، قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ بِسَاطًا \* لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا ﴾<sup>(165)</sup>، ولوازم الأرض كالتربة الصالحة، الخ...

2. المواد الأولية (الخام):

3. الموجودة في باطن الأرض وماتحتوي عليه الطبقة اليابسة من عناصر: كالحديد، والفحم، والبترو، والذهب، والنحاس، ومعادن أخرى منها الصلب، ومنها السائل.

قال تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾<sup>(166)</sup>.

وقال تعالى: ﴿ وَاسْلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوها شَهْرٌ وَرَوَاحُها شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَرِغْ مِنْهُمْ عَن أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾<sup>(167)</sup>. وقد قال ابن كثير<sup>(168)</sup>: القطر هو النحاس<sup>(169)</sup>.

(163) سورة إبراهيم: 32، 33، 34.

(164) صلاح الدين نامق، الاقتصاد الإسلامي المبادئ والأسس، مطابع سجل العرب، (د.ط) (1973م)، 118.

(165) سورة نوح: 19-20.

(166) سورة الحديد: 25.

(167) سورة سبأ: 12.

(168) ابن كثير: هو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، ولد في سوريا سنة (700هـ)، وتوفي فيها عام (774هـ) من أبرز شيوخه: ابن تيمية، والحافظ بن عساكر ومن تلاميذه ابن الجوزي، والإمام الزيلعي، ومن أشهر مؤلفاته: تفسير القرآن الكريم، والسيرة النبوية... الخ، الذهبي، سير اعلام النبلاء: 45/1.

(169) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2 (1420هـ-1999م): 528/3.

3. الموارد المائية : كالبحار، والانهار، والعيون، والابار، والشلالات، والمضايق.. الخ، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ (170).

4. خيرات الطبيعة، ومحتوياتها: وتشمل محتويات البحار، والانهار وثروات سطح الأرض من حيوان، ونبات، وقوى الطبيعة المنبثة في أرجاء الكون، كضوء الشمس، وحركة القمر، وقوة الرياح، وانحدار الماء، قال تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقْنَا لَكُمْ فِيهَا نِفْعًا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ \* وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تُسْرِحُونَ \* وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغَيْبِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرُؤُوفٌ رَّحِيمٌ \* وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (171).

وقال تعالى عن ثروات البحار: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (172).

وقال تعالى عن النبات: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْ نَّبَاتٍ شَتَّى \* كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النَّهْيِ﴾ (173).

وقال تعالى عن الطير: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (174).

وعن الرياح قال جل شأنه: ﴿وَمِن آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِّن رَّحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (175).

وعن الأجرام السماوية قال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُعْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (176).

(170) سورة الأنبياء: 30.

(171) سورة النحل: 5-6-7-8.

(172) سورة النحل: 14.

(173) سورة طه: 53-54.

(174) سورة النحل: 79.

(175) سورة الروم: 46.

(176) سورة الأعراف: 54.

## ثانياً: العمل عنصر من عناصر الإنتاج .

❖ معنى العمل:

عرف مفكرو الاقتصاد الإسلامي العمل كعنصر من عناصر الإنتاج بأنه: ( كل جهد مشروع مقصود ومنظم، بدنياً كان أم ذهنياً، أو خليطاً منهما، يبذله الإنسان لإيجاد منفعة اقتصادية، مادية، أو معنوية<sup>(177)</sup>).

ومن خلال ما سبق نرى اختصاص العمل بمنظور الإسلام بخصائص لم يختص بها أي نظام

وضعي، وهي:

- مشروعية العمل، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا﴾<sup>(178)</sup>، والمشرع: هو الصالح، وهو كل سلوك يتفق مع ما جاء به الشرع، بدليل قوله ﷺ: ( من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد )<sup>(179)</sup>.
- الأمور بمقاصدها، أي أن يكون العمل بنية الإنجاز.
- العمل المنظم، وهو شرط في العمل ليؤدي نتائجه الاقتصادية المستهدفة من جراه، وإلا لصار العمل عبثاً.
- نوع العمل، سواء اليدوي منه، بدليل قوله تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾<sup>(180)</sup>، أو الذهني، بدليل قوله ﷺ: ( من ولي منا عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلاً، وليس له زوجة فليتخذ زوجةً، وليس له خادم فليتخذ خادماً، وليس له دابة فليتخذ دابة)<sup>(181)</sup>، والدليل هنا أطلق لفظ العمل على الولايات وأصحاب الوظائف كالقضاة والمدرسين الذين على الأغلب أعمالهم ذهنية.

(177) صالح العلي، عناصر الإنتاج، 197-198، ولمزيد من الآراء، يراجع الكتب التالية: محمد رواس قلجعي، مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصول الفقه، 73.

(178) سورة الكهف: 88.

(179) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب النجش...107/9، أخرجه مسلم، كتاب الاقضية، باب نقض الأحكام.. ، 1343/3 رقم (1718) .

(180) سورة يس: 35.

(181) رواه أحمد، مسند الشاميين 534/29 رقم (18015). وقال الشيخ شعيب: وهذا إسناد ضعيف لسوء حفظ ابن لهيعة.

• الهدف من العمل: وهو تحقيق المنافع الاقتصادية المادية، والمعنوية، فيوفر ما يحتاج إليه الأفراد من السلع والخدمات.

### ثالثاً: العنصر الثالث من عناصر الإنتاج، رأس المال.

رأس المال، وهو أعلاه، ومجازاً أصله، يقال: أفرضني عشرةً برؤوسها، أي قرضاً لا ربح فيه إلا رأس المال<sup>(182)</sup>، وبالتالي فالزيادة غير داخلية، قال تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾<sup>(183)</sup>، أي جملة المال الذي استثمر في عمل ما، وأغلب الكتب الاقتصادية في حديثها عن هذا العنصر تذهب في ماهيته إلى معنى المال بمفهومه العام، إذ المال ما يملك ويقنتى، أما رأس المال، فهو المال حينما يستثمر في عمل ما، أي أن المال يتحول إلى رأس مال عندما يوظف في قطاع إنتاجي على شكل مواد عمل، وأدوات إنتاج<sup>(184)</sup>.

أما فقهاء الشريعة الإسلامية فقد يطلقون المال، ويعنون به رأسه، وكذا العكس<sup>(185)</sup>، ولكن مالية الشيء عند جمهورهم لا اعتبارها من الأموال إذا توافر عنصران: الأول: أن يكون للشيء قيمة بين الناس (عيناً أو منفعة)، مادياً كان أم معنوياً، والثاني: أن يكون مباحاً في حالة السعة والاختيار<sup>(186)</sup>.

أما رأس المال فيمكن تعريفه بأنه: ( كل ما يستخدم في العملية الإنتاجية من أعيان أو نقود)<sup>(187)</sup>، سواء كان هذا الإسهام مباشراً أم غير مباشر.

(182) الزبيدي تاج العروس، 104/16.

(183) سورة البقرة: 279.

(184) وربما هذا هو سبب اختلاف بعض مفكري الاقتصاد الإسلامي في اعتبار رأس المال عنصر من عناصر الإنتاج، وعدم اعتبار بعضهم له بحجة إن رأس المال "يعنون به المال" هو في الحقيقة ثروة منتجة وليس مصدراً أساسياً للإنتاج؛ لأنه يعبر عن كل ثروة تم انجازها، الصدر، اقتصادنا، 396، ويراجع رد إبراهيم دسوقي أباطة في كتابه، الاقتصاد الإسلامي، 67.

(185) شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: 977هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني

ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط1 (1415هـ-1994م)، 310/2.

(186) عدا الحنفية فإنهم: لا يعدون المنافع أموالاً. محمد أمين بن عمر الشهير (ابن عابدين)، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط2 (1412هـ-1992م)، 116/4، إبراهيم بن موسى الشهير بالشاطبي، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن سلمان، دار ابن عفان، ط1، (1417هـ-1997م)، 17، أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، حاشية قليوبي وعميرة، دار الفكر، بيروت، (د.ط) (1415هـ-1995م)، 28/3، أحمد فراج حسين، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، (د.ط) (1985م)، 9.

(187) العلي، عناصر الإنتاج، 271.

❖ المصالح التنموية التي أقرتها الشريعة الإسلامية في المال:

1. المصلحة في كون المال مال الله تعالى؛ لأنه هو المالك الحقيقي له، ولغيره من الأشياء، وانتقاله إلى يد الحائز، وهو الإنسان على سبيل الاستخلاف، لا يد ملك على الحقيقة، لكي يقيم به الإنسان شؤونه، وشؤون أفراد المجتمع الذي يحيى معه.

قال تعالى: ﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ (188).

وقال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ \* ﴾ (189).

2. استعمال المال في سبيل الخير، والانتفاع به في الحدود التي لا تضر فيها مصالح الجميع، ولعل في استعمال القرآن لفظة {الخير} بمعنى {المال} أفضل توجيه للمؤمن {الحائز} المستخلف في المال على ضرورة الحصول على المال عن طريق الخير، وضرورة إنفاقه في طرق الخير كما في قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (190).

وقال تبارك وتعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ \* ﴾ (191).

3. ونظرة الإسلام للمال على أنه وسيلة لا غاية، فهو يزيد من مسؤوليات حائزه تجاه المجتمع بحكم روح التواصل والتراحم التي أشاعها الإسلام على المستوى الفردي، والجماعي، ومن هنا ضرورة استخدام الفائض عن الحاجة (أي العفو) في خدمة الصالح الاجتماعي العام، نظراً؛ لأن للجماعة حق في مال كل فرد، وهذا يفسر تشريع الزكاة في الإسلام، محاربة من الدين الحنيف لكل أسباب الفقر وأشكاله.

(188) سورة الحديد: 7.

(189) سورة المائدة: 17.

(190) سورة البقرة: 215.

(191) سورة البقرة: 180.

وكذلك إقرار سلطة الجماعة في التدخل إلى حد نزع الملكية الفردية مع التعويض العادل، إذا كان تصرف حائز الملكية مضرًا بالملكية العامة<sup>(192)</sup>، ومثال ذلك أن يمنع الفرد الناس السقاية من بئر المملوك له، فيأمر ولي الأمر نزع الملكية الفردية للبئر لصالح الجماعة شريطة التعويض العادل.

4. يمثل رأس المال الركن المهم من أركان النشاط الاقتصادي لذلك وضعت له الشريعة نظرية متكاملة، تحكم تملكه، واستثماره وكيفية تكوينه، ورسمت المنهج الذي يسير فيه حتى يحقق دوره في التنمية الاقتصادية.

5. ومن المصالح حرمت الشريعة كنز المال، وحصرها في أيدي فئة قليلة، كي لا تكون الأموال دولة بين الأغنياء، وحذرت من إداره وعدم استثماره حتى لا تأكله الصدقات؛ ولأن تداوله وتقلبه في أيدي الناس ببذله وإنفاقه يحقق الرخاء، ويعود على المنفق بالخير ولا ينقصه<sup>(193)</sup>.

6. ومن المصالح أن المال في نظر الشريعة له اعتبارات عديدة منها : كونه متقوم، وغير متقوم، بالنظر إلى إباحة الانتفاع به أو حرمة، ومنها عقار، ومنقول بالنسبة لاستقراره في محله وعدمه، ومنها المثلي والقيمي، بالنظر إلى تماثل آحاده، أو أجزاءه من عدمها، ومنها الاستثماري، والاستهلاكي باعتبار بقاء عينه، وعدمها، وعلى كل تقسيم تترتب فوائد اقتصادية، نراها موسعة في كتب الفقه<sup>(194)</sup>.

7. شجعت الشريعة الإسلامية تكوين رأس المال بتوجيه جزء من الموارد الاقتصادية أو عوامل الانتاج التي يملكها المجتمع، أي إيجاد رأس مال بأشكاله المختلفة وعدم توجيهها إلى إيجاد سلع استهلاكية عن طريق الإدخار المؤدي إلى الاستثمار لا إلى الاكتناز.

8. ومن المصالح لتنمية رأس المال، نظمت الشريعة الإسلامية أنواعاً من العقود، لاستثماره منها: الصرف، والمضاربة.. الخ.

(192) فوزي عطوي، الاقتصاد والمال، 89.

(193) محمد أحمد طه، المال في ضوء القرآن، 141-142.

(194) وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 43/4-55.

## المبحث الثاني: دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر التوزيع العادل. المطلب الأول: ماهية التوزيع.

التوزيع لغةً: التقسيم، والتجزئة، ومنه وزعت المال توزيعاً، أي قسمته أقساماً أو أقساطاً على وجه التساوي أو الاختلاف، وقيل: هو التفريق بالنظر إلى الشيء المقسم، ومنه حديث النبي ﷺ: (لما خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم شعره ناوله أبا طلحة، ليفرقه على أصحابه)<sup>(195)</sup> أي فرقة، وقيل: معناه الانتقال من مكان أو زمان ما إلى غيره<sup>(196)</sup>.

وقد اتفقت جميع المذاهب الاقتصادية على هذا الوضع اللغوي مع اختلاف بينهم في ماهية التوزيع على وجه الحقيقة والتنفيذ.

أما في اصطلاح الاقتصاديين: فيطلق على تفريق السلع على المواطنين وتسويقها بينهم، وقد يراد به تفريق الموارد المالية بين الصناعات المختلفة، أو قد يطلق ويراد به الثروة، والدخل بين أفراد الأمة<sup>(197)</sup>... والملاحظ أن إطلاق لفظ التوزيع من غير إضافة ينصرف في الغالب إلى المعنى الثالث، وهو توزيع الثروة، والدخل على الأفراد.

وقبل بيان مراحل التوزيع في النظم الاقتصادية الوضعية والإسلامي، لابد من بيان معنى كلا اللفظين السابقين، وهما الثروة، والدخل؛ لأنهما مناط التوزيع.

فالثروة: هي مجموع السلع المادية النافعة، يمتلكها المجتمع أو أفرادها في وقت معين، كالأراضي، والمباني، والآلات، والموارد الطبيعية<sup>(198)</sup>.

وقد يدخل البعض الموارد البشرية بما تتطوي عليه من إمكانات عديدة (حجم السكان) أو نوعية (القدرات العلمية والخبرات العملية)<sup>(199)</sup>، أما الدخل القومي فهو مجموع الدخل التي يحصل عليها أصحاب عوامل الإنتاج خلال فترة معينة (سنة عادة) مقابل مساهمتهم بخدمات هذه العوامل

(195) صحيح مسلم، كتاب الحج، 948/2 رقم (1305).

(196) ابن منظور، لسان العرب: 391/8، الرازي، مختار الصحاح: 299، نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء: مادة (وزع)، 154.

(197) عبد المجيد محمود الصالحين، العدالة التوزيعية في النظام المالي الإسلامي، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون العدد 31 2006م، ص319.

(198) عبد المنعم النبيه، الدخل والتوزيع، مطبعة فالكوس، الإسكندرية، 6.

(199) السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة دار الثقافة (عمان) 1992م، 135.



في العملية الإنتاجية، وبعبارة أخرى: هو مجموع الأجور، والربوع، والأرباح، والفوائد التي يحصل عليها أفراد المجتمع في سنة (200)، فالثروة القومية تمثل رصيماً ثابتاً نسبياً، يتولد عنه تيار من السلع، والخدمات هو الدخل القومي الذي يتوقف مستواه على حجم الثروة التي يمتلكها المجتمع، وحجم النشاط الذي يقدمه لإنتاج السلع والخدمات (201).

علماً أن الثروة الخاصة عند الاقتصاديين يقابلها عند الفقهاء المال، كما يظهر من تأمل التعاريف الفقهية للمال (202).

بعض الأدلة الشرعية، والمواقف العادلة المتعلقة بالتوزيع:

نستأنس ببعض الأدلة الشرعية على مفهوم التوزيع الذي يتضمن الدخل، أو الثروات، أو إعادة توزيعهما توازياً - تضامياً - ومنها قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا انقُوتُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (203) وقوله: ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ ﴾ (204) وقوله: ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ (205) وقوله: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ (206) وقوله: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (207) أو قوله: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (208) وقوله: ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾ (209) وقوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ

(200) البية، الدخل والتوزيع: 21.

(201) السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، 135.

(202) مصطفى أحمد الزرقا، المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، ط4، مطبعة جامعة دمشق 961، 69-73.

(203) سورة البقرة: 278.

(204) سورة الحديد: 57.

(205) سورة النور: 33.

(206) سورة النساء: 11-12.

(207) سورة النساء: 11.

(208) سورة التوبة: 60.

(209) سورة البقرة: 177.

يُضَاعَفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢١٠﴾<sup>(210)</sup>، أما الأدلة الواردة في سنة النبي ﷺ فمنها ، ما روي عن عائشة<sup>(211)</sup> (رضي الله عنها) قالت: يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه، قال: (الملح والماء والنار)<sup>(212)</sup>، والحديث ظاهر المعنى في توزيع هذه الموارد وحرمت إحتكارها عن الناس. أما المواقف العادلة في التوزيع، فقد أنجبت الأمة الإسلامية أفراداً تعجز الأمم أن تتجب أمثالهم؛ لأن القرآن كان هاديهم، والنبي ﷺ كان قدوتهم، ولهذا سأجتزئ بعض المواقف لأشهرهم من باب الدلالة لعظمة تاريخنا الإسلامي:

ففي غزوة (مؤتة) كانت الحاجة ماسة إلى تجهيز الجيش لطول المسافة، وبعد الطريق، فحثَّ الرسول (ﷺ) المقتدرين من الصحابة على الإنفاق، فجاء أبو بكر بكل ما يملك، فقال له الرسول (ﷺ): (ماذا أبقيت لأهلك يا أبا بكر؟ فأجاب: أبقيت لهم الله ورسوله)<sup>(213)</sup>. وكان عثمان بن عفان ؓ في حياة الرسول ﷺ من الأغنياء الأسخياء، فبلغ سخاؤه أن انفق على جيش كامل، وهو جيش العسرة في غزوة تبوك إلى حد جعل الرسول ﷺ يرفع يديه إلى السماء ويقول: (اللهم ارض عن عثمان فإنني عنه راض)<sup>(214)</sup>.

وكان علي ؓ قليل ذات اليد، ومع ذلك فقد كان كثير الإنفاق مما يستطيع ويقال: إنه هو الذي نزل فيه قوله تعالى: ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾<sup>(215)</sup><sup>(216)</sup>.

(210) سورة البقرة: 261.

(211) هي عائشة الصديقة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان. أم المؤمنين، وأفقه نساء المسلمين. كانت أديبة عالمة، كنيته بأبي عبد الله، ولدت عام 9هـ، وتوفيت عام 58هـ. ابن حجر، الإصابة، 4/359.

(212) سنن ابن ماجه، كتاب الرهون، باب المسلمون شركاء في ثلاث 529/3 رقم (2473). قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه زهير بن مرزوق قال البخاري: مجهول منكر الحديث. مجمع الزوائد 3/133.

(213) سنن الترمذي، باب مناقب أبي بكر... (56/6) برقم 3675، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والحاكم في مستدرکه 474/1 رقم (1510)، وقال: صحيح على شرط مسلم. وقال ابن الملقن: أعله ابن حزم بهشام بن سعد الذي احتج به مسلم واستشهد به البخاري كعادته فيه. تحفة المحتاج 2/353.

(214) ابن هشام، سيرة ابن هشام 4/161.

(215) سورة الإنسان: 8.

(216) أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (المتوفى: 150هـ)، تفسير مقاتل بن سليمان،

المحقق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط1 (1423هـ)، 4/525.

أما الخليفة الزاهد عمر بن العزيز<sup>(217)</sup> كان أول ما فعل بعد ما بويع بالخلافة أن قدمت إليه المراكب، فقال: ما هذه فقالوا: مراكب لم تترك قط، يركبها الخليفة أول ما يلي، فتركها وخرج يلتبس بغلته وقال: يا مزاحم ضم هذه إلى بيت المال، ونصب له سرادقات، وحجر، فأمر بضمها إلى بيت مال المسلمين!! ولما أصبح قال له أهل سليمان (الخليفة السابق) هذا لك وهذا لنا، قال وما هذا؟ قالوا: هذا مما لبس الخليفة من الثياب من الطيب فهو لولده، وما لم يمس ولم يلبس فهو للخليفة بعده وهو لك، فقال عمر: ما هذا لي ولا لسليمان ولا لكم، ولكن يا مزاحم ضم هذا كله إلى بيت مال المسلمين، فلما رأوا ذلك منه أيسوا منه، وعلموا إنه سيحمل الناس على الحق<sup>(218)</sup>!!

ولا ننسى أن نذكر في هذا الميدان البطل صلاح الدين الأيوبي<sup>(219)</sup>، الذي أتيح له من المجد، والظفر، والغنائم ما لم يتح لأحد من بعده، فقد أقام من المؤسسات العلمية، والخيرية من المساجد، والمدارس، والمستشفيات، والرباطات ما فاضت به بلاد الشام، ومصر، دون أن يسجل واحد منها باسمه، ولما مات لم يترك ديناراً، ولا قصراً، ولا ريشاً<sup>(220)</sup>!!

### المصالح الاقتصادية من التوزيع:

تتفق جميع النظم الاقتصادية بما فيها النظام الإسلامي على هدف التوزيع الأهم، وهو تأمين الرفاه لجميع الأفراد، ولكن الإسلام لا يقف عند هذه الحدود، بل يوجه الأساليب التي يتبناها لتحقيق أهداف أسمى منها:

1. بيان مدى قابلية النظام الإسلامي على التطبيق والتنفيذ بما يتناسب وقابلية الناس، حيث يستطيع أي فرد أن يستفيد من كفاءته ومؤهلاته كي يكون أكثر نفعاً، ويدر عليه ناتجاً يستحقه،

(217) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم، قرشي من بني أمية، الخليفة الصالح، ربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين لعدله وحزمه، معدود من كبار التابعين، ولد بالمدينة عام 61هـ، وتوفي عام 101هـ. ابن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1410هـ-1990م)، 253/5.

(218) عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث بن رافع المصري (ت: 214هـ)، سيرة عمر بن عبد العزيز،

المحقق: أحمد عبيد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط6، (1404هـ-1984م)، 37.

(219) هو أبو المظفر يوسف بن أيوب بن شاذي، صلاح الدين الأيوبي، الملقب بالملك الناصر: من أشهر ملوك الإسلام، كان أبوه وأهله من قرية دُوين (في شرقي أذربيجان) وهم بطن من الروادية، من قبيلة الهذانية، من الأكراد. نزلوا بتكريت، ولد عام 532هـ، وتوفي عام 589هـ. ابن خلكان، وفيات الأعيان 139/7.

(220) علي محمد محمد الصلابي، صلاح الدين الأيوبي وجهوده في القضاء على الدولة الفاطمية وتحريم بيت المقدس، دار المعرفة، (د.ط.) (1429هـ-2008م)، 108.

من غير إنقاص لحقه، وفي هذا المقام أضرب مثلاً لحادثة وقعت زمان الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه لضمان الحق، فقد مر الخليفة الراشد بباب قوم وعليه سائل، شيخ، كبير، ضرير، يسأل، فضرب عضده من خلفه، وقال له: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي، قال ما الجأك إلى ما أرى؟ قال أسأل الجزية والسن، فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله، فرضخ له من المنزل بشيء، ثم أرسل خازن بيت المال، فقال له: أنظر هذا وضرباه فو الله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم<sup>(221)</sup>.

2. العدالة التوزيعية مرتبطة بكل مراحل التوزيع<sup>(222)</sup>، مما يجعل القيم العليا تتجه إلى تغطية الحاجة العامة، باعتبار الربح ليس معياراً وحيداً في مفهوم التوزيع العادل بل يجاوزه إلى تحقيق حاجات الإنسان بجميع ألوانه، وذلك ما يدل له، حديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم: قال (من كان له فضل من زاد، فليعد به على من لا زاد له) قال: وذكر من أصناف المال ما ذكر، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل<sup>(223)</sup>، بل المعيار الأكبر الذي يقوم عليه النظام الإسلامي هو التوازن القائم على عدالة التوزيع بجميع أصنافها.

3. إن تأمين التوازن الاجتماعي لا يسمح بطغيان فئة على أخرى، والتفاوت في منظور الإسلام له فلسفة خاصة، فمتى توفرت الفرصة المتكافئة للعمل، واكتساب الثروة في ضوء من الاعتبارات المعترف بها شرعاً فإنه متقرر بالدخول، والثروات؛ لأنه بالوقت الذي نهى الشرع فيه عن آفة الفقر اعترف بأفضلية وكفاءة المنتج المتميز في عمله أياً كان، قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾<sup>(224)</sup> وقال: ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾<sup>(225)</sup>

4. إن تشغيل طاقات المجتمع وموارده بصورة مثلى يعني تحقيق أكبر مصلحة ممكنة باختواء هيكل التوزيع على إمكانيات (مادية، وبشرية) لكل من الملكية الخاصة، والعامة، والدولة.

(221) أبو يوسف، الخراج 129.

(222) كما سنبينها لاحقاً إن شاء الله.

(223) صحيح مسلم، كتاب اللقطة، باب استحباب المواساة بفضول المال، برقم (6728)، 1454/3.

(224) سورة النحل: 71.

(225) سورة الزخرف: 72.

5. الآثار الإيجابية في نفس المعطي (المساهم في العملية الإنتاجية)، أو غير المساهم منها تطهير النفس، والمال، قال الله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ (226)، أي من داء الإفراط في حب المال، ومن البخل، وتطهير المال من المخالفات التي تكون قد وقعت خلال اكتسابه، ومن الآثار أنها تثبت المعطي على الطاعة، والإيمان، قال تعالى: ﴿ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَنْبِيئًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ (227) أي تقوية لها على الطاعة، وعلى التصديق بوعده الله بالثواب، وكذا أثر التوزيع الأهم وهو شعور المعطي بالمساهمة في ضمان حاجات المجتمع الذي ينتمي له، وتأليف قلوب الأفراد (الأغنياء منهم، والفقراء) باعتبار أن المال كله لله، والناس مستخلفون فيه، فتخفوا المرارات، وتذوب العداوات، ويصدق قول رب السموات: ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى وَاللَّهُ عَنِّي حَلِيمٌ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ﴾ (228).

وهذه الآثار لم ينتبه لها الاقتصاديون في النظم الوضعية؛ لأن المادية هي غاية العملية الاقتصادية بغض النظر من هو المستفيد منها. وهذا ما سنراه واضحاً في المبحث القادم حول إيديولوجية النظم الوضعية.

### المطلب الثاني: مراحل التوزيع.

تعتمد مراحل التوزيع على نوعين من المعطيات، أولاهما: ذات المادة الموزعة سواء كانت ثروة، أو كانت دخلاً، وثانيهما: على الجهة الموزع إليها أو الموزعة أصلاً، بالنظر إلى أن دورة التوزيع تبدأ بوجود الثروات الخام، ومن ثم تكون دخولاً، وعوائد، وكذلك تفاوت البشر في الخصائص الفكرية، أو الجسدية، وعلى أساسها تكون الملكية العامة، أما إذا نظرنا إلى القاعدة الذهبية القائلة: بأن العمل أساس الملكية الخاصة، فهذا النوع الثاني للملكيات، حينها يأتي دور ولي الأمر لحفظ التوازن الاجتماعي وبه تتشكل الملكية، وهي ملكية الدولة (229). وبهذه المعطيات تأتي مراحل التوزيع الثلاثية لتناسب أبعاد الناس وأحوالهم بمختلف الأوصاف.

(226) سورة التوبة 103.

(227) سورة البقرة: 265.

(228) سورة البقرة: 263-264.

(229) عبد الرحمن زكي إبراهيم، بعض ملامح الإنتاج والتوزيع والتبادل في الاقتصاد الإسلامي 119-120.

## المرحلة الأولى: توزيع الثروات.

ولهذه المرحلة عدة مسميات منها: تنظيم التملك، ومنها التوزيع القاعدي، أو توزيع ما قبل الإنتاج... واختيارنا لذلك الاسم ينبع من أن الإسلام في تنظيمه للتملك وضع القاعدة التي يقوم عليها التوزيع، فتتظيم التملك هو تنظيم أولي لتوزيع الثروات، ثم توزيع الدخل، ومن ثم فإن مجموعة الأسس والمبادئ التي تحكم هذه المرحلة هي التي تؤسس لتوزيع عادل<sup>(230)</sup> والاقتصاد الإسلامي بوصفه مذهباً ونظماً في الوقت نفسه يتميز عن الاقتصاد الوضعي برؤية خاصة لتوزيع الثروة، والدخل في المجتمع، سواء قبل الإنتاج أو بعده، بطريقة متوازنة، وعادلة، لا إلغاء فيها لحقوق الفرد، ولا إطلاق للحريات العامة.

بالتالي فهذه المرحلة مهمة جداً في ما سيؤول إليه نظام التوزيع، وذلك من خلال إعطاء كل نوع من أنواع الملكية الثلاث (خاصة، وعامة، وملكية الدولة) نصيبه من مصادر الثروة، ووضع القيود التي تنظم هذه الملكيات، سواء قبل التملك أو بعده بالفعل، وبها توضع أسس استثمار الملكية، والالتزامات التي ترد عليها ومقدارها، علماً أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو الوحيد الذي اهتم بهذه المرحلة تفصيلاً كفيلاً بإيجاد إطار توزيعي تبدو ملامحه بـ:

1. أنه النظام الذي يقر بالملكية الخاصة إقراراً كاملاً مبنياً على الكفاءة الواقعة أو المتوقعة وإن الغنى ليس له حد.

2. اعتراف أصيل بالملكيات العامة لضرورة الوظائف التي تؤديها، وهي تحقيق تنمية المجتمع وتقديمه بالمشاركة مع الأفراد، وإيجاد التوازن بينهم وبين الأجيال التي تليهم، ثم إن الملكيات العامة تسعى إلى تغطية احتياجات التضامن الاجتماعي، علماً أن هناك من الثروات ما لا يجوز حيازته حياة خاصة لمصلحة المجموع، ولأهمية هذه الثروات في مجال الحياة الاقتصادية بل لخطورتها؛ ولأنها تدر أموالاً طائلة لا تبقى للتوزيع العادل معها مكاناً وهي:

المناجم والمعادن: ويرى بعض الفقهاء أن المناجم والمعادن لا تملك ملكية خاصة، وإنما يكون أمرها لملكية الدولة، وتعد ملكية عامة لجميع المواطنين<sup>(231)</sup> ويلحق بهما النفط وما كان في معناه.

(230) صالح حميد العلي، توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، ط1، 2001م، اليمامة للطباعة والنشر دمشق، 129-130.

(231) عبد الله المختار يونس، الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية (1987م)، 253 وما بعدها.

توزيع الأراضي وهي على أقسام:

أ. الملكية الخاصة لأهلها، وهي التي أسلموا عليها، والأراضي التي صولح عليها عند الفتح، وأراضي الموات التي تم أحيائها من قبل صاحبها.

ب. الملكية العامة: للأراضي التي جلا عنها أهلها، والأراضي العامرة طبيعياً (كالغابات، وأراضي الكلاً)، والأراضي الموات، توزيع الماء، والكلاً، والنار: فالمياه الظاهرة طبيعياً (كالبهار، والأنهار)، والأودية لا تملك ملكية خاصة؛ لعموم النفع فيها، وكذا الكلاً وهو العشب والحشيش الذي ينبت بنفسه دون عناء أحد، وكذا ملكية النار، أي حق الانتفاع بها من خلال موادها الحطب، والحجارة<sup>(232)</sup>.

بقية الثروات الطبيعية كصيد البر، والبحر، وثروات البحار: كاللؤلؤ، والمرجان، وأخشاب الغابات، والأحراش... الخ، كلها من الملكيات العامة، وتنتقل إلى الملكية الخاصة بالحيازة بالفعل، حسب العمل المبذول<sup>(233)</sup>.

3. إن النظام الإسلامي يرشد أصحاب الملكية الخاصة إلى تحمل مسؤولية تحقيق حد الكفاية لكل فرد في المجتمع مقابل الغنى، والتحفيز على الكسب الحلال.

4. ومن سمات هذه المرحلة احتمال التفاوت بين الأملاك، ومقابل ذلك تدخل الدولة أمر مشروع؛ لتصحيح ذلك التفاوت المحتمل، مع استعداد أصحاب الملكية الخاصة لذلك التدخل بسبب التريبة الإيمانية التي احتضنها.

### المصالح الاقتصادية من مرحلة توزيع الثروات:

لقد اهتم الاقتصاد الإسلامي في معالجة التوزيع منذ انطلاقة الأولى، بتوزيع الثروات الطبيعية، ومصادر الإنتاج الأولية على أشكال الملكية الثلاث، لكل نصيبه الذي يؤديه، وبه يشبع الحاجات العامة، والخاصة، ويحفظ التوازن الاجتماعي، ففي مجال الملكية الخاصة:

(232) المصري، حول الاقتصاد، 172-173.

(233) المصدر نفسه، 172-173.

1. أعطى الاقتصاد الإسلامي نصيباً من الثروات الطبيعية أعياناً، ومنافع، وحقوقاً، إما بسبب العمل المباشر فيها بالأحياء، أو التحجير<sup>(234)</sup>، أو الصيد، والإحراز، أو بالإقطاع<sup>(235)</sup> من ولي الأمر، لحاجة اجتماعية، أو اقتصادية ارتأها باجتهاده<sup>(236)</sup>.
  2. يمنح الفرد ملكية المورد الطبيعي على شرط أن يكون في حدود كفاءته، ودون تصادم مع حقوق الآخرين، وأن لا يكون ضمن ملكية الدولة، أو الملكية العامة للمجتمع.
  3. مقابل حق الانتفاع بالثروات الطبيعية فإن هناك قيوداً للمصلحة منها: خدمة الملكيتين (العامة، والدولة) في بقاء الحيز الكافي لهما من الطبيعة؛ لأن الاستغلال الكامل للثروات بيد الملكية الخاصة يؤدي إلى تضخيم الثروة في أيدي قليلة على حساب أفراد المجتمع، كما هو المشهد في البيئة الرأسمالية التي تتبنى الملكية الخاصة المطلقة، ولا توافق على أي تقييد لحريتها. أما نصيب الملكية العامة، فقد منح الاقتصاد الإسلامي أفراد المجتمع الحق في تملك الموارد الطبيعية، والمصادر الأساسية للإنتاج، والمرافق العامة، والموارد الضخمة ذات الدخل الكبيرة التي لا تقابلها جهود وتكاليف موازية لها عند استغلالها لمصلحة تلك الجماعة في تلبية حاجاتها الضرورية والحاجية المختلفة، لذا فلكل فرد قادر أو عاجز في هذا المجتمع الحق بالانتفاع، وفقاً لقدرته، وبقدر حاجته، دون تعارض مع مصلحة الآخرين لتدخلها، ومنعاً لتفاوت الدخل.
- أما ملكية الدولة، فنصيبها من الثروات الطبيعية الكثير، كالأراضي البيضاء، والثروات الباطنة (الجامدة، والسائلة)، تحمي منها ما تشاء باجتهاد ولي الأمر، استجابة لحاجتها السلطوية في الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية، والدفاعية الرقابية، والقيام بشؤونها الاقتصادية، والاجتماعية المختلفة<sup>(237)</sup>.

### المرحلة الثانية: توزيع الدخل

وتعتمد هذه المرحلة كلياً على عناصر الإنتاج المتمثلة بعوائدها، باعتبار الإنتاج عامل مهم لاستغلال الموارد، وتكوين الدخل، ولهذا يطلق البعض مسمى توزيع عوائد الإنتاج على هذه

---

(234) التحجير هنا هو: ضرب الحدود حول ما يريد إحياء ومن قبل الدولة لمدة لا تفوق ثلاث سنوات عند فقهاء الحنفية تنتزع إذا مضت لمدة بدون إصلاح. الزحيلي، الفقه الإسلامي 5/562.

(235) الإقطاع معناه الأذن بالإحياء أو العمارة. أبو عبيد، الأموال 347.

(236) عبد الله المختار، الملكية في الشريعة الإسلامية، 352-353.

(237) المصدر نفسه، 355.



المرحلة ولها مسمى التوزيع الوظيفي<sup>(238)</sup> لاعتماد هذه المرحلة على ما يقدمه العامل من وظيفة في العملية الإنتاجية، وقد يطلق مسمى توزيع السوق<sup>(239)</sup>، لما له دور أساسي بالنسبة للقواعد والقيود التي تنظمه وتحكم اتجاهه، وهذه المرحلة يشترك جميع النظم الاقتصادية بما يتلأم وإيديولوجيتها التوزيعية، وعناصر الإنتاج التي سبق الحديث عنها- في المطلب الخامس من الفصل الثاني- هي العمل، ورأس المال ويتداخلهما الأرض، والتنظيم- على اختلاف سبق بيانه بين المذاهب الاقتصادية- أما عوائدها أو الدخول التي تحققها فهي:

### 1. الأجر:

وهو عائد العمل والثمن الذي يدفعه رب العمل للعامل مقابل قدرته على العمل، ومنه النقدي، ومنه العيني، هذا إذا كان مقطوعاً بغض النظر عن الربح والخسارة<sup>(240)</sup>.

وله شروط في اقتصادنا الإسلامي:

- أن يكون مالاً حاضراً أو ديناً، (وأن يكون عيناً أو مالاً أو منفعة).
- أن يكون مباحاً شرعاً، لا محرماً- مالاً أو فعلاً.
- أن يكون شيئاً وَجَبَ دفعه على الإنسان أصلاً.
- أن يكون معلوماً ومعيناً، لا مجهولاً؛ لأنه سيفضي إلى الفساد.
- وأخيراً، أن يكون رب المال مالكاً له قادراً على تسليمه للعامل<sup>(241)</sup>.

### 2. الربح:

عائد من عوائد عناصر الإنتاج، وهو عبارة عن زيادة على رأس المال متحقق بسبب التجارة بعد حسم المصاريف<sup>(242)</sup>.

(238) قد عرف الاقتصاديون التوزيع الوظيفي بأنه: توزيع الدخل النقدي الناشئ عن العملية الإنتاجية على أصحاب العناصر التي اشتركت في عملية الإنتاج، التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، إسماعيل إبراهيم البدوي، إدارة الأبحاث بجامعة الكويت، 2004م، 5.

(239) يعرف السوق بأنه: المكان الذي يتم تبادل السلع فيه، سواء كان هذا المكان محددًا جغرافياً كالأسواق العامة أو الأسواق الافتراضية مثل التسوق عبر الانترنت، أما في المفهوم الاقتصادي فيعني السوق: أية مجموعات من الناس تربطهم علاقة بسلعة معينة، وأي مكان تتم فيه مبادلة تجارية، وبذلك قد يشير السوق على مكان، أو سلعة أو بائعين ومشتريين). جاسم سلطان، خطوتك الأولى نحو فهم الاقتصاد، مؤسسة أم القرى للتوزيع، المنصورة، ط2، (2010م)، 18.

(240) عمر محي الدين، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية مصر، (1982م)، 581.

(241) صادق مهدي السعيد، العمل والضمان الاجتماعي في الإسلام، مطبعة المعارف، بغداد، ط2، (1971م)، 168-169.

(242) علي محي الدين القرّة داغي، بحث في فقه البنوك الإسلامية، دار البشائر ، ط1، (2007م)، 10.

وعرّفه مجمع الفقه الإسلامي بأنه: (الزائد على رأس المال وليس الإيراد أو الغلة، ويعرف مقدار الربح إما بالتنقيض<sup>(243)</sup> أو التقويم للمشروع بنقد، وما زاد على رأس المال عند التنقيض أو التقويم فهو الربح) أما الاقتصاديون فقد عرفوه: بأنه العائد الذي يحصل عليه المنظم لقاء تحمله المخاطرة (risk)، وأنه جزاء ينتج للمالك بعد أن تحتسب نفقات جميع عناصر الإنتاج، ثم تخصم من الثمن الذي تباع به السلعة، وللعامل حصة من هذا الناتج إذا كان مشاركاً بعمله<sup>(244)</sup>، فالربح يستحق إما بالمال، أو بالعمل، أو بالضمان<sup>(245)</sup> لقوله ﷺ: (الخارج بالضمان)<sup>(246)</sup>، وعكس حكمة الربح هي الخسارة، وتعني نقص في رأس المال.

أدلة الربح من الشريعة الإسلامية:

وردت في القرآن الكريم آيات تدل على معنى الربح، ومشروعيته، وتعظيمه، منها: قوله جل وعلا: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾<sup>(247)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>(248)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ﴾<sup>(249)</sup> وقوله: ﴿وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا﴾<sup>(250)</sup>، فالمعنى من الآيات يدل على الخوف من الكساد والخسارة وعكسهما الربح التجارة.

و(نهى رسول الله ﷺ عن ربح ما لم يضمن)<sup>(251)</sup>، وفي باب تنمية الربح قال ابن خلدون: (اعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال، بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء، وذلك القدر النامي يسمى ربحاً، فالمحاول لذلك الربح، إما أن يختزن السلعة ويتحين بها حوالة الأسواق من

(243) تحول السلعة إلى نقد. الموسوعة الفقهية الكويتية، 10/155.

(244) مجلة المجمع، قرار رقم 30 (4/30)، العدد الرابع، 34.

(245) أبو بكر علاء الدين بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مطبعة الإمام، القاهرة، (د.ط)(د.ت)، 3545/7.

(246) رواه أحمد، من مسند النساء، 40/272 رقم (24224)، سنن الترمذي، باب ما جاء فيمن يشتري العبد...، 2/572 رقم (1285)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، والعمل على هذا عند أهل العلم.

(247) سورة البقرة: 198.

(248) سورة المزمل: 20.

(249) سورة فاطر: 29.

(250) سورة التوبة: 24.

(251) مسند أحمد (174/2) برقم 6628، سنن الترمذي، ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، 3/527 رقم (1234)، وقال: حديث حسن صحيح، والحاكم في مستدرکه 21/2 وقال: هذا حديث على شرط جملة من أئمة المسلمين صحيح.

الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقله إلى بلد آخر تتفق فيه تلك السلعة أكثر من بلده الذي اشتراها فيه فيعظم ربحه<sup>(252)</sup>.

### شروط الربح في الشرع:

1. أن يكون ناتجاً عن كسب مشروع، وعقود مشروعة، تتوافر فيها الأركان، والشروط وليس فيها مخالفة لنص من النصوص.
2. أن لا يكون الربح ناشئاً عن غش، أو استغلال، أو تدليس.
3. أن لا يؤدي إلى غبن فاحش في الطرف الآخر.
4. أن لا يكون الربح ناتجاً عن الاحتكار لضروري من ضروريات الحياة والمجتمع كالطعام ونحوه.

### ألفاظ ذات صلة بالربح:

هناك ألفاظ متقاربة مع الربح مثل النماء: وهي زيادة قد تكون بطبيعة الشيء، أو بالعمل فالنماء أعم من الربح<sup>(253)</sup>، والغلة أو الربح، وهو عائد الأرض أو أجرتها أو هي دخل من كراء الدار أيضاً أو الأرض<sup>(254)</sup>، والعلاقة بينهم أن النماء أعم، والربح يقابل الغلة، فهو المكسب الزائد الناتج عن التجارة، في حين أن الغلة هي: ريع الأرض، أو كراء الدار كما سبق.

أما الفائدة<sup>(255)</sup>: فهي عائد رأس المال مقطوعاً، وغير مساهم في العملية الإنتاجية أو ناتجاً عن دين مؤجل، وفرقها عن الربح أنها:

أولاً: محرمة بنص الشارع، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾<sup>(256)</sup>

(252) ابن خلدون، المقدمة 928/2.

(253) ابن منظور، لسان العرب 341/15 مادة (نمى).

(254) ابن منظور، لسان العرب 656/1 مادة (غل).

(255) جاءت كلمة الفائدة كترجمة لكلمة (interet) وهي ترجمة مغلوطة؛ لأن الترجمة الحرفية لتلك اللفظة الإنكليزية هي التسوية باعتبار الرضى بين الطرفين مقابل الزمن المؤجل، ووضعت هذه الترجمة باعتبار قبول دلالتها عند المسلمين شرعاً وعرفاً، فقد عرفت الفائدة بأنها: ما يستفاد من علم أو عمل أو مال ولكن الفقهاء لم يفرقوا بين لفظتي الفائدة والربا لتطابق دلالتهما عندهم.

(256) سورة البقرة: 279.

وثانياً: إن الربح يتحدد، ويؤخذ من البيع، وغيره مرة واحدة دون اعتبار للزمن، أما الفائدة فتتحدد على القرض حسب مدته الزمنية، والربح يعتبر إيراداً وعائداً، أما الفائدة فتعتبر تكلفة تخصم من الإيرادات<sup>(257)</sup>.

### المصالح الاقتصادية من مرحلة توزيع الدخل:

يعترف الاقتصاد الإسلامي ويكفل ويقرر حماية كاملة للملكية الخاصة، وللأموال التي تحصل بجهد أصحابها، سواء كان هذا المال من وسائل وأدوات الإنتاج كالأراضي، والمصانع، والمباني، والآلات، ورؤوس الأموال، أم كان مما تنتجه هذه الوسائل والأدوات من سلع وخدمات استهلاكية كالمأكل والمشرب والملبس، وبذلك يرسى هذا النظام قواعد العدالة بمنح العامل نتيجة عمله، وتمليك المكافح ثمرة كفاحه وجهده، ويكون لكل فرد في المجتمع فرصة لإشباع حاجاته الخاصة والمختلفة التي لم تقوَ الطبيعة على إشباعها في المرحلة السابقة بغنى لا محدود، ومعالجة لمشاكل الفقر، ومساوى التوزيع، في إطار النشاط الإنتاجي<sup>(258)</sup>.

وأقر الاقتصاد الإسلامي حق المجتمع في الملكية العامة للدخل الناجم عن العمليات الإنتاجية الدائرة في مجال اختصاصها بعد خصم تكاليف الاستثمار، سواء تلك التي تباشرها الدولة بنفسها نيابة عن المجتمع أم التي تؤجر أو يشارك فيها أصحاب القطاع الخاص بإشراف الدولة، كالصيد البحري، وتقيب المناجم، واستخراج المعادن...<sup>(259)</sup>، ثم تنفق العوائد الناتجة منها على مصالح المجتمع، ومن الأمثلة الشرعية أن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل أرض العراق والشام ملكية عامة لاستغلالها والحصول على عوائدها المتمثلة في الخراج من أجل تمويل بيت المال، وتغطية احتياجات الإنفاق العام<sup>(260)</sup>، كما إن المصلحة واقعة في الملكية العامة لحركة مشروعات الملكية الخاصة، وملكية الدولة، من خلال مراقبتها العامة، أو ما تعلق به حاجات الناس.

(257) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، ط1، (2008م)، 46-47.

(258) رفعت السيد العوضي، عالم إسلامي بلا فقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، (2000م)، 46.

(259) منذر قحف، مفهوم التحويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة، ط3، (2004م)، 41، وما بعدها.

(260) أبو يوسف، الخراج، 39 وما بعدها، محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، 286.

وفي مقابل مصلحة كلا المالكيتين بتوزيع العوائد لم يغفل اقتصادنا الإسلامي عن حاجات الدولة ذات الأولوية الاستراتيجية الدفاعية، والأمنية، والرقابية، والتي تعبر عن سيادة الأمة ووحدتها، ويدخل في ذلك تسديد أجور موظفيها، وتطوير البحوث العلمية، وتوفير الخدمات الصحية والعلمية، والدور الأكبر بحفظ التوازن بين الملكية الخاصة، والعامّة، فللدولة الحق بالمشاركة في العملية الإنتاجية بصفتها الاعتيادية، إما بنفسها، أو عن طريق الخواص، أو الدول الأجنبية مشاركة أو إجارة، بشرط أن تمارس هذا النشاط في المشروعات العامة الضرورية والحاجية التي لا يقوى عليها الأفراد، أو ليست من اختصاصهم لعدم مزاحمتهم، (كما هو الحال في النظام الشيوعي)، كمشروعات الغاز، والكهرباء، والجسور، والصرف الصحي<sup>(261)</sup>، ... الخ.

ثم إن التوزيع في هذه المرحلة يتسم بأنه توزيع على أساس العمل والحاجة وهذه ميزة اتصف بها الاقتصاد الإسلامي دون غيره من النظم القائمة في باب التوزيع على أساس العمل فقط وذلك لمراعاة الضمان الاجتماعي.

#### المرحلة الثالثة: التوزيع التوازني.

وهذه المرحلة مهمة في تاريخ النظام الإسلامي التي يميز بها عن غيره من الأنظمة الاقتصادية باعتباره من لدن حكيم عليم.

ومبناها على الحاجة، أو على التودد، ولها عدة مسميات، منها: إعادة التوزيع باعتبار أن التوزيع الأول أخذ استحقاقه من عناصر الإنتاج، وإعادته بهذه الصورة لمن لم يشارك تلك العملية الإنتاجية، على الرغم من ذلك له الاستحقاق من الدخل الذي يقوم أساساً على تمويل جزء من عائد الأغنياء إلى الفقراء وغيرهم، وقد يطلق عليها مسمى التوزيع الشخصي، باعتبار الأصل في الدخل أن يوزع بطريق يشمل جميع أفراد المجتمع سواء منهم المنتج وغيره، واختيارنا لذلك المسمى ينم عن التوازن في الموارد في حدود ما هو متاح، باعتبار أن المجتمع قد لا يملك كل ما يكفله - بمفهوم الكفاية -.

#### أولويات التوزيع التوازني:

هناك معايير تلاحظ في عملية التوزيع التوازني، منها: الحاجة، وتكون على نوعين: الخاصة أو العامة، ويبيت مال المصالح، بعضه مخصص للمصالح العامة كالإنفاق على الرواتب،

(261) حسين شحاتة، ثروة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، القاهرة، (1999)، 28.

والأرزاق، والطرق، والجسور، والمساجد، وبعضه مخصص لإعادة التوزيع، ولا يشترط في هذه المرحلة أن يكون التوزيع مبنياً على الحاجة فقط بل قد يكون مبنياً على الصلة والود والتقرب للناس، وقد يبنى على معيار الصلاح والحاجة فيقدم الأصلح من المحتاجين على غيره قال العزبن عبد السلام: (إذا اجتمع مضطران فإن كان معه ما يدفع ضرورتهما لزم الجمع بين الضرورتين تحصيلاً للمصلحتين وإن وجد ما يكفي ضرورة أحدهما فإن تساويا في الضرورة، والقربة، والجوار، والصلاح، احتمل أن يتخير بينهما، واحتمل أن يقسمه عليهما، وإن كان أحدهما أولى (القربة، أو الصلاح، أو العدالة) قدم الفاضل على المفضول) قال: (لأن الإحسان إلى الأبرار أفضل من الإحسان إلى الفجار)<sup>(262)</sup>، ولذلك سمي بعضهم مرحلة التوزيع هذه بـ (التكافل الاجتماعي، أو الضمان)... الخ.

### أنواع التوزيع التوازني وفقاً للمصالح الشرعية:

يأتي التوزيع التوازني موافقاً لأهداف وغايات الشريعة الإسلامية بحفظ المقاصد الخمس الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، من جانب الوجود والعدم، وسنفرد مطلباً مستقلاً لبعض المنهيات المؤثرة على هذه المقاصد التي أدت بدورها اليوم إلى أزمة عالمية متفاقمة، أما الحفاظ من جانب الوجود فقد تمثل على عدة مستويات، وهي:

1. المستوى الإلزامي: ويقصد بالإلزام أي وجوب إخراج النفقة المالية من أيدي مالكيها إلى من هم أحوج إليها، ويضمن طريق الإلزام هذا مواجهة التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، ويأتي الإلزام بنص الشريعة الإسلامية أو القانون الملزم، ومن الأمثلة فرض الزكاة<sup>(263)</sup> وهي الركن الثالث للإسلام، وقد جاء الأمر بها مقروناً بالصلاة في نحو من ثلاثين موضعاً، وتجب في الأموال النقدية، وفي عروض التجارة بنسبة 2.5% وفي المواشي بنسبة مقاربة، وفي الزروع والثمار بنسبة العشر في الأراضي العشر في الأراضي المروية من غير كلفة، كالتي تروى بمياه الأمطار والينابيع، ونصف العشر في الأراضي التي تروى بآلة ونحوها، وهي تؤخذ من كل مال بلغ النصاب الشرعي لوجوبها وهو (20) مثقالاً من الذهب، أو (200) درهماً من الفضة على أن يكون ذلك قد حال عليه الحول، وهو زائد عن حاجات الإنسان الأصلية التي

(262) العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، 69/1-70.

(263) اخترت مثال الزكاة لضرورته، وحاجة الناس إليه.

يحتاج إليها لمعيشته، فلا يدخل في نصاب الزكاة دار السكن، والثياب الخاصة للاستعمال، والقوت المدخر لطعام العائلة، والسلاح الخاص، ودابة الركوب، وكتب العلم- غير المتخذة للتجارة-، وآلة العمل اليدوية التي يحتاج إليها المكتسب بيده، كالمنشار، والقدم، ومقياس الذراع، والمتر... الخ<sup>(264)</sup>.

### المصالح الاقتصادية في مرحلة التوزيع التوازني:

1. تمثل جميع الملكيات الثلاث (الخاصة، والعامّة، والدولة) جزءاً من أعباء الضمان الاجتماعي، وإعادة التوزيع التوازني، وتوفير حد الكفاية لأفراد المجتمع.
2. مفهوم إعادة التوزيع قائم على أساس تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقريب الفوارق المعيشية بين فئات المجتمع الواحد، وذلك يعتمد كلياً على مفهوم الحاجات وأولوياتها لدى الشرع، فمنها الضروري، ومنها الحاجي، ومنها الكمالي<sup>(265)</sup>.
3. أعطى الاقتصاد الإسلامي الأدوات الفعالة للملكية الخاصة للقيام بدورها في إعادة توزيع الثروات، كما منحها آليات تجنبها التكديس والتراكم الاحتكاري للثروات الذي من شأنه أن يؤدي إلى الغنى الفاحش للأقلية مقابل الفقر المدقع للأغلبية، من هذه الأدوات الصدقات، والهبات.
4. تعتبر الملكية العامة المصدر الرتع لإشباع حاجات الناس، كخراج الأرض، وفيئها، ودخول المشروعات العامة، ومجانبة استعمال واستغلال المرافق العامة، ليس ذلك فحسب وإنما يقع على عاتق الدولة أن تأخذ من موارد الملكية العامة لإعالة العجزة، وإغناء الفقراء، وتوفير فرص عمل، وتسديد أجور الموظفين إذا لم تكن مواردها كافية.
5. إن المجتمع الإسلامي عبر تاريخه الطويل ورغم الحرية المشروعة لجميع أبناءه في العمل والتجارة وغيرها إلا أنه لم يتعرض لأزمات اقتصادية واجتماعية التي تتخبط فيها المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية، كما أن أفرادها لم يصادفوا المشاكل التوزيعية والتناقضات الاجتماعية

(264) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، ط3 (1412هـ - 1991م)، 150/2 وما بعدها، أيمن بن سعود، الوسائل المستجدة في نوافل الزكاة المعاصرة، دار الميمان للنشر والتوزيع، ط1، (2006م)، 5-6. مصطفى السباعي، اشتراكية الإسلام، مؤسسة المطبوعات العربية، دمشق، ط2، 1990، 200-201. (265) كما سبق بيانه في الفصل الأول من هذه الدراسة .

التي تعاني منها تلك المجتمعات، وذلك بفضل تنوع أشكال الملكية، وتنوع آلياتها الإلزامية، والتطوعية في مجال الإنفاق، وإعادة التوزيع<sup>(266)</sup>.

### ❖ دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر الإنتاج والتوزيع:

نخلص مما سبق أن الاقتصاد الإسلامي يدعم ويشجع الإنتاج والتوزيع من خلال إقراره واعترافه بعملية الإنتاج والتوزيع، حيث أقرت الشريعة الإسلامية الإنتاج والتوزيع من حيث الحكم عليه، قال تعالى: (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ)<sup>(267)</sup>، وقوله تعالى: (وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَظَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ)<sup>(268)</sup> وقوله تعالى: (وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ)<sup>(269)</sup>، وقوله تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)<sup>(270)</sup>، وورد عن النبي "صلى الله عليه وسلم: (لما خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم شعره ناوله أبا طلحة، ليفرقه على أصحابه)<sup>(271)</sup>، وقال "صلى الله عليه وسلم": (ما أكل أحد طعاما قط، خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام، كان يأكل من عمل يده)<sup>(272)</sup>.

حيث تعتبر الشريعة الإسلامية الإنتاج وسيلة للقضاء على الفقر، ووسيلة لعمارة الأرض، وتحقيق الخلافة في الأرض، كما تعتبر التوزيع وسيلة لتنمية المجتمع، والقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع.

من هذا كله يتبين أن الاقتصاد الإسلامي له الدور الكبير في دعم وتطوير القطاع الخاص عبر دعمه عملية الإنتاج والتوزيع، اللتين هما أساس ومرتكز القطاع الخاص؛ لأنه قطاع منتج وموزع، فحيثما يوجد الإنتاج لا بد من التوزيع لكي تكون العملية الاقتصادية ناجحة ومتكاملة.

(266) الطاهر قانة، الدور التوزيعي للملكية، 152-158.

(267) سورة يس الآية: 35.

(268) سورة الأنفال الآية: 60.

(269) سورة النور الآية: 33.

(270) سورة التوبة الآية: 60.

(271) سبق تخريجه ص 62.

(272) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، 57/3 رقم (2027).



## المبحث الثالث: دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر الاستهلاك.

### المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك.

الاستهلاك لغة: مستعمل على وجهين: أحدهما التعرض للهلاك، وهو على هذا الوجه لا يتعدى الى مفعول. يقال: استهلك الرجل. والثاني: بمعنى الإهلاك فيتعدى. يقال: استهلك الرجل الشيء وأهلكه، بمعنى واحد، كما يقال: استجاب وأجاب، واستوقد وأوقد. واستهلك المال أي أنفقه أو أهلكه، فهو يعني النفاد، والإنفاق وبذل الجهد والبيع<sup>(273)</sup>.

أما في الاصطلاح الفقهي: فالمراد بالاستهلاك تصيير الشيء هالكاً أو كالهالك - مثل الثوب البالي - أو خلطه بغيره بحيث لا يمكن إفراده بالتصرف كاستهلاك السمن في الخبز<sup>(274)</sup>. وقيل: هو إتلاف عين بإخفاء عينها، أو بإذها بمنتجاتها في تحصيل منفعة، وبعبارة أخرى، خروج الشيء عن أن يكون منتفعاً به الانتفاع الموضوع له<sup>(275)</sup>.

وأما اصطلاحاً: فالاستهلاك يعدُّ أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، وهو مؤشر مهم للرفاهية، ويعرف بأنه: (عمليات الإشباع المتوالية للحاجات الإنسانية)<sup>(276)</sup>، حيث إذا اطلق مصطلح الاستهلاك فإنه يعني تناول الإنسان للمنتجات لإشباع الحاجات، فشرب الشراب هو استهلاك له، وأكل الطعام هو استهلاك له، وكذا الثياب، وسكن المنزل، وركوب السيارة، وغيرها إذ في كل ذلك نجد الإنسان يستخدم السلعة أو الخدمة في إشباع حاجة لديه، حيث يمثل الإنفاق الاستهلاكي الجزء الأكبر من جملة الإنفاق القومي على السلع والخدمات إذ قد تصل نسبته الى (80%) من جملة الإنفاق القومي. علماً أن الرغبات تختلف من حين لآخر ونظراً لاختلافها تختلف كمية السلع والخدمات المعروضة ونوعيتها، لذا قيل في تعريف آخر (بأنه: الإنفاق الذي يوجه لشراء السلع أو الخدمات النهائية لغرض إشباع الرغبات والحاجات الإنسانية على مختلف مستوياتها وتختلف أنواع الرغبات والحاجات وأولوياتها باختلاف المجتمعات وكذا السلع والخدمات التي يتم بواسطتها إشباع هذه الرغبات والحاجات)<sup>(277)</sup>.

(273) الفيومي، المصباح المنير: 788/2 مادة (هلك).

(274) نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، 581 مادة (استهلاك).

(275) المصدر نفسه، 46 و466.

(276) ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، بتاريخ 1/5/2012، نقلاً من الموقع الاقتصادي إعمار.

(277) نظرية الاستهلاك، مقال نشر بتاريخ 10/12/2010، موقع مكاسب.

أما في الاقتصاد الإسلامي فقد عرف الاستهلاك بأنه: مجموعة من التصرفات التي تشكل سلة السلع والخدمات من الطيبات، التي توجه للوفاء بالحاجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع، و تتحدد طبيعتها وأولوياتها باعتمادها على القواعد والمبادئ الإسلامية أسلوباً وغاية<sup>(278)</sup>. وقد اتجه البعض بالنظر إلى سلوك المستهلك لا إلى عملية الاستهلاك ذاته، فعرفه بأنه: (تصرفات الأفراد المتعلقة بصورة مباشرة بالحصول على السلع والخدمات الاقتصادية واستهلاكها بما في ذلك عمليات القرارات التي تسبق هذه التصرفات وتحددها)<sup>(279)</sup>.

### المطلب الثاني: الضوابط الشرعية للاستهلاك بحسب مراتب الأحكام.

إن طبيعة الضوابط الشرعية للسلوك الاستهلاكي: هي مجموعة مستخلصة من فقه المعاملات التي تحكم السلوك الاستهلاكي، وتتقسم هذه الضوابط إلى مجموعتين: مجموعة تتعلق بالواجبات، ومجموعة تتعلق بتجنب المحرمات، وسوف نتناول المجموعة الأولى في هذا البند، والمجموعة الثانية في البند التالي.

ويقصد بالضوابط الشرعية التي تتعلق بالمباحات: أنها التي يجب أن يكون سلوك المستهلك طبقاً لها، أي من الواجبات، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ومن أهم هذه الضوابط ما يأتي: أولاً: الإنفاق في المباح شرعاً (الحلال).

يستشعر المستهلك المسلم بأن الإنفاق وفقاً لشرع الله عبادة وطاعة يثاب عليها، وهذا يدفعه ويحثه أن يكون سلوكه مطابقاً لما أمر الله به، وفي هذا الخصوص يقول الله تبارك وتعالى: ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ )<sup>(280)</sup>، وأمرنا الرسول صلى الله عليه وسلم تحري الحلال، وتجنب الحرام بصفة عامة، فقال: ( إن الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور متشابهات لا يعلمهم كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد

(278) بوخاري عبد الحميد و زرقون محمد، دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، 9.

(279) زيد محمد الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، 11/3 .

(280) سورة البقرة: 167 .

استبرأ لدينه وعرضه<sup>(281)</sup>، ويحكم هذا الضابط القاعدة الشرعية: الأصل في المعاملات الحل ما لم يتعارض مع نص من الكتاب والسنة<sup>(282)</sup> .

ومن المنظور التربوي يحقق الإنفاق في مجال الحلال إشباعاً نفسياً ومعنوياً للإنسان، يتمثل في الرضا، والاطمئنان، والبركة، حيث أن الطاعات تجلب الأرزاق، وأن الذنوب تمحقها<sup>(283)</sup> .  
ثانياً : الإنفاق في الطيبات .

والله سبحانه وتعالى أمرنا أن يكون الإنفاق في مجال الطيبات ، ودليل ذلك قوله عز وجل: ﴿وَجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾<sup>(284)</sup>، وكذلك قوله عز وجل: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نَفَصَلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(285)</sup>، ومن السنة النبوية قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً)<sup>(286)</sup>، كما ورد في هذا الخصوص قول الرسول صلى الله عليه وسلم : عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ : إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخَنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ، فَقَالَ : لَا، هُوَ حَرَامٌ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ : قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهَا، ثُمَّ بَاعُوهَا فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ. " إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ، فقيل يا رسول الله : أرايت شحومها ؟ فإنها تطلّى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ، فقال صلى الله عليه وسلم: " لا ، هو حرام ، ثم قال : قاتل الله اليهود إن الله حرم عليهم شحومها فجملوها ثم باعوها"<sup>(287)</sup> .

(281) صحيح مسلم، كتاب المساقات، بأخذ الحلال وترك الشبهات: 3/ 1219، برقم (107) .

(282) تلقيح الأفهام العلية بشرح القواعد الفقهية، وليد بن راشد السعيدان، علق عليه، الشيخ سلمان بن فهد العودة، 1/2 .

(283) حسين حسين شحاتة، الأرزاق بين بركة الطاعة ومحق السيئات، دار النشر للجامعات (2000م)، 39 وما بعدها.

(284) سورة الأعراف : 157 .

(285) سورة الأعراف : 32 .

(286) صحيح مسلم، كتاب الزكاة ، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب (85/3) برقم (2309) .

(287) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، 1/95 رقم (437)، صحيح مسلم، كتاب المساقاة،

باب تحريم بيع الخمر، الميتة... 41/5 رقم (4053) .

والشريعة الإسلامية حدّدت بعض الأجناس المحرمة منها على سبيل المثال: الخمر، والميتة، والخنزير، والدم، والنجاسات، والأصنام، والأوثان، والصلبان، وكتب الكفار، وكل ما يفسد العقيدة، ويدمر الأخلاق، ويهلك البدن، أي كل ما يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وهي حفظ الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال<sup>(288)</sup>.

فعلى المستهلك المسلم أن ينفق ماله في شراء السلع والخدمات الطيبة التي تعود عليه وعلى المجتمع الإسلامي بالنفع، وأن يمتنع عن الإنفاق في مجال الخبائث حتى لا يضيع ماله بدون منفعة معتبرة شرعاً.

ويتمثل البعد التربوي في التعامل في الحلال هو الالتزام بأوامر الله عز وجل، وهدى رسوله صلى الله عليه وسلم، كما أنه يجنبه الخبائث، وفيه الخير الكثير، والبركة من الله سبحانه وتعالى، ويضاف إلى ذلك أيضاً احترام وتقدير المجتمع الذي يتمسك بالحلال الطيب.

ثالثاً : الاعتدال في الإنفاق:

من قواعد الإنفاق في الإسلام "الوسطية" دون إسراف أو تقتير؛ لأن في الإسراف مفسدة للمال، وللنفس، وللمجتمع، وكذلك الوضع في التقتير ففيه حبس وتجميد للمال عن وظيفته التي خلقها الله له، وكلاهما يسبب خللاً في النظام الاقتصادي، وأصل هذا الأساس من القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى في وصف عباده المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾<sup>(289)</sup> وقوله عز وجل كذلك: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾<sup>(290)</sup>، فتحضُّ هذه الآيات على الوسطية في الإنفاق.

وحدّدت الشريعة الإسلامية نطاق الاعتدال والوسطية كما في الأثر: (كل ما شئت، واشرب ما شئت، والبس ما شئت، ما أخطأتك اثنتان: سرف ومخيلة)<sup>(291)</sup>، ولقد ورد هذا الحديث برواية أخرى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: (كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا ما لم يخالطه إسراف أو

(288) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري دار الريان للتراث، القاهرة، (ط2)، 4/497.

(289) سورة الفرقان: 67.

(290) سورة الإسراء: 29.

(291) رواه البخاري معلقاً على ابن عباس في كتاب اللباس 140/7.

مخيله)<sup>(292)</sup>، فالأصل في الإنفاق الحل ما دام لا يتجاوز الإسراف والتقتير وكان خالياً من المظهرية والخيلاء .

ويعد التوسط والاعتدال بين الحد الأدنى للإنفاق الذي دونه يكون التقتير، وبين الحد الأقصى الذي فوقه يكون الإسراف، وفي هذا الخصوص يقول الفخر الرازي<sup>(293)</sup>: (لكل خلقٍ طرفي : إفراط وتقرير وهما مذمومان، فالبخل إفراط في الإمساك، والتبذير إفراط في الإنفاق، وهما مذمومان، والخلق الفاضل : هو العدل، والوسط)<sup>(294)</sup> .

ونخلص من الأدلة السابقة أن الإسلام يسع كل أنماط الاستهلاك حسب سعة كل مستهلك في إطار عدم التجاوز إلى التقتير، أو الإسراف، وفي هذا مرونة إشباع الرغبات المحدودة ، وفي الصفحات التالية تصور بياني يوضح ذلك .

ويتمثل البعد التربوي لهذا الأساس هو كبح هوى النفس الشحيحة المقترنة وكذلك النفس الشرهة المسرفة، وهذا ما يجب أن نربي أولادنا وأنفسنا عليه، سواء على مستوى الإنفاق الفردي، أو الإنفاق الأسري، أو الإنفاق الحكومي .

رابعاً : الالتزام بسلم الأولويات الإسلامية .

يجب أن يرتب المستهلك المسلم أولويات الإنفاق طبقاً لسلم الأولويات الإسلامية التي وضعها الفقهاء وهي : الضروريات، فالحاجيات، فالتحسينات، وتحليل ذلك على النحو التالي<sup>(295)</sup>:

▪ استهلاك الضروريات : ويقصد بها ما ينفق لقوام الناس، والمخلوقات، ويحقق المقاصد الشرعية، ولا يمكن أن تستقيم الحياة بدونها، مثل نفقات المأكل، والمشرب، والمسكن، والصحة، والأمن، والعلم، والزواج .

(292) سنن ابن ماجه، كتاب اللباس، باب لبس ما شئت... 1192/2 برقم (3605) . وقال الزيلعي: ورواه أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه ... وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه. تخريج أحاديث الكشاف/4 89 .  
(293) هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن، الرازي، فخر الدين، أبو عبد الله، المعروف بابن الخطيب. من نسل أبي بكر الصديق رضي الله عنه. ولد بالري عام 544هـ، وإليها نسبته، وتوفي عام 606هـ. الزركلي، الأعلام/7 203.

(294) الرازي، التفسير الكبير، 196/10 .

(295) حسين شحاتة، اقتصاد البيت في ضوء الشريعة الإسلامية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، (1987م)، 50.

▪ استهلاك الحاجيات: ويقصد بها ما ينفق على ما يحتاجه الناس لجعل حياتهم ميسرة وتخفف من المشاق والمتاعب، ولا يجب الإنفاق على الحاجيات إلا بعد استيفاء مطالب الضروريات، وهي تتعلق بالمقاصد الشرعية أيضاً.

▪ استهلاك التحسينات : وتتمثل في بنود النفقات التي تجعل حياة الإنسان رغبة طيبة وعلى أحسن حال عن حالة الضروريات، والحاجيات، ولا يجب الإنفاق عليها إلا بعد استكمال نفقات الضروريات، والحاجيات .

ومن ثم يجب على الأفراد والحكومات الالتزام بهذه الأولويات عند الإنفاق لتحقيق مقاصد الشريعة، ومن ناحية أخرى لا يجوز إنفاق المال فيما يعرض هذه المقاصد للهلاك والضرر مثل شراء الخمر، والمخدرات، والدخان، وشراء الأفلام الفاسدة، وما في حكم ذلك .  
ويتطلب تطبيق هذا الضابط أن يقوم الفرد والحكومة بحصر النفقات وتقسيمها إلى ثلاث مجموعات حسب الأولويات، ثم تقدير الإيرادات المتوقعة، وفي ضوء ذلك يتم ترتيب بنود الإنفاق ، وهذا يجنب الأفراد، والحكومة معظم المشاكل الناجمة عن الإسراف والتبذير في بنود ليست من الضروريات والحاجيات .

ويتمثل البعد التربوي لهذا الأساس في تربية النفس على النظام والترتيب في ضوء الإمكانيات والطاقات المتاحة والاعتماد على الذات بقدر الإمكان، ولا يقترض إلا لضرورة أو حاجة، كما يحمي الإنسان من هموم الديون بدون سبب معتبر شرعاً، كما يوجه المسلم نحو الموازنة بين الكسب، والإنفاق، والادخار لوقت الحاجة .

الضوابط الشرعية للسلوك الاستهلاكي التي تتعلق بتجنب المحرمات.

لقد استنبط الفقهاء مجموعة من الضوابط الشرعية للسلوك الاستهلاكي تتعلق بالمنهي عنه شرعاً، وتتمثل في المحرمات الواجب تجنبها؛ لأنها تتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية وهي حفظ الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال، ومن أهم هذه الضوابط :

أولاً : تجنب التقتير .

يقصد بالتقتير اصطلاحاً في مجال الإنفاق: هو التضيق عن الواجب أن يكون في ظل الظروف العادية، وبلغه الاقتصاد والمحاسبة: هو الإنفاق دون المعيار، أو النمط الواجب أن يكون،

ولقد نهى الله سبحانه وتعالى عن التقتير في قوله الله تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾<sup>(296)</sup>، وقد ورد في تفسير هذه الآية ما يلي، يقول ابن كثير<sup>(297)</sup>: ( أي ليسوا بمبذرين في إنفاقهم فيصرفون فوق الحاجة، ولا بخلاء على أهلهم فيقصرون في حقهم، فلا يكلفونهم عدلاً ... ، ويوضح القرآن الكريم أن النفس البشرية تخشى الفقر والعوز ، فهي مقترّة بطبيعتها، ودليل ذلك قول الله عز وجل: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾<sup>(298)</sup>، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾<sup>(299)</sup>(300).

ويعد التقتير من أمراض النفس البشرية وهو الشح الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : ( اتقوا الشح فإنه أهلك من كان قبلكم)<sup>(301)</sup> .

فالتقتير يؤدي إلى حدوث الكساد الاقتصادي حيث ينكمش الطلب على السلع والخدمات، وهذا بدوره يقود إلى سلسلة من المضاعفات تنتهي بانخفاض الإنتاج، وتقليص العمالة، وزيادة البطالة، فهناك حد أدنى للإنفاق حتى لو كان الدخل لا يكفي، ويعوض الفرق من خلال الزكاة والصدقات ونحوها.

ويتمثل الجانب التربوي في تحريم التقتير أنه يحمي النفس البشرية من آفة الشح، وظلمها لصاحبها، وحرمانه مما أحل الله له، كما أنه يحمي المجتمع من الهلاك، وهذا ما أشار إليه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: ( إياكم والشح فإنه أهلك من كان قبلكم ، أمرهم بالبخل فبخلوا ، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا ، وأمرهم بالفجور ففجروا )<sup>(302)</sup>، وفي رواية أخرى: ( اتقوا الظلم ، فإن الظلم

(296) سورة الفرقان : 67 .

(297) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن عمر بن كثير، البصري، ثم الدمشقي، الشافعي، محدث، حافظ، مؤرخ، ولد عام 759، وتوفي عام 803هـ. ابن عماد، شذرات الذهب 35/6.

(298) سورة الإسراء : 100.

(299) سورة الإسراء : 29 .

(300) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 123/6 وما بعدها .

(301) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، 18/8 برقم (6741) .

(302) رواه الحاكم في المستدرک 575/1 برقم (1516)، وقال: " هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه .

ظلمات يوم القيامة، واتقوا الشح، فإن الشح أهلك من كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا دماءهم، واستحلوا محارمهم<sup>(303)</sup>.

ويتضح من ذلك أنه يجب تربية النفس البشرية على الوسطية والاعتدال وتجنبها التقتير والبخل والشح حتى لا يترتب على ذلك ضرراً بالإنسان وبالمجتمع، كما أن التقتير أحياناً يدفع الأولاد إلى مفاصد الأخلاق ومنها السرقة .  
ثانياً : تجنب الإسراف .

يقصد بالإسراف: هو تجاوز الحد الأقصى للإنفاق المباح المسموح به في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة للمستهلك، ودليل ذلك من القرآن قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾<sup>(304)</sup> وقوله عز وجل: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾<sup>(305)</sup>، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾<sup>(306)</sup> ولقد ورد عن المفسرين أن كلمة سرف تعنى مجاوزة الحد في التمتع، والتوسع في الدنيا، وإن كان من حلال وقالوا أيضاً: هو الزيادة عن قدر الحاجة، أي عن المعيار أو النمط الواجب أن يكون<sup>(307)</sup> .

والعلة من تحريم الإسراف أنه يبديد الأموال بدون منفعة معتبرة شرعاً، ومن المنظور الاقتصادي قد يقود الإسراف إلى التضخم والاعتداء على حقوق الأجيال القادمة، ومن المنظور الطبي فإنه يؤدي إلى الإضرار بالبدن، ولقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجال الطعام معايير يجب الالتزام بها فقال: (ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه، فإن كان لآبده، فتلت لل طعام ، وتلت للشراب وتلت للنفس)<sup>(308)</sup>.

(303) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، 18/8 برقم (6741) .

(304) سورة الفرقان : 67.

(305) سورة الأعراف : 31 .

(306) سورة الأنعام : 141 .

(307) الرزاي، تفسير الرزاي، 482/24، مجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي (ت:927هـ)، فتح الرحمن في تفسير القرآن، دار النوادر، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - إدارة الشؤون الإسلامية، ط1 (1430هـ - 2009م) ، 92/6.

(308) رواه أحمد، من حديث المقداد بن معدي كرب، 422/82 رقم (17186)، سنن الترمذي، كتاب ما جاء في كراهية كثرت الأكل، 168/4 رقم (2380)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.



وعن حذيفة بن اليمان<sup>(309)</sup>، قال: ( نهى رسول الله أن نشرب في آنية الذهب والفضة، وأن نأكل فيها، وعن لبس الحرير والديباج، وأن نجلس عليه)<sup>(310)</sup>، ومن المنظور الاجتماعي يقود الإسراف إلى الفساد الاجتماعي، فإن كان عند المسرف سعة من المال فليوجهها إلى الفقراء الذين لا يجدون الضروريات والحاجيات في صورة زكاة، أو صدقات، أو وقف، أو وصايا .

ويتمثل البعد التربوي لتحريم الإسراف هو حماية النفس البشرية من الشر، وكبح هواها من أن تطغى فتضل وتشقى، كما يربيهما أيضاً على حفظ حقوق الأجيال وتجنب مصاحبة المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، فضلاً عن ذلك استشعار المحاسبة الأخروية أمام الله للمحاسبة عن هذا الإسراف وتبديد نعمه عز وجل ، وصدق الله العظيم القائل: ﴿وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾<sup>(311)</sup>، ولقد وصف الله سبحانه وتعالى فرعون بصفة المسرفين فقال جل شأنه: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ، مِنْ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ﴾<sup>(312)</sup> .

ثالثاً : تجنب التبذير .

يقصد بالتبذير الإنفاق على المحرمات والخبائث التي نهى الله عنها وهو نوع من أنواع الإسراف، وأكثر منه جرماً، ولقد وردت بعض الآيات التي تندد بالمبذرين وتجعلهم من إخوان الشياطين، مثل قوله الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَتِ دَا الْفُرْيَى حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا، إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾<sup>(313)</sup>، فالمبذر ينفق ماله في معصية الله عز وجل متبعاً هوى نفسه التي تسير في طريق الشيطان الرجيم .

ويعد التبذير ضياعاً للمال بدون منفعة معتبرة شرعاً، ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك في قوله : (... وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال)<sup>(314)</sup> .

(309) حذيفة بن حِسل بن جابر العبسيّ، أبو عبد الله، واليمان لقب حسل، من نجباء أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) وهو صاحب سره في المنافقين، حليف الأنصار، من أعيان المهاجرين، توفي عام 36 هـ . الذهبي، سير أعلام النبلاء 2/361.

(310) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب افتراش الحرير 150/7 برقم (5837) .

(311) سورة غافر : 43 .

(312) سورة النخان : 30 - 31 .

(313) سورة الإسراء : 26 - 27 .

(314) صحيح البخاري، كتاب الزكاة ، باب لا يسألون الناس إلحافاً 848/2 برقم (2277)، صحيح مسلم ، كتاب الأقضية ، باب النهي عن كثرت المسائل 1340/3 رقم(1715) .

ولا يختلف البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والصحي، والتربوي، لتحريم التبذير عن ما سبق بيانه في حالة الإسراف، فكلاهما تبديد وضياع للمال بدون منفعة كما أنهما من أبواب الترف والفساد في الأرض على النحو الوارد في البند التالي .

رابعاً : تجنب النفقات الترفيحية والمظهرية .

تحرم الشريعة الإسلامية النفقات الترفيحية إذا كانت تؤدي إلى التبذير؛ لأنها تؤدي إلى الفساد والهلاك وهذا التحريم يخص الفرد في ماله الخاص، والدولة في الأموال العامة، وأصل ذلك من القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى : ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا﴾<sup>(315)</sup>، وقوله جل شأنه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾<sup>(316)</sup>، ويصف القرآن هؤلاء المترفين بصفة الكافرين والكاذبين فيقول جل شأنه: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِيقَاعِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(317)</sup>.

والسنة النبوية حافلة بالأحاديث التي تحذر المستهلك المسلم من حياة الترف، وإنفاق المال في الملذات، والتفاخر، والخيلاء، فعن حذيفة بن اليمان قال: ( نهى رسول الله أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها، وعن لبس الحرير والديباج، وأن نجلس عليه)<sup>(318)</sup> .

أما واقعنا الآن فقد ابتعدنا عن شريعة الإسلام وأصبح الترف، والمظهر، والتباهي، والتفاخر هو الأساس الذي إعتاده الناس وظنوه عرفاً وعادة سائدة هو خطأ يجر إلى الحرام، لذلك يجب على المسلم أن يبتعد عن كل سبل الترف في سلوكه الاستهلاكي حتى لا يكون ذلك إحباطاً لعمله، وخسراً له في الدنيا والآخرة، وعلى مستوى البيت يجب على المرأة أن توقن أن الترف والمظهرية يؤديان إلى الاستدانة، والاستدانة تسبب الهم، والغم، والحزن، كما أن الاستدانة أحياناً تقود إلى الكسب الحرام .

ويرى رجال الاقتصاد الإسلامي أن الإنفاق الترفي، والمظهري على مستوى الفرد، والمنزل، والدولة، يقود إلى الفساد الاقتصادي، وإهدار الموارد بدون قيمة مضافة، ويعوق التنمية الاقتصادية، كما أن للترف والبذخ جوانب اجتماعية سيئة، منها الفساد والهلاك، والتاريخ يعطي نماذج بارزة عن

(315) سورة الإسراء : 16

(316) سورة سبأ : 34

(317) سورة المؤمنون : 33.

(318) سبق تخريجه، ص87.

فساد الحُكَّام وظلمهم عندما كان سلوكهم الاستهلاكي هو الترف والبخ، ولقد أشار الله إلى ذلك في قوله : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ (319).

ويتمثل البعد التربوي لتحريم الإنفاق الترفي والمظهري في كبح هوى النفس البشرية، والمحافظة على مشاعر الفقراء والمساكين، وتحقيق العدل الاجتماعي، بأن توجه الأموال التي تنفق في الترف إلى الفقراء، والمساكين، واليتامى، والأرامل، والمرضى، وغيرهم، في صورة زكاة، أو صدقات، أو وصايا .

خامساً : تجنب نفقات التقليد، والبدع المخالفة لشرع الله .

وأمرنا الله أن نتجنب تقليد غير المسلمين في سننهم وعاداتهم وتقاليدهم التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وحذرننا رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك، فعن أبي سعيد الخدري : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ( لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم، قلنا يارسول الله: اليهود والنصارى ؟ قال: " فمن " ) (320). وأوصانا بالافتداء به وبالخلفاء الراشدين المهديين، فجاء من حديث العرياض بن سارية (321)، قال: ( وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِدَّةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُودَّعٍ فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، فَإِنَّهُ مَن يَعِشُ مِنْكُمْ بَرِيًّا اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ ) (322).

(319) سورة الإسراء : 16

(320) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكاتب والسنة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم " لتتبعن... " 2669/6 برقم (6889).

(321) هو أبو نجيع العرياض بن سارية السلمي، من أعيان أهل الصفة، سكن حمص، روى عنه من الصحابة أبو رهم وأبو أمامة، وروى عنه جماعة من تابعي أهل الشام، توفي سنة 75 هـ. ابن عبد البر، الإستيعاب 3/1239. (322) مسند أحمد، من حديث العرياض بن سارية، 28/367 رقم (17124)، سنن الترمذي، باب ما جاء في الأخذ بالسنة... 4/341 برقم (2676)، وقال : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . قال ابن حجر : " قال البزار : هو أصح سندا من حديث حذيفة، قال ابن عبد البر : هو كما قال، وذكره الحاكم في العلم في "مستدرکه"، وقال: قد استقصيت في تصحيح هذا الحديث بعض الاستقصاء. التلخيص الحبير 4/462 .

وتأسيساً على ذلك يجب على المستهلك المسلم تجنب كافة النفقات التي فيها تقليد لمجتمعات لها عادات وتقاليد تخالف القيم والأخلاق والعادات والتقاليد الإسلامية، كما يجب على الحكومات الإسلامية أن تراقب أجهزة الإعلام كافة، وكذلك المجلات والجرائد التي تدفع الشباب دفعاً إلى مجارة شباب الغرب المنحل في تقاليده السيئة، ويسبب إرهاباً لميزانية البيت والدولة ومدخلاً لفساد العقيدة واضمحلال الأخلاق ، وفي هذا الزمان، في ظل العولمة، والقنوات الفضائية، نرى معظم الشباب والفتيات يقلدون شباب الفرنجة ومن في حكمهم في الطعام، والشراب، والملبس، والسلوك... وهذا أدى إلى آثار سلبية على أخلاقهم، كما ترتب على ذلك زيادة الطلب على الوارد من الخارج وهذا سبب كساداً في الصناعات الوطنية، وانتشار البطالة .

ويتمثل البعد التربوي لذلك في أن الإنسان يقتدي بالصالحين والصالحات، ولا يقتدى بالطالحين والطالحات، ليكون مساره مسار الهدى والصلاح .  
سادساً : تجنب التعامل مع أعداء الدين والوطن .

عندما يقدم المستهلك المسلم على شراء سلعة أو الحصول على خدمة يجب عليه أولاً التعامل مع المواطن في حدود سلعة بلده دعماً للوطن ولأمته، ولا ينبغي له التعامل مع الأعداء الحربيين بسلعهم، بكافة وجنسياتهم وملهم؛ لأنه بذلك يروج بضاعتهم، وينمي أموالهم ويدعم اقتصادهم، ويقوي منافستهم للسلع الوطنية، فالمؤمنون بعضهم أولياء بعض.

ولهذا الضابط أدلة من القرآن الكريم منها، قول الله تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّن دِيَارِكُمْ ، وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾<sup>(323)</sup>، ولقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على التعامل أولاً مع المؤمنين ، فقال : (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً)<sup>(324)</sup>، وقوله صلى الله عليه وسلم : (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبد حبشي)<sup>(325)</sup>.

(323) سورة الممتحنة : 9.

(324) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع 863/2 برقم (2314)، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين... 1999/4 رقم (65).

(325) مسند أحمد، من حديث أبي سعيد الخدري 437/17 رقم (11337) ، سنن الترمذي، باب ما جاء في صحبة المؤمن 178/4 برقم 2395- قال الترمذي : هذا حديث حسن إنما نعرفه من هذا الوجه.

ولقد أكد فقهاء المسلمين على ضرورة مقاطعة الأعداء مثل إسرائيل، وأمريكا، لعموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾<sup>(326)</sup>، وقال الدكتور يوسف القرضاوي<sup>(327)</sup>: (الذي يشتري البضائع الأمريكية والصهيونية من المسلمين فقد ارتكب حراماً، واقترب إثماً، وباء بالوزر عند الله والخزي عند الناس)، وأفتى مفتي مصر الدكتور نصر فريد واصل<sup>(328)</sup> فقال: (على كل مسلم أن ينظر إلى مصدر السلعة التي يستهلكها، ويرفضها إذا كانت أمريكية أو صهيونية الهوية حتى لا تتحول الأموال التي يدفعها إلى خناجر يتم قتل أولادنا بها).

والبعد التربوي لهذا الضابط هو السمع والطاعة لأوامر الله سبحانه وتعالى، والولاء والانتماء للوطن، ووقفه مع النفس لنصرة المجاهدين، والجهاد ضد المعتدين، فالمقاطعة للأعداء جهاد وفريضة شرعية .

(326) سورة الممتحنة: 1.

(327) ولد الدكتور يوسف القرضاوي بالمحافظة الغربية في جمهورية مصر العربية، وكان مولد القرضاوي فيها في 1926/9/9م وأتم حفظ القرآن الكريم، وأتقن أحكام تجويده، وهو دون العاشرة من عمره، حصل على (الدكتوراة) بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى من الأزهر الشريف، يعتبر من علماء هذا العصر ، له مؤلفات كثيرة ، ومحاضرات وندوات عديدة . المعجم الجامع في تراجم المعاصرين 1/173.

(328) ولد عام 1937م، وتعلم بالأزهر في كلية الشريعة، وعين مفتياً لمصر، وصدرت له عدت مؤلفات، منها: الولايات الخاصة، وفقه المواريث...الخ. موقع دار الإفتاء المصرية. [www.viewsienist.aspx.com](http://www.viewsienist.aspx.com)

### المطلب الثالث: أهمية الاستهلاك.

1. الاستهلاك يعد بمثابة استجابة لنداء الله جل وعلا، بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾<sup>(329)</sup>، والطبيعة البشرية تتطلب هذا الاستهلاك إلى أدنى حد تستمر فيه على قيد الحياة، وعدم الاستهلاك المؤدي إلى هلاك البدن، يعد في نظر الشرع حراماً.
2. يشكل الاستهلاك جزءاً رئيساً من مكونات الطلب الكلي.
3. يعد نشاط القطاع الاستهلاكي هو المحور المولد الذي تدور حوله جميع نشاطات القطاعات الاقتصادية الأخرى.
4. يمكن استنتاج الادخار المحلي الذي يعتبر مهماً لتمويل الاستثمار، وتكوين رأس المال، الذي يعد عنصراً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية بتحديد مستوى الاستهلاك. فمن أهداف الإسلام في الاستهلاك؛ التمتع بمباهج الحياة والترفيه عن النفس في الإطار السوي والتصرف الراشد، بحيث لا تصل إلى حد التبذير المحرم .

### المطلب الرابع: أولويات المصالح الاستهلاكية.

إن رضا الفرد تابع لمتغيرات كثيرة أحدها هو مقدار ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات - هذه فرضية وصفية يعتقد أنها مقبولة تماماً من وجهة النظر الإسلامية، وكذلك من وجهة نظر علم الاقتصاد الحديث، لكن ما إن نتجاوزها حتى نلاحظ اختلاف موقف الإسلام عن موقف علم الاقتصاد الحديث من السلوك الاقتصادي للفرد، وليس مرد هذا الاختلاف منحصرًا في أن الإسلام نظام قيمى من حيث الأصل بينما علم الاقتصاد علم وصفي من حيث الأصل، بل لهذا الاختلاف أسباب أخرى أيضاً.

فعلم الاقتصاد فرع جزئي من فروع المعرفة، يركز اهتمامه على عدد محدود من المتغيرات أهمها الدخل والأسعار، ويجمع المتغيرات الأخرى (المؤثرة على السلوك الاقتصادي وعلى دالة المنفعة للفرد) في زمرة واحدة يسميها: الأذواق (Tastes) ويعدها خارج نطاق الدراسة الاقتصادية،

كما يفترض أنها خارجية (Exogenous) تؤثر في السلوك الاقتصادي ولا تتأثر به<sup>(330)</sup>، فيضع الاقتصاديون الأذواق جانباً ويوجهون اهتمامهم الاختصاصي إلى تحليل تأثير الأسعار والدخل على رضا الفرد، وإلى التحولات التي تطرأ على سلوكه الاقتصادي عندما تتغير الأسعار والدخل. ويفترض الاقتصاديون في تحليلهم هذا أن الفرد عقلائي يتصرف بحيث يصل إلى أقصى ما يستطيع من الرضا أي إلى أكبر ما يمكن من منفعة، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يعني بالضرورة أن أهداف الفرد رديئة أو مادية محضة؛ لأن مضمون المنفعة يترك الاقتصاديون تحديده للفرد ذاته، لكنهم يفترضون أنه يحاول الوصول بمنفعته إلى أبعد مدى ممكن وبأسلوب عقلائي .

فاذا انتقلنا إلى الإسلام، وجدنا أنه نظام كامل للحياة يسعى لتحقيق مصلحة الفرد والجماعة. وهو لذلك يعالج كل متغير يؤثر في هذه المصلحة، بصرف النظر عن الفرع الجزئي من فروع المعرفة الذي نصنف فيه هذا المتغير كعلم الاقتصاد، أو علم النفس... الخ، والمتغيرات الوحيدة التي يعدها الإسلام خارجية حقاً أي تؤثر في السلوك ولا تتأثر به هي السنن الإلهية الطبيعية، ومنها فطرة الإنسان الأساسية، فالإسلام لا يخرج من نطاق اهتمامه تلك المتغيرات العديدة الأخرى المؤثرة في دالة منفعة المستهلك والمسماة "الأذواق" بل هو يتناولها بالتمحيص والتوجيه ويؤكد على تأثيراتها المتبادلة فيما بينها، كما يؤكد على النتائج المتعددة للسلوك، تلك النتائج التي تمتد عبر الزمان والمكان والأشخاص.

ولا يميز الاقتصاديون في تحليلهم بين اختيار الفرد الذي تعبر عنه المنفعة (الاختيار) وبين مصلحته الحقيقية بل يفترضون عادة تطابق الاختيار مع المصلحة، أما الإسلام فيلاحظ بل يؤكد

---

(330) دالة (تابع) المنفعة Utility Function في عرف الاقتصاديين الحديثين هي العلاقة التي تبين مدى الرضا أو الإشباع الذي يناله الفرد من استهلاكه لكميات من السلع المختلفة. فهذه الدالة هي التي تعبر عن تفضيل المستهلك لمجموعة من السلع على كافة المجموعات الأخرى المتاحة له. ويفترض ان تفضيله لمجموعة من السلع يدل على انها تمنحه قدرأ أكبر من الرضا بالمقارنة مع اية مجموعة اخرى كان بوسعه ان يشتريها، وبعبارة اكثر عموما تسمى دالة المنفعة ايضا "دالة الاختيار" Perference Function او دالة التفضيل Choice Function للتأكيد على انها تعبر عن التصرف الذي يفضله الفرد ويختار العمل به عوضا عن تصرفات اخرى كان يمكنه العمل بها في حالة اقتصادية معينة. ويعد الاقتصاديون "الأذواق" بما فيها من متغيرات كثيرة، من جملة ما يؤثر في دالة الاختيار للفرد. محمد انس الزرقاء، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية المستهلك،

إمكانية الاختلاف بين الامرين. قال الله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾\* (331).

وقد أتى الإسلام لتحقيق أقصى ما يمكن من مصلحة الفرد والمجتمع الحقيقية، لكنه مع ذلك يسعى أن يتم الأمر بالاختيار الطوعي للفرد ومع مراعاة إرضائه إلى أبعد حد ممكن، والأمثلة على هذا كثيرة في القرآن والحديث.

والإسلام ينظر إلى المصلحة للفرد على أنها جزء داخلي (Endogenous) من نظام الاسلام الشامل، وهو يسعى سعياً حثيثاً ليحولها على نحو معين ولا يتركها بحالتها الفجة، وهي الحالة التي يتقبلها الاقتصاديون على أنها أمر مسلم به، ولا يبحثون في تحويلها.

وهذا التحويل التكاملي يؤدي إلى نتائج ذات أثر بعيد في باقي أجزاء النظام الإسلامي، مثلاً في أسلوب تنظيمه وتوجيهه للنشاط الاقتصادي وفي تخفيف الطبقة الاجتماعية.

إن الملاحظات السابقة عن موقف الإسلام من السلوك الاقتصادي الفردي يمكن تلخيصها بكلمتين، أحدهما: وصفية، والأخرى قيمية، فالإسلام يلحظ تماماً الارتباط المتبادل بين المتغيرات المختلفة في نظامه الشامل ومن جملتها المتغيرات المختلفة في دالة المنفعة للفرد ويسعى في تعاليمه لتحقيق التكامل بين هذه الدالة وبين باقي أجزاء نظامه.

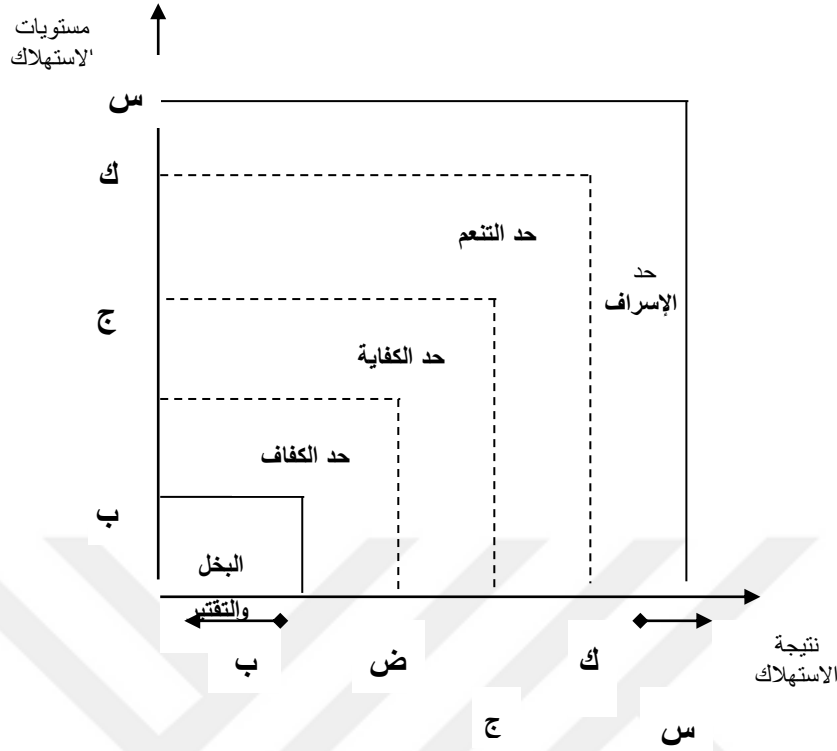
ولمزيد من الإيضاح أضع العلاقة بين درجات المصالح وطريقة الاستهلاك بالرسم

التالي (332):

(331) سورة البقرة: 216.

(332) الرسم من إعداد الباحث.





تظهر في الرسم الخطوط المتقطعة وهي تستند إلى درجات المصالح (التي سبق الحديث عنها)، فالخط (ض) يمثل مستوى الاستهلاك الذي لا بد منه لحفظ الحياة والخط (ج) يمثل مستوى الكفاية وهذا المستوى يؤمن للإنسان الحاجيات الكافية له ولأسباب منها:

- ❖ لجعله مستغنياً عن الآخرين مالياً، بل قادراً على معاونتهم عند اللزوم .
- ❖ ولجعله مستغنياً عن الآخرين نفسياً، أي قانعاً بما قُسم له، شاكراً ربه عليه، غير حاسد للذين أوتوا من الرزق أكثر مما أوتي، فقد جاء في دعاء النبي (ﷺ): (اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى)<sup>(333)</sup>، وقال (ﷺ): (ليس الغنى عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس)<sup>(334)</sup>.
- ❖ ولجعله قادراً على تأمين مستوى الكفاية لمن يعولهم شرعاً كالزوجة، والأولاد، والأبوين المحتاجين..... الخ.

(333) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من شر ما عمل... (81/8) برقم 7003.

(334) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب الغنى غنى النفس 2368/5 برقم (6081) .

أما الخط الكامل غير المتقطع (س) فهو يمثل حد الإسراف، وعكسه البخل والتقتير، فمستوى الاستهلاك المقابل لأقصى حد مسموح به شرعاً من التكميليات فإن تجاوزه إلى اليمين فقد دخل حيز الترف والإسراف الذي نهى عنه الإسلام، قال تعالى: ﴿ وَأَصْحَابُ الشَّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشَّمَالِ \* فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ \* وَظِلٍّ مِنْ يَحُمُومٍ \* لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ \* إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ \* وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ \* وَكَانُوا يَقُولُونَ أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ لَمُبْعُوثُونَ ﴾<sup>(335)</sup>. وقال جل وعلا: ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾<sup>(336)</sup>.

أما الخط (ب) فهو يمثل مستوى الاستهلاك الأقل من حد الكفاف على الرغم من أنه يستطيع الوصول إلى حد الكفاية فهو إما أن يكون ميسور الحال لكنه يبخل على نفسه، وإما أن يكون فقيراً لكن بإمكانه أن يعمل ويكتسب فيصل إلى حد الكفاية، فامتناعه عن الوصول إليه دون عذر واضح يدل على أنه كسول أو بخيل، وهو معاقب في هذه الحالات كلها؛ لأن مستوى الكفاية هو الحد الأدنى من الاستهلاك الذي يجب أن يسعى إليه المسلم للوصول إليه إن استطاع، ولا يقبل الزهد قبل الوصول إلى هذا الحد، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾<sup>(337)</sup>. وقال جل وعلا: ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَن قَدِرْ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾<sup>(338)</sup>. وقال (ﷺ): (وأي داء أدوى من البخل)<sup>(339)</sup>، وكان (ﷺ) يقول: (اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والجبن والهرم وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات وأعوذ بك من عذاب القبر)<sup>(340)</sup> (اللهم إني أعوذ

(335) سورة الواقعة: 41-47.

(336) سورة هود: 116.

(337) سورة الإسراء: 29.

(338) سورة الطلاق: 7.

(339) محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ)، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط3، (1409-1989)، 111/1 رقم (296)، وصححه ابن حجر في تعلقيق التعليق، 3/346-347. أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تعلقيق التعليق على صحيح البخاري، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القرقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الأردن، ط3، (1405هـ).

(340) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يتعوذ من الجبن، 23/4 رقم (2823).

بك من العجز والكسل والجبن والبخل<sup>(341)</sup>، ولكن من الناس من لا يستطيع الوصول إلى حد الكفاية رغم محاولته ذلك، فهو فقير، ومثل هذا الإنسان لا يستحق عقاباً أخروياً على ترك الكفاية؛ لأنه فقير .

### المطلب الخامس: الأصول الحاكمة لرغبات المستهلك في الاقتصاد الإسلامي .

يستند تصور المسلم عن الاستهلاك لقواعد وأسس، منها: قاعدة: "الأصل في الأشياء الحل والإباحة"، وقاعدة الاعتدال، وقاعدة القيم الخلقية. وبناءً على ذلك يمكننا أن نذكر الأصول والقواعد المتحكمة برغبات المستهلك في الاقتصاد الإسلامي على النحو التالي:

(أ) أبعاد المستهلك المسلم تشمل جميع الطيبات، ما خلا الخبائث الواردة في كتاب الله وسنة نبيه، وما قيس عليهما .

(ب) فائدة المستهلك المسلم تقوم على أساس تحقيق منافع الآخرين، فلا أنانية في سلوكه الاستهلاكي .

(ج) توجد حدود قصوى للكميات، من أية سلعة يريدها المستهلك المسلم . وهذا يعني أن المستهلك المسلم يواجه القيد الديني الذي يحرم الخبائث والإسراف، بالإضافة لقيد الدخل الذي يواجهه المستهلك غير المسلم، كذلك يدخل عنصر فعّال في خط الإنفاق في الشريعة الإسلامية، هو عنصر الإنفاق في سبيل الله، أي إنفاق العبد من ماله الخاص على الآخرين، ابتغاء مرضاة الله<sup>(342)</sup> .

### المطلب السادس: الأسس التي يقوم عليها سلوك المستهلك المسلم .

تظهر الأسس التي يقوم عليها سلوك المستهلك المسلم من خلال ذكر ما يلي:

1. الرشد الاقتصادي: وتكمن أهمية هذا العنصر في الاقتصاد الإسلامي في كونه حقيقة واقعة، بمعنى: أن المستهلك المسلم رشيد، يؤمن إيماناً مطلقاً بربه ونبيه "صلى الله عليه وسلم"،

(341) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يتعوذ من الجبن 1039/3 برقم (2668)، صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من العجز... 2079/4 رقم (2706).

(342) زيد بن محمد الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، ط1(1422هـ-2001م)، 33 وما بعدها.

ويحیی فی هذه الدنيا بناءً على مفاهيم القرآن والسنة النبوية، فهو رشید يُصرفُ أحواله على وجهٍ يرتضيه ربه جل وعلا، يقول تعالى: ﴿ وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا ﴾<sup>(343)</sup>، ولما كان المجتمع الإسلامي لا يخلو من السفیه والقاصر؛ لذلك نهانا الله عز وجل عن أن يديروا أموالهم ما داموا كذلك؛ لأن القاصر ليس بمقدوره التصرفُ في أمواله التي ورثها؛ لأنه غير رشید، كذلك السفیه ليس بمقدوره مزاولة أي نشاطٍ إقتصادي؛ لأنه ليس برشید أيضاً، يقول تعالى: ﴿ وَلَا تُوْثِقُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾<sup>(344)</sup>، وهذا من أجل ضمان تحقيق الرشد الاقتصادي في المجتمع .

ويمكن القول أن مبدأ الرشد هو مجموعة من الدوافع العقلانية، والمنطقية، والقيمية، التي توجه الكفاية التي يخصص بها الأفراد جزءاً من دخولهم للإنفاق على السلع والخدمات النهائية للوفاء بمتطلباتهم<sup>(345)</sup>.

إن قصد المستهلك المسلم وسعيه للتوازن والاعتدال، هو من الرشد الاقتصادي، والتوازن ينفي قصد الحد الأقصى للإشباع، كما ينفي السقوط إلى الحد الأدنى، وإن التوسط بين الشبع والجوع هو الاعتدال الذي يحقق التوازن، والرشيد لا يأكل حتى يجوع، وإذا أكل لا يشبع، ولذا كانت هناك درجات للرشد الاقتصادي<sup>(346)</sup>.

ولقد ذكر العز بن عبد السلام مثلاً تتضح ممن خلاله درجات الرشد الاقتصادي، إذ يقول: (الإطعام في المجاعة أتم إحساناً من الإطعام في الرخاء؛ لأن فضل الإطعام بقدر الاحتياج، فإطعام المضطر أفضل من إطعام من مسه الجوع، وإطعام من مسه الجوع أفضل ممن ليس كذلك، ولذلك غفر الله لمن سقى كلباً يلهث ويأكل الثرى من العطش)<sup>(347)</sup>.

(343) سورة الكهف: 24.

(344) سورة النساء: 5.

(345) الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، 44.

(346) المصدر نفسه، 44.

(347) العز بن عبد السلام، شجرة المعارف والأحوال، دار الطباع، دمشق، (1410هـ)، 191، والحديث رواه البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، 9/8 رقم (6009).

ولذلك فإن الغني البخيل الذي يملك مالاً كثيراً، لكنه يرفض أداء الواجب بالشرع أو اللزم بالمروءة، لبخله وشدة حرصه على المال، يكون أكثر ذمماً من الفقير البخيل الذي يملك مالاً قليلاً، فيمسك عن الإنفاق حيث يكون الإنفاق ضرورة، ومع أن كلا السلوكين مذموم غير رشيد، إلا أن الفقير البخيل أقل درجة من الغني البخيل<sup>(348)</sup>، وقد بين ابن قدامة ذلك إذ يقول: ( إن البراءة من البخل تكون بفعل الواجب بالشرع، واللازم بطريقة المروءة، مع طيب النفس بالبذل، أما الواجب بالشرع فهو الزكاة، ونفقة العيال، وأما اللازم بطريق المروءة فهو ترك المضايقة، والاستقصاء عن المستحقرات، وقد يستقبح من الغني ما لا يستقبح من الفقير )<sup>(349)</sup>.

(أن الاقتصاد الإسلامي يتفق مع الاقتصاد الوضعي في إقرار المبدأ الاقتصادي، أو أسلوب السلوك وطريقته، أي يوصي المستهلك المسلم بسلوك طريق المفاضلة والموازنة الدقيقة، للوصول إلى أقصى منفعة، إذ "إن المنافع مقصودة عادة وعرفاً للعقلاء.

إلا أنه لا يقصر رشد السلوك على الطبيعة المادية للسلع ودرجة إشباعها بل يمتد بها إلى كل من طبيعة الوسيلة والمنفعة التي يسعى المستهلك لتحقيقها، والهدف المتوخى من استهلاك تلك المنافع، فيدخلها في مقومات الرشد.

ولذلك يشترط الاقتصاد الإسلامي لتحقيق الرشد، أن يكون كل من الوسيلة والهدف لا يؤديان إلى ضرر فردي أو جماعي، وذلك بانتفاء الناحية السلبية للسلوك، وتحقيق المشروعية فيه)<sup>(350)</sup>.

لقد وضع الإسلام قواعد وأنشأ أسساً تحدد المسار الرشيد بالنسبة للاستهلاك متى ما التزم بها المستهلك عد رشيداً، منها: النهي عن حياة الترف، والنهي عن الإسراف والتبذير، والدعوة إلى الاعتدال في الانفاق، وتحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة<sup>(351)</sup>.

(348) الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، ص45.

(349) أحمد بن قدامة المقدسي (ت:689هـ)، مختصر مناهج القاصدين، مكتبة دار البيان، دمشق، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، 1398هـ، 207.

(350) حميد الصغير، الرشد الاقتصادي للمستهلك بين الاقتصاد الإسلامي ونظيره الوضعي، وهو مقال مقدم لجامعة محمد الأول، وجدة، المملكة المغربية. [www.alukah.net/culture](http://www.alukah.net/culture)

(351) الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، 46.

2. الأفق الزمني لسلوك المستهلك: إن الاقتصاد الإسلامي لا يأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني لسلوك المستهلك في الفلاح الدنيوي فقط ، بل يتعداه يشمل الفلاح الآخروي ، والبعد الزمني لا ينقطع بانتهاء حياة الانسان في الدنيا بل يمتد لما بعد الموت ، والرابط بين الحياتين رابط قوي، هو رابط العلة والمعلول، مما يجعل تصرفات الانسان في الحياة الدنيا مؤثرة في نتاج الآخرة<sup>(352)</sup> يقول سبحانه: ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾<sup>(353)</sup>.

وعن أنس<sup>(354)</sup> (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ﷺ): ( إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا تقوم الساعة حتى يغرستها فليغرستها)<sup>(355)</sup>.

وعلى هذه الأسس، يكون الزمن الذي تظهر فيه نتائج السلوك ومنافعه، لتحقيق النجاح ليس حكراً على الحياة الدنيا، بل يتعدى إلى الحياة الآخروية.

ثم إن هذه الأفكار والمفاهيم لها أثران مهمان تظهران في أفعال المستهلك ودالة منفعته<sup>(356)</sup>:

▪ يمكن للمستهلك أن يحدد نتيجة وثمرة أي تصرف أو عمل من خلال أمرين، الأول: هو الأثر المباشر لهذا العمل في الدنيا، والثاني: هو الأثر الأبعد في الحياة الأخرى، وعليه تكون قيمة المنفعة المستفادة من مثل هذا العمل، هي عبارة عن مجموع القيمة الحالية لكلا الأمرين أو القسمين.

▪ يمكن لعدد الاستعمالات الممكنة للماهية الواحدة من الدخل المتاح للفرد أن يزداد زيادة كبيرة، بحيث يشمل جميع الأوجه التي تنتج أثرها في الآخرة وحدها، من غير أن يكون

(352) الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك 46 وما بعدها، محمد علوة ، الدنيا والآخرة في ميزان الاسلام، دار قتيبة، بيروت، (1411هـ)، 23، و75.

(353) سورة القصص: 77.

(354) هو أنس بن مالك بن النضر، النجاري الخزرجي الأنصاري، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه، خدمه إلى أن قبض، ثم رحل إلى دمشق، ومنها إلى البصرة، فمات بها آخر من مات بها من الصحابة، ولد عام 10هـ، وتوفي عام 93هـ. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، صفة الصفوة، دار الحديث ، القاهرة، (د.ط)(1421هـ-2000م)، 298/1 .

(355) رواه أحمد، من حديث أنس بن مالك 296/20 رقم(12981)، والبخاري في الأدب المفرد 242/1 رقم (479)، قال الهيثمي : رجاله أثبات ثقات. مجمع الزوائد 63/4.

(356) منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، 38-39.

لها أي كسب مادي في الدنيا للمنفق، ويتمثل ذلك بالإففاق على المحتاجين والفقراء، ودعم المصالح العامة والأجيال القادمة، عن طريق الوقف الخيري، وكذلك القرض الحسن، ونحوهما من وجوه الخير التي لا تتدرج تحت سقف الرشد الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي؛ لعدم وجود منفعة مباشرة للمنفق<sup>(357)</sup>.

3. المنفعة الحسية والمعنوية "الروحية": الشريعة الإسلامية لا تسعى لتخذيل الهمم وتثبيط العزائم في السعي للرزق والكسب الحلال وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، بل ما ذكرناه يعد فضيلة في ديننا، وصفة من صفات المؤمنين، لكن يشترط في تحقيق ما ذكرنا أن يكون متوافقاً مع قواعد وتعاليم الشريعة الإسلامية؛ ولذا نجد أن "معادلة المنفعة" بالنسبة للمستهلك المسلم تشتمل على متغير آخر بالإضافة إلى المتعة المادية، هو مبدأ الثواب أو العقاب في الحياة الآخرة، وعليه فلا غرابة أن نجد وجودها للإففاق تبدو اقتصادية<sup>(358)</sup>، ولا تولد منفعة في المفهوم الرأسمالي بينما تولد منفعة عظيمة في المفهوم الإسلامي مثل الجهاد في سبيل الله، ومساعدة الفقراء والمحتاجين، والجار، وغيرها من صنوف البر والاحسان<sup>(359)</sup>.

4. الحرية الموجهة: مع أن الشريعة الإسلامية تدعم الفرد في حريته الشخصية للاختيار والتفاوض وتحديد عائداتهن إلا أنها - مع ذلك - لا تُقر الحرية المطلقة في اختيارات المستهلك، ولا تميل إلى الضبط الاستهلاكي، بل تعزز دور الحرية الموجهة بتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تسعى لإيجاد الوفاق والانسجام بين مصلحتي الفرد والمجتمع.

والسبب في ذلك راجع إلى الاقتصاد الإسلامي الذي يعدُّ المال عند المستهلك المسلم وديعة، والتصرف في هذه الوديعة أو الأمانة يجب أن يكون وفق ظوابط الشريعة الإسلامية، وما تعدى ذلك يحاسب على الإنسان باعتباره غير مشروع؛ لأنه قد يسبب ضرراً تلحق ببعض أفراد المجتمع، وفي ذلك يقول سبحانه: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾<sup>(360)</sup>(361).

(357) الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، 50

(358) عدنان خالد التركماني، المذهب الاقتصادي الإسلامي، 346.

(359) الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، 51.

(360) سورة البقرة: 205.

(361) الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، 50-51.

## المطلب السابع: المسائل التي تحدد الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي.

مسألة التوسط والاعتدال:

1. إن دخل المستهلك مهما عظم، والمسلم مهما وسّع الله عليه في الرزق والمال، لا تبيح له الشريعة الإسلامية إهدار ماله وتبديده في الانفاق غير الاقتصادي وغير الرشيد، مثل الانفاق في الاستهلاك المظهري، القائم على الكبر والغرور والخداع، والرغبة في تقليد الآخرين، فالمستهلك الرشيد الذي يسعى لتطبيق إنفاقه الاستهلاكي على أسس الشريعة الإسلامية لا يقتصر على المعيار الاقتصادي الدنيوي في استهلاكه، "ذلك المعيار الذي وقفت عنده البشرية اليوم في ظل نظام السوق الذي يسود المجتمعات المعاصرة، بل يتجاوزه إلى مراعاة البعد الروحي، أو الديني الذي يمنعه من تجاوز حد الاعتدال في الحلال، فضلاً عن وقوعه في الاستهلاك الحرام، بحيث يصبح سلوك الإنسان الاستهلاكي مقيداً بطاعة الخالق، بعيداً عن معصيته ومخالفته، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ\* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾<sup>(362)</sup>، وقال رسول الله (ﷺ): (لا تزول قدماً عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع ... وماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه)<sup>(363)</sup>.

فالإسلام لا يرضى من أي إنسان دخل في شريعته التفريط في واجبات الحياة الآخروية، كما هو الحال في النظام الشيوعي، الذي يعمل على أساس الإلحاد، ومحاربة الدين، ونفي الحياة الآخروية، ناهيك عن النظام الرأسمالي الذي يقوم على القيم المادية والدنيوية، تاركاً الجوانب الاخلاقية والدينية.

إن الاستهلاك في الإسلام يكون باباً واسعاً من أبواب الإمتثال التي رتب الشارع عليها الأجر والثواب، وفي المقابل يمكن أن يكون باباً يترتب عليه العقاب كما لو كان الاستهلاك بسرف، مما يلغي أو يقلل الفارق الاقتصادي في المجتمع الإسلامي، ولو كان شيئاً قليلاً، أو لقمة ساقطة، فلا يُبيحُ الإسلام إهدارها أو إضاعتها، بل يرشدنا إلى أخذها والانتفاع بها.

(362) سورة الزلزلة: 7-8.

(363) جامع الترمذي، 612/4 رقم (3417) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، ومصنف ابن أبي شيبة، كتاب الزهد 125/7 رقم(34694)، قال الهيثمي: فيه حسين بن الحسن الأشقر، وهو ضعيف جداً، وقد وثقه ابن حبان مع أنه يشتم السلف. مجمع الزوائد/6.189.



فقد أخرج مسلم<sup>(364)</sup>، عن جابر<sup>(365)</sup> (رضي الله عنه) عن رسول الله (ﷺ) أنه قال: (إذا وقعت لقمة أحدكم فليأخذها، فليمط ما كان بها من أذى، وليأكلها، ولا يدعها للشيطان، ولا يمسح يده بالمنديل حتى يلعق أصابعه، فإنه لا يدري في أي طعامه البركة<sup>(366)</sup>). بل أمرنا (ﷺ) أن ننتفع بالموارد ضمن حدود الشريعة، فمن ذلك الإنتفاع بجلد الميتة، قال (ﷺ) لما رأى شاة ميتة: "لمن هذه الشاة؟" قالوا: إنها شاة لمؤمنة أم المؤمنين قال: "هلاً انتفعتم بجلدها؟" قالوا: إنها ميتة، قال: "إنما حرم أكلها"<sup>(367)</sup>.

2. إن مسألة الاقتصاد في الاقتصاد الإسلامي تقوم على أساس توجيه الانفاق الاستهلاكي بما يتلائم مع سلم الأولويات والمصالح، التي يسميها البعض "وحدة سلم الاشباع"، أو ما يعرف ب"وحدة دالة الرفاهية الاجتماعية"<sup>(368)</sup>، بحيث لا يراعي تحسيني إذا كان فيه إخلالاً بحاجي، ولا يراعي حاجي إذا كان فيه إخلالاً بضروري، بل لا بد من الالتزام بأولويات الانفاق الاستهلاكي، المتمثل في انتقاء السلع والخدمات التي تلبي الضروريات أولاً، وتشتمل على كل ما تتوقف عليه حياة الإنسان، كالمأكل، والمشرب، والملبس، والمسكن، ومن ثم تأتي تلبية الحاجيات في المرتبة الثانية، وتشتمل على كل ما يرفع الحرج عن الناس، ويدفع عنهم المشقة، أما تلبية التحسينات فهي في المرتبة الثالثة، وتشتمل على كل شيء يؤدي إلى تحقيق رغد العيش، بعيداً عن نطاق التبذير والسرف<sup>(369)</sup>، مع ملاحظة أن مفهوم الضروريات، والحاجيات، والتحسينات من السلع والخدمات

(364) أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري، النيسابوري محدث، حافظ، رحل إلى الحجاز والعراق والشام، وسمع يحيى بن يحيى النيسابوري، وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعبد الله بن مسلمة وغيرهم، وروى عنه الترمذي، من تصانيفه: الجامع الصحيح، الكنى والاسماء، أوام المحدثين، طبقات التابعين، وكتاب التمييز في الحديث، ولد عام 206هـ، وتوفي بنيسابور عام 261هـ. الوافي بالوفيات 194/5، كحالة، معجم المؤلفين، 232/12.

(365) هو جابر بن عبد الله بن عمر بن حرام. أنصاري، سلمى. صحابي، شهد بيعة العقبة. وغزا مع النبي صلى الله عليه وسلم 19 غزوة، وكانت له في أواخر أيامه حلقة بالمسجد النبوي ويؤخذ عنه فيها العلم. كف بصره قبل موته بالمدينة، ولد عام 16ق.هـ وتوفي عام 78هـ. ابن حجر، الإصابة 214/1، الزركلي، الأعلام 92/2.

(366) صحيح مسلم، كتاب الاشرية، باب استحباب لعق الاصابع والقصعة واكل اللقمة، 1606/3 رقم (2033).

(367) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الصدقة على الموالي... 543/2 رقم (1421)، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب طهارة جلود... 276/1 رقم (363).

(368) عبد الجبار السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي الاسلامي، دار وائل للنشر، عمان، (2001)، 252-259.

(369) محمود صوان، أساسيات الاقتصاد الاسلامي، دار المناهج للنشر، عمان، ط1، (1424هـ)، 114.

ليس مفهوماً جامداً، بل هو قابل للتغيير، حسب الظروف الراهنة والمستجدة، ويتم تحديده طبقاً  
 للامكانات الاقتصادية المتاحة، ومستوى المعيشة لأفراد المجتمع، كما أن إشباع جميع الحاجات  
 الأساسية لجميع أفراد المجتمع - الذي تتادي به القيم الإسلامية - لا يعني بالضرورة اختفاء  
 التفاوت في مستويات الاستهلاك، بل يظل ذلك حسب ظروف كل فرد وموارده المتاحة<sup>(370)</sup>.

وبذلك يتم توجيه دخل المستهلك بما يحقق أعظم منفعة ممكنة، طبقاً للمفهوم الإسلامي  
 الموسع للمنفعة، الذي يشتمل على المنفعة المادية والروحية في آن واحد، وسواء تحققت هذه  
 المنفعة في نفسه وأهله أو في غيرهم من أفراد المجتمع فهي أما أن تقع في دائرة المسؤولية  
 الشرعية، ومن ثم يتعين عليه القيام بها أو إنها تعد قرينة إلى الله تعالى، حيث ستضاف إلى رصيد  
 حسناته يوم القيامة، وإن لم تكن واجبة عليه في الشريعة<sup>(371)</sup>، وبذلك يتحقق التكافل الاجتماعي،  
 ويتم التعاون المأمور به في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ  
 وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَاناً وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا  
 وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا ن قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا  
 تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾<sup>(372)</sup>.

3. ضبط الحاجات الأساسية وظيفياً، حسب الاعتبارات الشرعية، فالإسلام لا ينظر لكل  
 رغبة أو ميل على أنها حاجة معتبرة واجبة الإشباع، إنما ينظر فقط للحاجات الاستهلاكية الحقيقية،  
 التي تسهم في حماية مقاصد الشريعة، كحفظ الدين، والنفوس، والعقل، والنسل، والمال، حيث يترتب  
 على إشباعها كذلك اكتمال قدرات الإنسان الجسدية والعقلية، لذلك نجده يستثني كل الحاجات التي  
 تخل بطاقات الانسان الجسدية، مثل أكل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، كما في قوله تعالى: ﴿  
 حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ  
 وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَىٰ﴾<sup>(373)</sup>.

كما يستثني كل الحاجات التي تخل بطاقاته العقلية، كشراب الخمر، وتعاطي المخدرات،  
 وعموم المسكرات، حيث حرم الله تعالى ذلك كله في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ

(370) محمد صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، 120.

(371) محمد عفر ومحمد الغامدي، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار الفتح، القاهرة، ط1، (1417هـ)، 125.

(372) سورة المائدة: 2.

(373) سورة المائدة: 3.

وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ<sup>(374)</sup>، وورد في الحديث: لعن رسول الله (ﷺ) في الخمر عشرة: "عاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وساقها، وحاملها، والمحمول اليه، وبائعها، ومبتاعها، وواهبها، وآكل ثمرها"<sup>(375)</sup>.

فالاستهلاك في نظر الاقتصاد الإسلامي مناط باشباع الطيبات، والحاجات المشروعة الأكثر إلحاحاً للمجتمع، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾<sup>(376)</sup>، وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾<sup>(377)</sup>، وهذا يؤدي في أخف صورة إلى عدم إهدار الموارد وتضييعها، أو إساءة استخدامها، ولأسيما التي ليس فيه نفع حقيقي للإنسان، مقارنةً بالاقتصاد الرأسمالي، الذي تحلل من القيم الدينية، والمباديء الأخلاقية - كما سبق أن ذكرنا - واعتبر كل ما يشبع رغبة المستهلك جديراً بأن ينتج، بصرف النظر عن كون هذه الرغبة مفيدة أو غير مفيدة، مشروعة أو غير مشروعة، كتعاطي المخدرات والتدخين، وشرب الخمر، ودور الملاهي، وما شابه ذلك، إلى درجة أنه ساد في الرأسمالية ما يعرف بنظرية سيادة المستهلك، التي تتيح للفرد الحرية الواسعة في توزيع دخله، حسب رغبته دون قيود أو تدخل من أحد، حتى لو كان هذا الانفاق الاستهلاكي ترفيلاً، يبدد موارد المجتمع، أو ضاراً بالفرد نفسه، فالمهم عند المستهلك الرأسمالي هو تحقيق المنفعة أو اللذة في النهاية<sup>(378)</sup>.

فشتان بين النظرة الإسلامية للاستهلاك، وبين النظرة الرأسمالية .

(374) سورة المائدة: 90.

(375) سبق تخريجه، ص 46 .

(376) سورة المائدة: 4.

(377) سورة البقرة: 168.

(378) مكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، 107 - 108

### ❖ دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص عبر الاستهلاك.

نخلص مما سبق إلى أن الاقتصاد الإسلامي حثَّ على الاستهلاك، حيث اعتبر الاستهلاك عبادة وطاعة يثاب عليها، قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾<sup>(379)</sup> وقال سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾<sup>(380)</sup>، وقال صلى الله عليه وسلم: (اتجروا في مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة)<sup>(381)</sup>، وقال أيضاً: (من باع داراً ثم لم يجعل ثمنها في مثلها لم يبارك الله فيها)<sup>(382)</sup>.

يتضح لنا من الأدلة الشرعية السابقة، أن الاستهلاك يتم بصورتين، الأولى: الاستهلاك المباشر للسلعة، وفقاً لظوابط الاستهلاك في الشريعة، وبدون اسراف أو تبذير. والصورة الثانية: انفاق المال واستثماره في العملية الإنتاجية المشروعة التي حثَّ عليها الإسلام من خلال تعاليمه الخاصة بمجال المال والانفاث.

وفي كلا الصورتين شجع الإسلام على الاستهلاك المنضبط والمقيد بتعاليم الشريعة، هذا التشجيع يكون له الدور الأساس والإيجابي في العملية الإنتاجية، والتي هي الركيزة الأهم والأكبر من ركائز التي يقوم عليها القطاع الخاص، حيث يكون التشجيع على الاستهلاك بصورتيه، الانفاق الاستهلاكي، والانفاق الاستثماري هو جوهر العملية الإنتاجية التي هي أساس في تنمية القطاع الخاص، فدعم الاقتصاد الإسلامي للاستهلاك يُعتبر دعماً للقطاع الخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ لكون القطاع الخاص قطاعاً إنتاجياً، حيث يتشكل ويتكون هذا القطاع لأغراض إما صناعية أو إنتاجية أو خدمية... إلخ، مما يتطلب وجود استهلاك لهذه السلع أو الخدمات، فالإنتاج بكل أنواعه يجب أن يقابله استهلاك لهذا الإنتاج لكي تكون العملية الإنتاجية ناجحة ومثمرة، حيث تعتبر أساساً في التنمية التي يدعمها الاقتصاد الإسلامي.

(379) سورة البقرة، الآية: 168.

(380) سورة البقرة، الآية: 267.

(381) محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير، وزيادته في الفتح الكبير، لبنان: المكتب الإسلامي،

بيروت، ط1، (1986م)، 20/1.

(382) الألباني، الجامع الصغير، 584/2.

المبحث الرابع: المصارف (البنوك) الإسلامية وخصائصها، كأداة لتمويل وتنمية القطاع الخاص .  
المطلب الأول: ماهية المصارف (البنوك) الإسلامية.

إن كلمة مصرف- بكسر الراء- إسم مكان مشتق من الصرف، وهو لفظ عربي ورد في القرآن الكريم بقوله تعالى: ( فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ )<sup>(383)</sup>، وله معانٍ عديدة في اللغة، منها: الفضل، ومنها: مبادلة النقد بالنقد، ومنها: الزيادة، ومنها: النقل والرد<sup>(384)</sup>.

وأما العلاقة بين كلمة مصرف وبنك، فإن الأخيرة مستخدمة في اللغات الأوربية، وأصلها (بانكو) بالإيطالية، وتعني المنضدة، حيث كان الصيارفة يجلسون في الموائى والأمكنة العامة للمتاجرة بالنقود في العصور الوسطى<sup>(385)</sup> فغلب استعمال لفظ البنك على لفظة المصرف لكثرة تداولها عند الناس.

أما اصطلاحاً فالمصرف يعني: " كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية" وكونها مصارف إسلامية فيضع عليها قيلاً آخر كونها "ملتزمة بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعتاءً"<sup>(386)</sup>، وعرفها آخر بقوله: هي (مؤسسة مالية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع متكامل وإسلامي، تتحقق فيه عدالة التوزيع ويوضع فيه المال في المسار الصالح)<sup>(387)</sup>، إن أهم ما يميز أعمال المصارف الإسلامية كون أهدافها ذات طابع اقتصادي واجتماعي، حيث تمارس أنشطة في مجال الخدمات المصرفية، وأعمال التمويل والاستثمار وفق ضوابط النظرية الاقتصادية الإسلامية، وأحكامها<sup>(388)</sup>، وتهدف أيضاً إلى التخلص من الهيمنة

(383) سورة يوسف: 34.

(384) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 161/3 مادة (حرف)، الرازي، مختار الصحاح 27.

(385) سامي حسن حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مطبعة الشرق، عمان، ط2 (1982م)، 32.

(386) تفريق الدكتور احمد النجار للمصرف الإسلامي، مجلة البنوك الإسلامية العدد 7، ذو القعدة 1399هـ، 22.

(387) عبد الله العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، ط1، (1982م)، 165.

(388) عامر العنوم، دور المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، جامعة اليرموك، (2010م)، 727.

الاقتصادية الخارجية فضلاً عن تحقيق الأرباح المشروعة<sup>(389)</sup>، وتحقيق نظام التكامل بين أفراد المجتمع، وتحقيق الاستقرار للقوة الشرائية للنقود في العالم الإسلامي وصولاً إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب الإسلامية، وتسمح قوانين البنوك الإسلامية للمواطنين بتتمية عادات تتعلق بالازدهار والتوفير والاستثمار الفردي الذي يعود بالنهاية على الفرد والمجتمع بالفائدة.

علماً أن المصارف الإسلامية تتشابه مع البنوك التقليدية من حيث مبدأ الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز، ولكنها تختلف من حيث آلية ممارسة هذه الوساطة، فمزايا المصارف الإسلامية وخصائصها لتحقيق المصالح منها ترجع إلى جانب شريعة النظام الإسلامي وفلسفته تجاه المعاملات المالية. ومنها فنية ترجع إلى جانب التخصص الاقتصادي بممارسته المصرفية وهي كالتالي<sup>(390)</sup>:

### خصائص التمويل في البنوك والمصارف الإسلامية:

الخاصية الأولى: الهدف من التمويل حتمي، وجوهري.

إنَّ هدف التمويل هو ركنٌ أساسي من أركان العقد، بحيث تُفسد كل الصيغ التمويلية إذا لم يتعين بدقة، سواء كان ذلك في المشاركات أو في البيوع أو في الاستثمار المباشر، أو في غيرها، وبه يتعلق النجاح والفشل، وتتحق النتائج، وربما ذلك يُحتم الربط بين التدفقات التمويلية والتدفقات السلعية في التمويل الإسلامي...، ويحقق في نهاية الأمر التوازن النقدي المرغوب في ظل اقتصاد متحركٍ نشطٍ، ويضبط مسارات التمويل والائتمان في اتجاهات النشاط الاقتصادي المرغوب... فضلاً عن كونه يعد ضماناً قوية لنجاح العمليات.

الخاصية الثانية: الربط المُتقن بين التكاليف والإيرادات:

أو بين العائد والمخاطرة، وهو أمرٌ يحدُث في كل أساليب التمويل من غير استثناء، في أنواع المشاركات، والبيوع، وغيرها، حتى في صيغ المراجحات التي تنتهي بعلاقة مُداينة مع طالبي التمويل فإن ربحَ جهة التمويل (البائعة) فيها، يتحقق في ضوء أسعار السلع في نفس السوق، ومتوسط ربحية المجال. إنَّ ذلك يُحقق التقارب والمرونة والتوازن بين أطراف التمويل، ويساعد في امتصاص التغيرات الحادة في الأسواق.

(389) محمود أرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، 2001م، 21.

(390) الغريب ناصر، منهجية التمويل والاستثمار الإسلامي، دار الكتب المصرية، ط1، (2009م)، 23-27.

الخاصية الثالثة: إيجاد النماء المضاف، غاية في بنیان الصيغ الإسلامية.

فالتمويل الإسلامي ليس مجرد ضحّ نقديّ يتسرب في أيّ مكانٍ دون تتبّع آثارها، لكنه ضحّ نقديّ مولد لحركةٍ ونشاطٍ اقتصاديٍّ منتجٍ لسِلْعَةٍ أو لخدمةٍ أو لمنفعةٍ، لا بد أن تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق قيمةٍ مضافةٍ حقيقيةٍ التي هي النماء كما يُسمّيها الفقهاء...، وهذا النماء المضاف هو الوعاء الذي يتشارك فيه كل طرفٍ قدّم إسهاماً في النشاط والحركة... ولذلك يمكن بيقينٍ كاملٍ القول: أنه لا أرباح فيه لأيّ طرفٍ دون تحقيق هذه القيمة المضافة.

الخاصية الرابعة: التمويل الإسلامي تأثيره أقل في إيجاد النقود الائتمانية.

إنّ هذا التمويل ينحو غالباً نحو الاستخدامات السلعية، فأياً كانت الصيغة المستخدمة، فإن محل التمويل إما أن يكون موجهاً بشكلٍ مباشرٍ في شكلٍ سلعيٍّ مثل المتاجرات وكل أنواع البيوع، أو في تعبئة طاقاتٍ وأنشطةٍ يترتب عليها إنتاجٌ سلعيّ...، وهذه الطبيعة السلعية تُخفف كثيراً من تأثير صيغ التمويل الإسلامي في مسألة استحداث النقود الائتمانية Money Creation التي هي مصدرٌ تضحّي قد تولّد عن طبيعة النظام المصرفي التقليدي بسبب طبيعة ودور الحسابات الجارية، ووجود الشيكات وقابليتها للتنظيف وفرض نسبة الاحتياطي النقدي، وهذا ما تطلب حرص الشدّيد للمصارف المركزية على ضبطه والسيطرة عليه بوسائل رقابية متنوعة.

الخاصية الخامسة: التمويل الإسلامي في جوهره مضادٌ للتضخّم (Anti-Inflation).

التمويل الإسلامي مشاركٌ في النتائج الفعلية أياً كانت ربحاً أو خسارةً، فمع أن تحقيق الربح هو الهدف إلا أن احتمال الخسارة أمرٌ وارد.

ففي حالة الأرباح: يكون أصلُ التمويل ممكن استرداده إلى البنك مضافاً إليه نصيبه من الأرباح التي تحققت، وبالتوازي مع ذلك تكون قيمة الأصول التي أسهم في إنتاجها (أو الطاقات التي أسهم في تحريكها) قد حققت قيمةً مضافةً تعادل الأرباح الصافية تقريباً، وبذلك يكون كل تيارٍ نقديٍّ تمّ ضحّه للأسواق قد كوّن في مقابلته تياراً معادلاً من السلّع أو الخدمات أو المنافع...، فيتحقق بذلك التوازن النقديّ بشكلٍ تلقائيّ.

وفي حالة الخسارة: وهي تعني النقص في قيمة أصل التمويل...، يحدث العكس تماماً حيث يترتب على الخسارة انكماش في تيار السلّع، أو الخدمات، أو المنافع، بقيمةٍ معادلةٍ تقريباً، وهو ما يصبّ في النهاية في تحقيق هدف التوازن النقديّ.

الخاصية السادسة: التمويل الإسلامي لا يبقى بالمخاطر على طرفٍ واحدٍ: إنه تمويل لا يركز المخاطر أو يُحمّلها لطرفٍ على حساب طرفٍ آخر في العلاقة التمويلية، وإنما يوزعها بعدالةٍ بين الأطراف حسب القواعد المُحكّمة التي وضعها علماء الشريعة مثل قاعدة (الغنم بالغرم)<sup>(391)</sup>، والتي تعني أن حق كل طرفٍ في الكسب مرتبطٌ بقدرته على تحمّل الخسارة، أو الأعباء... ومثال ذلك قاعدة (الخراج بالضمان)<sup>(392)</sup>، و(لا ضرر ولا ضرار)<sup>(393)</sup>، و(الضرر يزال)<sup>(394)</sup>... وغيرها.

الخاصية السابعة: الإيجابية العالية لجهات التمويل.

والسبب في ذلك يعود إلى عدم رُكونها إلى وجود الضمانات فقط، ذلك أنّ الضمان لا ينظر إليه إلا في حالة التعثر، وهي حالة تستنفر إدارة التمويل كل طاقاتها لعدم الوصول إليها، بتذليل العقبات وحل المشكلات وتقديم كل الدعم الفني لطالبي التمويل حتى تتجح العمليات وتؤتي ثمارها فتحقق الربحية التي هي هدفٌ مشترك لكل أطراف العلاقة التمويلية، ويكون الربح المُحقق (حسب حالة النشاط الاقتصادي)، هو الوعاء الذي منه يأخذ كل طرف نصيبه.

الخاصية الثامنة: التمويل الإسلامي منضبطٌ ذاتياً:

بين المشروعية الدينية والمشروعية القانونية ومراقبٌ ذاتياً بين العاملين عليه وهيئاتهم الشرعية.

الخاصية التاسعة: التمويل الإسلامي متعدد الصيغ والأدوات.

إنّ ما اشتملت عليه المصادر الفقهية من العقود ذات الصلة بالمعاملات المالية والاقتصادية كثيرة ومتنوعة، وإن كان بالإمكان تصنيفها إلى ثلاث مجموعاتٍ رئيسيةٍ كما يلي:

1. المجموعة الأولى: عقود المُعاضات:

وهذه العقود تتضمن (بذل المنافع والأموال للغير مقابل عوضٍ) وفيها نوعان:

(391) محمد الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، دار الفكر - دمشق، ط1 (1427هـ-2006م)، 1/543.

(392) المصدر نفسه 1/32.

(393) المصدر نفسه 1/28.

(394) المصدر نفسه 1/31.



2. معاوضات مالية: وهي مبادلة مال بمالٍ (كالبيع والسلم) أو مبادلة مال بمنفعةٍ (كالإيجار والاستصناع).

2. معاوضات غير مالية: وهي مبادلة منفعة بمنفعة، مقايضة منفعة بمنفعة، كأن يبيع عليه حق الانتفاع بممر في أرضه بمثله من الجهة الأخرى .  
المجموعة الثانية: عقود المشاركات:

وهي تتضمن الاشتراك في بذل مالٍ أو منفعةٍ مقابلَ الاشتراك في ناتج النماء (الريح).  
المجموعة الثالثة: عقود التبرعات:

ويكون التمليك فيها أو البذل من غير مقابلٍ (كالهبة أو الصدقة)، ولكلٍ منها أحكامها، ويدخل فيها القرض؛ لأنه تبرعٌ ابتداءً، وإن كان من الممكن أن يدخل فيها عقود الوُفِّفِ والوصية وغيرهما، وتضم كل مجموعة من المجموعات عدداً من العقود ذات خصائص متقاربة<sup>(395)</sup>.  
أما المقومات الإيديولوجية المرتبطة بالشريعة الإسلامية:

أ. التحريم القطعي والبين للربا، لقوله جل وعلا: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾<sup>(396)</sup>.

ب. الشريعة الإسلامية تعتبر الفائدة من أنواع الربا، وبالتالي يُحرَّم التعامل بها أخذاً وعتاءً في جميع المعاملات، وتعد هذه الخاصية المميزة للمصارف الإسلامية.

ج. توجيه الاستثمار والتمويل نحو دائرة المشاريع المباحة والامتناع عن المشاريع المحرمة (كإنتاج الخمر والسجائر... الخ).

د. الالتزام بالأخلاق الإسلامية الداعية للخير، فضلاً عن التمسك بالأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي مثل التوظيف الكامل للموارد والاستقرار الاقتصادي، والتوزيع العادل للدخل والثروة، وتحقيق النمو الاقتصادي.

هـ. تمسك المصارف الإسلامية بالمبادئ العامة للاقتصاد الإسلامي، مبدأً الاستخلاف (إن المال هو مال الله وأن الإنسان مستخلف فيه) واحترام الملكية الخاصة، والحرية الاقتصادية المقيدة بأحكام الشريعة، وترشيد الإنفاق والاستهلاك، وضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع<sup>(397)</sup>.

(395) الغريب ناصر، منهجية التمويل والاستثمار الإسلامي، 23-27.

(396) سورة البقرة: 275.

(397) عبد الرزاق رحيم إلهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن، ط1،

(1998م)، 191-197.

أما الخصائص الفنية للمصارف الإسلامية:

(أ) إن المصارف الإسلامية هي مصارف تنموية حيث إن منح التمويل (رغم تعدد صيغها) لا يقتصر على تحقيق الربح فقط وإنما يتضمن مراعاة مصالح المجتمع التي من شأنها النهوض به، كتقليل البطالة أو الاهتمام بالعنصر البشري أو تنمية القطاعات بشكل متوازن، ومن ناحية أخرى فإن المصرف الإسلامي يسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال إحياء نظام الزكاة والقرض الحسن<sup>(398)</sup>.

(ب) خضوعه لرقابة الملاك من خلال الجمعية العمومية، ورقابة الحكومة ممثلة بالبنك المركزي، وإلى رقابة شرعية ممثلة في هيئة شرعية، ورقابة المودعين ممثلين بأفراد لهم في مجلس إدارة المصرف<sup>(399)</sup>.

(ج) المصارف الإسلامية هي مصارف استثمارية تقوم بعملية الاستثمار الحقيقي من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وجمع البيانات عن العميل، وما يترتب عليه من دراسة عناصر تكاليف المشروع وتقدير إيراداته وتحديد حجم التمويل المطلوب، فالمصارف الإسلامية لا تقوم بالإقراض النقدي، وإنما تقدم تمويلاً سلعياً أو تمويلاً بالمشاركة أو المضاربة، وهكذا فإن عملية التمويل تصبح أبعد ما يكون عن بيع نقد ناجز بنقد آجل<sup>(400)</sup>.

(د) إمكانية المصرف الإسلامي على خلق الائتمان محدود باعتباره لا يتعامل بالفائدة مقارنة بالبنوك التقليدية أو ممكن أن تكون في نطاق لا يضر بالاقتصاد القومي<sup>(401)</sup>.

(398) عامر العتوم، دور المصارف ، 228.

(399) المصدر نفسه 227.

(400) المصدر نفسه ، 226.

(401) المصدر نفسه ، 225.

## المطلب الثاني: كيفية التمويل الإسلامي لتفادي الأزمات.

من الممكن أن يقوم التمويل للأعمال على المشاركة في الربح، أو في الإيراد دون نشوء ديون، كما يمكن أيضاً أن يعتمد على البيع مع تأجيل الثمن حيث يرتبط نشوء الدين مع تكوين قيمة حقيقية ولا ينمو منفصلاً عنها، كما إن إمكانية مشاركة أصحاب الودائع الاستثمارية في الخسائر تدفعهم للمطالبة بأعلى درجات الشفافية وتزيد عن الضغط على المصارف لإيلاء عناية إضافية لمراقبة المخاطر.

وتتكامل المخاطرة مع الملكية، والمخاطرة المشروعة لن تزيد فعلياً عن قيمة الأصول المعنية، ومرة أخرى يبدو هذا النظام بمنأى عن المراهنات ومزايدات المشتقات المالية، ويمنح المدينون المعسرون نظرة (أي مهلة) بدون زيادة على أصل الدين، وإنظار المعسرين له مبررات أخلاقية واقتصادية، فحين تتراجع الأسواق يؤدي هبوط قيمة الضمان إلى انخفاض متفاقم في تلك القيمة حين يسعى الدائنون لحماية مراكزهم، ولكن هذا يعود بالأذى على الأسواق ذاتها وبحول والنشاط غير الربحي، من شأنه أن يقلل من معدل تراجع أسعار الأصول ومن ثم يجنب السوق الانزلاق إلى حالة الانهيار، فالجمع بين هذين المبدأين من شأنه أن يحتوي تقلبات الأسواق ويسيطر على عوامل الانهيار، دون أن يمنع السوق من أداء وظائفها الأساسية<sup>(402)</sup>.

منفعة العدالة في التمويل الإسلامي:

فضلاً عن قوة النظام المالي الإسلامي واستقراره، فإن العدالة أهم أهدافه وتتمثل في صورتين الأولى: مشاركة رب المال في المخاطرة، وأن لا ينقل جميع أعباء الخسائر إلى المنظم، والصورة الثانية: يجب على المؤسسات المالية أن تخصص نصيباً عادلاً من مواردها المالية للفقراء، للمساعدة على مكافحة الفقر، وزياد تشغيل العمال، وزيادة فرص التشغيل الذاتي، ومن ثم تحقيق التفاوت في الدخل والثروة.

ثم إن على التمويل في صورته المثالية أن يساهم إلى درجة كبيرة في رفع نصيب رأس المال والمشاركة في الربح والخسارة لدى المنشآت، ولا يعني ذلك استبعاد التمويل بالدين، ذلك إن جميع الاحتياجات المالية للأفراد والمنشآت والحكومات لا يمكن تلبيتها بواسطة التمويل برأس المال والتمويل بالمشاركة! وبهذا فإن الدين لا غنى عنه، لكن يجب ألا يتوسع فيه في الاستهلاك غير

(402) السويلم، الأزمات المالية، 82-83.

الضروري وفي الاستهلاك التبذيري وفي المضاربة غير المنتجة، ولهذا السبب لم يسمح النظام المالي الإسلامي بخلق الديون من خلال الإقراض والاقتراض المباشر، وإنما طلب خلق الديون بواسطة بيع الأصول وإجارتها عن طريق أساليب التمويل المتنوعة والقائمة على البيع أو الإجارة (مراوحة أو سلم، أو استصناع أو صكوك... الخ)، والغرض من ذلك هو تمكين الأفراد، أو الحكومات، أو المؤسسات من أن يشتروا السلع الحقيقية الضرورية والخدمات حسب قدرتهم على الدفع في المستقبل<sup>(403)</sup>.

### المطلب الثالث: المضاربة المشتركة أسلوب من أساليب التمويل المصرفي.

الفرع الأول: ماهية المضاربة المشتركة:

معنى المضاربة عموماً:

المضاربة لغةً: مأخوذة من فعل الضرب في الأرض، أي السير فيها للسفر لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾<sup>(404)</sup> أو بمعنى التجارة وابتغاء الرزق لقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>(405)</sup>.

وذكرت بعض الكتب الفقهية لفظ (المضاربة) بمعنى (القراض) بوصفها لفظين مترادفين، يدلان على مقصود واحد يتعلق بإعطاء المال من جانب لمن يعمل فيه نظير حصة من الربح المعلوم بالنسبة المقدرة جزء شائع من الربح<sup>(406)</sup>، فقد جاء في المعجم الوسيط أن لفظ (المضاربة أو القراض) لهما معنى واحد في الاصطلاح الفقهي، ولكن المضاربة صار لها في الاصطلاح

(403) محمد عمر شابرا، الأزمة المالية العالمية (هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها)، ترجمة د.

رفيق يونس المصري 33-34.

(404) سورة النساء:101.

(405) سورة المزمل:20.

(406) محمد بن عبد الله الخرشى المالكي، شرح مختصر خليل، 202/6.

الاقتصادي الحديث معنىً مغايراً، ولكنها في الشرع عبارة عن : عقد شركة في الربح بمالٍ من رجلٍ وعملٍ من آخر (407).

أما المضاربة اصطلاحاً: فهي (عقد يشتمل على توكيل المالك لآخر على أن يدفع مالاً يتجرّ فيه والربح بينهما مشترك، وهي عقد شراكة في الربح بمالٍ أحد الجانبين، أي ربُّ المالِ وعملٌ من الآخر أيّ المضارب) (408).

أما المضاربة في الأسواق المالية، كالبورصات، وأسواق العُمُلات الأجنبية، فهي غير معناها الشرعي، بل هي المخاطرات بالبيع أو الشراء بناءً على توقعات بتغير الأسعار بُغية الحصول على ربحٍ سريع، وهي قائمةٌ على البيع والشراء على الهامش، أي لا يُشترط إمتلاك السلعة قبل بيعها ولا يجري فيها تسليمٌ للسلعة أو إستلامٌ لها وإنما يجري دفع أو قبض الأسعار وهي بالتالي نوعٌ من البيوع الفاسدة، ووجه الفرق بين المضاربة الخاصة التي سبق تعريفها عن المضاربة المشتركة باعتبار تعدد الأشخاص الداخلين فيها، ففي المضاربة الخاصة لا تخرج عن نطاق العلاقة الثنائية بين مَنْ يملك المال ومَنْ يعمل فيه، أما المضاربة المشتركة فإنها تضم ثلاث علاقات مترابطة تمثل مالكي المال، والعاملين فيه، والجهة الوسيطة بين الفريقين، كما تنفرد المضاربة المشتركة كنظام جماعي بعدد من المزايا (409)، من المتعذر تحققها في نطاق المضاربة الخاصة (410).

والآن يمكن تعريف المضاربة المشتركة على إنها: (المعاملة التي يتعدد فيها صاحب المال والعمل "المضارب"، ويعرض المضارب المشترك فيها خدماته على من يرغب من أصحاب الأموال إستثمار أموالهم بأعباءه مضارباً، كما يعرض أصحاب المشروعات المستفادة بما لديه من أموالٍ بوصفه ربّ مالٍ أو وكيلاً عن أرباب الأموال، وتوزع الأرباح بين الأطراف الثلاثة حسب الاتفاق والخسارة تكون على ربّ المال) (411).

(407) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، 537/1، مادة (ضرب).

(408) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، (2008م)، 212.

(409) وسيأتي الحديث عن هذه المزايا لاحقاً.

(410) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، مطبعة الشرق، عمّان، ط2 (1982م)، 393.

(411) محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمّان، الأردن، ط1 (1996م)، 300.

وخلاصة ماسبق، نجد أنّ المضاربة المشتركة كأسلوب للتمويل المصرفي تصلح أو تتناسب مع متطلبات الحياة العصريّة.

الفرع الثاني: مشروعيتها:

وردت أدلة عديدة على مشروعية المضاربة، منها:

1. القرآن الكريم: لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِّنْ

﴿(412)، والشاهد وهو السعي للابتغاء من فضل الله، وقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ

مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ

اللَّهِ﴾(413)، والشاهد، يضربون في الأرض أي يعملون ويسعون فيها، وقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا

قُضِيََتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ

تُقْلِحُونَ﴾(414)، والشاهد، بالسعي لكسب الرزق بعد انقضاء الصلاة .

2. أما السنّة: فقد أقر النبي(ﷺ) المضاربة حين بُعِثَ والناس يتعاملون بها، وثبت من قوله

(ﷺ): ( ثلاثٌ فيهن البركة، البيعُ إلى أجلٍ، والمقارضة، وإخلاط البر بالشعير للبيت لا

للبيع) (415).

وعن ابن عباس(416) (رضي الله عنهما) قال: ( إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن

لا يسلك به بحراً ولا ينزل به وادياً ولا يشتري به ذات كبدٍ رطبة فإن فعل فهو ضامن فرفع شرطه

إلى رسول الله(ﷺ)، فأجازه (417).

(412) سورة البقرة: 198.

(413) سورة المزمل: 20.

(414) سورة الجمعة: 10.

(415) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب الشراكة والمضاربة/2، 768، رقم (2289). قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف صالح بن صهيب مجهول وعبد الرحمن بن داود حديثه غير محفوظ قاله العقيلي ونصر بن القاسم قال البخاري: حديثه موضوع. انتهى، وهذا المتن ذكره ابن الجوزي في الموضوعات من طريق صالح بن صهيب به. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه 37/3.

(416) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، قرشي هاشمي. حبر الأمة وترجمان القرآن. أسلم صغيراً ولازم النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح وروى عنه، شهد مع علي الجمل وصفين. وكف بصره في آخر عمره، ولد عام 3 ق.هـ. توفي بالطائف عام 68هـ. ابن حجر، الإصابة/59، الزركلي، الأعلام 2/208.

(417) الطبراني، المعجم الأوسط 1/231 برقم(760)، والبيهقي في السنن، 6/111، قال الهيثمي: وفيه أبو

الجارود الأعمى ، وهو متروك كذاب. مجمع الزوائد 4/161 .

3. الإجماع منعقد على جواز المضاربة، فقد روي عن جماعة من الصحابة (رضي الله عنهم) أنهم وضعوا مال اليتيم مضاربة منهم عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود وابن عمر ، ولم ينقل أنه أنكر عليهم أحد ومثل هذا يكون إجماعاً، وعلى هذا تتناقل الناس عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من غير إنكار<sup>(418)</sup>.

4. والعقل يقضي بجوازها لشدة حاجة الناس إليها .

الفرع الثالث: مميزات المضاربة المشتركة:

تتميز المضاربة المشتركة كأداة للتمويل المصرفي الإسلامي عن المضاربة العادية بأمور

عديدة منها:

- ميزة الجماعة: وذلك بشراكة رأس المال من جهة المودعين، وعمل من جهة المصرف والمستثمرين، ويكون المصرف واسطة بين الطرفين دون معرفة إحدى الجهات للأخرى، وتقسّم الأرباح بينهم حسب الاتفاق.
- ميزة الدوام: لعدم تصفيتها بتاريخ محدد؛ لأن منها ما يحتاج لسنوات عديدة ، ولعدم عودة رأس المال نقوداً إلا إذا إنتهى العمل كله.
- ميزة التكامل: من حيث تكامل الأرباح والخسائر للمضارب المشترك في أكثر من مضاربة يجبر خسارة الأولى بريح الثانية وهكذا.
- ميزة إنعدام الشروط: وبالتالي لا يحق للمضارب المشترك وضع شروط لاستثمار أمواله على عكس المضاربة الثنائية، فالشروط والقيود واردة<sup>(419)</sup>.

الفرع الرابع: المصالح التنموية في المضاربة المصرفية:

حين أباحت الشريعة الإسلامية جواز هذه المعاملة لحاجة الناس إليها، ولما يترتب عليها من

منافع كثيرة ومصالح منها<sup>(420)</sup>:

1. تبادل المنافع التي أحلها الله باستثمار الأموال وعدم تركها مكنوزة بما ينفق وروح

الشريعة الإسلامية من حيث التيسير على الناس وحفظ المقصد الكلي وهو المال.

(418) الكاساني، بدائع الصنائع 6/79.

(419) عبد الستار أبو غدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، 308-316.

(420) هذا الكلام خاص بالمصارف التي تتعامل بطوابط الشريعة الإسلامية، ولا ينطبق على المصارف التي

تسمى إسلامية ولا تطبق تعاليم الشريعة.

2. هذه المعاملة فيها حُضٌّ وتشجيع على العمل والاستثمار، بالتالي القضاء على البطالة؛ لأنها وسيلة جيدة للرزق.

3. وفيها وسيلة لتحقيق التعاون والتكامل وهو الهدف الأسمى لتشريع العقود، فهناك أصحاب أموال لا يحسنون التجارة بأموالهم، وهناك من لا يملك المال فكانت المضاربة دفعاً لحوائج الناس.

4. إن الاستثمار المصرفي يعتمد على تلاقي رأس المال مع الخبرة وذلك عن طريق تجميع الأموال من المودعين ودفعها لذوي الخبرة والكفاءة لأجل الاستثمار وفق أحدث الأساليب لتحقيق منفعة تعود لأصحاب الأموال والجهات المستثمرة وكذا المجتمع<sup>(421)</sup>.

5. الفرع الخامس: كيفية التمويل المصرفي بالمضاربة المشتركة:

إنَّ المضاربة المشتركة التي تستخدمها البنوك الإسلامية المعاصرة لا تقتصر على التجارة فحسب، وإنما تشمل كافة المشروعات<sup>(422)</sup>...، وهي قائمة على أساس أن يعرض البنك الإسلامي بصفته مضارباً على أصحاب الأموال استثمار مدخراتهم من جهة، وأن يعرض بصفته ربُّ المال أو وكيل عن أصحاب الأموال، على أصحاب المشروعات الاستثمارية استثمار تلك الأموال لديهم، على أن توزع الأرباح حسب الاتفاق بين الأطراف الثلاثة وتقع الخسارة على أصحاب الأموال فقط.

وهكذا نرى بأن المضاربة تتصف بالجماعية وخط الأموال والأستمرارية عبر الزمن مما يتيح لربِّ العمل جبر الخسارة، بريح المضاربة الأخرى، ويكون توزيع الأرباح على أساس الزمن لا بالتنضيق<sup>(423)</sup> على الأصل، وإنما بالتنضيق التقديري لكل سنة لاحتساب الأرباح. وإن انسحب شخص من أصحاب الأموال لا يؤثر في إستمرارية عقد الشركة ولا يؤدي إلى فسخها، كما أن المضارب يضمن لأصحاب الأموال المودعين رأس مالهم في المضاربة المشتركة في حين أن هذا الضمان يُفسد عقد المضاربة الثنائية وتصبح إجارة على عمل، الريح فيها لربِّ المال وللمضارب أجر المثل.

(421) محمد عبد المنعم أبو زيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية، المعهد العالمي للفكر، القاهرة، (د.ط.) (د.ت)، 25.

(422) رضا سعد الله، المضاربة والمشاركة، بحث مقدم إلى ندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصادات

المغرب العربي المنعقدة في المغرب 18-22، يونيو (1990م)، جدة، 281.

(423) سبق بيان معنى التنضيق ص72.



ويتفق العلماء على جواز دخول المصرف كطرف ثالث في عقد المضاربة<sup>(424)</sup>، وجواز خلط الأموال بشرط الإذن الصريح، أو التفويض العام، وجواز التنضيف التقديري على أساس القاعدة الفقهية (إذا ضاق الأمر اتسع)<sup>(425)</sup>، وجواز ضمان البنك لرأس المال وهي الودائع الإيداعية والاستثمارية، وذلك من خلال التكافل الإجتماعي بين المستثمرين على شكل تأمين إسلامي تعاوني يقوم على إقتطاع جزء من أرباح المضاربة لمواجهة مخاطر الأستثمار<sup>(426)</sup>.

وتتبع المصارف الإسلامية خطوات في تنفيذ عمليات المضاربة المشتركة تتمثل بالآتي:

1. جلب واستقطاب أصحاب رؤوس الأموال وحشد مدخراتهم بصورة فردية على شكل ودائع إيداعية وإلى أجل لدى المصرف أو (البنك) الإسلامي.
2. يقوم البنك بدراسة الفرص الاستثمارية المتاحة والمرشحة للتمويل.
3. يقوم البنك بخلط أموال الودائع المتلاحقة ويُدفع بها إلى المستثمرين أفراداً وشركات، وبالتالي تتعدد مجموعة من الشركات المضاربة الثنائية بين البنك وهؤلاء المستثمرين.
4. يحتسب البنك الأرباح في كل سنة بناءً على ما يُسمى بالتنضيف التقديري، أي إظهار قيمة ربح عقد المضاربة نقداً أو التقييم لموجودات شركات المضاربة بعد حسم التكاليف والنفقات الخاصة بعملية المضاربة.
5. يقوم البنك بتوزيع الأرباح بين الأطراف الثلاثة، أصحاب الودائع والبنك ذاته والمضارب<sup>(427)</sup>.

وهكذا ننتهي من بيان أبرز ما يمكن أن يظهر من حالات متوقعة في نطاق المضاربة المشتركة بالنسبة لتحقيق الأرباح وقسمتها، بعد الأخذ في الاعتبار ما يتطلبه هذا الأسلوب من مغايرة في الأحكام الخاصة<sup>(428)</sup>، وبذلك تتضح لدينا الخطوط الرئيسة للمضاربة المشتركة كنظام جماعي يتسم بالمرونة والقدرة على الوفاء بالغايات والمتطلبات المعاصرة للعمل في المال المتعدد في موارده، والمتحرك بطبيعته زيادة ونقصان.

(424) المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، محمد عثمان ، ص305.

(425) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة 243/1.

(426) شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، 306-310.

(427) العجلوني، البنوك الإسلامية ، 220-221.

(428) سامي حمود، تطوير الأعمال المصرفية ، 416.

## الفصل الثالث : دور الاقتصاد الإسلامي في إنشاء وحماية وتقييد القطاع الخاص،

### والملكية العامة (القطاع العام) وفيه المباحث التالية :

المبحث الأول : الملكية العامة في الاقتصاد الإسلامي، وفيه المطالب التالية :

المطلب الأول: مفهوم الملكية العامة.

المطلب الثاني : أدلة مشروعيتها.

المطلب الثالث : ميزات الملكية العامة.

المطلب الرابع: أنماط الملكية العامة في الشريعة الإسلامية.

المطلب الخامس: التدابير اللازمة لحماية الملكية العامة.

المبحث الثاني : القطاع الخاصة، وكيفية حمايته في الاقتصاد الإسلامي، وفيه المطالب

التالية:

المطلب الأول: مشروعية القطاع الخاصة.

المطلب الثاني: أساليب إنشاء والحصول على القطاع الخاص.

المطلب الثالث: خصائص القطاع الخاص.

المطلب الرابع: الضوابط والقيود الإسلامية للقطاع الخاص.

المطلب الخامس: حماية الملكية الخاصة والقطاع الخاص في الاقتصاد الإسلامي.

## الفصل الثالث: دور الاقتصاد الإسلامي في إنشاء وحماية وتقييد القطاع الخاص،

### والملكية العامة (القطاع العام)

المبحث الأول : الملكية العامة في الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: مفهوم الملكية العامة:

وتعرف بأنها: ما تملكه الأمة، والناس جميعاً لمال من الأموال<sup>(429)</sup>، وكونها عامة جماعية تهدف إلى إشباع حاجات الأمة على وجه العموم، مع احتفاظ الفرد ببقاء منفعته باعتباره جزءاً من تلك الجماعة لا على وجه الخصوص، ومثال ذلك انتفاع الأمة من خيرات أرضها التي تعيش عليها كالنفط، والمعادن، وغيرها، فصاحب الملكية لهذه الأموال مجموع الأمة أو جماعة منها ينتفع بها الجميع دون اختصاص فرد معين بها<sup>(430)</sup>.

وقد عرّفها بعضهم بقوله: (هي التي يكون صاحبها مجموع الأمة، أو جماعة منها، دون النظر إلى أشخاص أفرادها على التعيين...، بحيث يكون الانتفاع بالأموال التي تتعلق بها لهم جميعاً، دون اختصاص بها من أحد، وذلك من أهم صفات ذلك النوع من الملكيات باعتبار أنها محجوزة عن التداول والتصرف)<sup>(431)</sup>.

وبنحو ذلك جاء تعريفها: (هي التي يكون المالك لها مجموع الأمة دون النظر للأفراد بحيث يكون الانتفاع بالأموال التي تتعلق بها لهم جميعاً بدون أن يختص بها أحد منهم)<sup>(432)</sup>.

فالملكية العامة هي: ( الملكية المضافة إلى مجموع الأمة، بمعنى أنّ صاحبها مجموع الأمة فلا تضاف إلى الأفراد على وجه التعيين، والانتفاع بهذه الأموال لا يختص بأحد الناس بل بمجموعهم)<sup>(433)</sup>.

(429) البسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، 46.

(430) أحمد إبراهيم بك، المعاملات الشرعية المالية، المطبعة الفنية، القاهرة، (1355هـ)، 9.

(431) عبد السلام العبادي الملكية في الشريعة الإسلامية، 245/1.

(432) عبد الله المصلح، قيود الملكية الخاصة، ط1 مؤسسة الرسالة، بيروت، (1408هـ - 1988م)، 105.

(433) صبحي فندي الكبيسي، مباحث في الاقتصاد الإسلامي، ط1، بيت الحكمة، بغداد، (2010)، 44.

والأصل في الملكية العامة أنها لخير الأفراد والمجتمعات ومما ينتفعون منها على الوجه الذي شرعه الله لهم منطقتك المنافع ﷺ، ثم إن إقرار الإسلام للملكية العامة وإباحته لها بصور متعددة، مع توفير سبل ملائمة لمشاركة أصيلة وفعلية مع الملكية الخاصة هدفها الرئيس تحقيق القدر الأكبر من المنفعة لعموم المسلمين .

### المطلب الثاني: أدلة مشروعيتها:

#### 1- القرآن الكريم:

تشريع الملكية العامة في القرآن الكريم ظاهر، فقد منع الإسلام الأفراد من تملك بعض الأموال لتعلقها بحق الجماعة ومنها المساجد واضعاً أصلاً شرعياً وتكييفاً فقهيّاً لمفهوم الملك العام منها لعموم قوله ﷺ: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا»<sup>(434)</sup>، ممّا يعني أنّ المساجد وسيلة للنفع لعموم المسلمين وعلى غرار ذلك الطرق، والقناطر، والجسور، والأسواق، والأرصفة، والشوارع، والمقابر، حيث إنّ التملك الفردي يبطل الانتفاع بها لذلك منعت الشريعة تملكها تملكاً فردياً، والأصل في ذلك هو المنفعة العامة للناس والأموال مملوكة ملكية جماعية مشتركة بين المسلمين يتولى إدارتها نائب عنهم؛ ليضمن استمرار الانتفاع بها<sup>(435)</sup>.

وقوله تعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ أَمْنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»<sup>(436)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿ مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾<sup>(437)</sup>.

(434) سورة الجن، الآية: 18.

(435) عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة الثقافية الصادرة من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير (1983م)، ص 49 - 52، فريد محمد الخطيب، تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، بالقانون كلية دار العلوم، القاهرة، (د.ط.) (1421هـ-2001م)، 107.

(436) سورة الأنفال: 41.

(437) سورة الحشر: 7.

وجه الدلالة: هذه الآية تعلل هذه القسمة فتضع قاعدة كبرى من قواعد التنظيم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الإسلامي: ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾، كما تضع قاعدة كبرى في التشريع الدستوري للمجتمع الإسلامي: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، ولو أنّ هاتين القاعدتين جاءتا بمناسبة هذا الفيء وتوزيعه، إلاّ أنهما تتجاوزان هذا الحادث الواقع إلى أبعاد كثيرة في أسس النظام الاجتماعي الإسلامي<sup>(438)</sup>.

والمراد من الآية وهو أنّ ما أخذه المسلمون في الحرب بالصلح من غير قتال فيه من "الملكية العامة" أربعة أخماس، لذوي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، يصرفه ولي الأمر في مصالحهم ويلبي به حاجاتهم المختلفة<sup>(439)</sup>.

## 2- السنّة النبوية:

جاء في السنّة النبوية المطهرة ما يشير إلى الملكية العامة، منها:

أ- روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: (المسلمون شركاء في ثلاث في الماء، والكأ، والنار) وفي رواية زاد (الملح)<sup>(440)</sup>.

وفي سنن ابن ماجه<sup>(441)</sup>: (المسلمون شركاء في ثلاث: الماء، والكأ، والنار، وثمانه حرام)<sup>(442)</sup>.

وجه الدلالة: الحديث فيه دلالة على أنّ هذه الأشياء الأربعة من الملكية العامة<sup>(443)</sup>، والشريعة الإسلامية قد جعلت ميزاناً واضحاً للتمييز بين ما يجوز أن يقع ضمن دائرة التملك الفردي وما لا يجوز كما في الحديث الذي الصحيحين ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

(438) سيد قطب، في ظلال القرآن، 3524.

(439) عبد الله المختار، الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي، 185.

(440) مسند الإمام أحمد، 364/5 رقم (23132)، أبو داود في سننه، كتاب الإجارة، باب في منع الماء، 278/3 رقم (3477).

(441) هو أبو عبد الله محمد بن يزيد الربيعي القزويني، ابن ماجه من أئمة المحدثين، ولد عام 209هـ، و"ماجه" بالهاء لا بالتاء، وقيل بالتاء، من تصانيفه: (السنن) وقد اعتبر عند المتأخرين سادس كتب الحديث الستة، توفي عام 273هـ. الذهبي، تذكرة الحفاظ 2/ 189، الزركلي، الأعلام 15/8.

(442) سنن ابن ماجه، كتاب الرهون، باب المسلمون شركاء في ثلاث 826/2 رقم (2472)، وقال البوصيري: "هذا إسناد ضعيف، عبد الله بن خراش ضعفه أبو زرعة، والبخاري، والنسائي، وابن حبان، وغيرهم، وله شاهد من حديث

بهيسة عن أبيها رواه أبو داود". قال الحافظ: "ضعيف، وأطلق عليه ابن عمار الكذب". الزوائد 153/1.

(443) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار، دار الحديث، القاهرة، (1413هـ-1993م)، 365/5.

(لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاً)<sup>(444)</sup> وفي رواية مسلم لفظ: (لا يباع فضل الماء لبيع به الكلاً)<sup>(445)</sup> وزاد ابن حبان: (لا تمنعوا الماء ولا تمنعوا الكلاً فيهزل الماء ويجوع العيال)<sup>(446)</sup>.  
وفيه دلالة أنّ هذه الأمور من شأنها أن لا تقع تحت طائلة التملك الفردي وإنما الواجب بقاؤها شركة بين جميع الأمة ينتفع بها أفرادها بدون أن يضر أحدهم بمصالح أخيه<sup>(447)</sup>.  
والقياس يقتضي أنها ليست مقصودة بأعيانها، وإنما لما تتميز به من خصائص، فهي لا تتطلب جهداً لاقتنائها، حتى لا تكون هناك ذريعة لتملكها من طرف الأفراد ملكية خاصة، كما أنها تدخل ضمن الحاجات الضرورية للجميع، فلا يجوز كذلك أن تدخل في إطار التملك الفردي ولا تملك الدولة<sup>(448)</sup>.

### المطلب الثالث: ميزات الملكية العامة:

هناك ميزات متعددة للملكية العامة نذكر منها:

- 1- يثبت للجماعة حق الانتفاع والاستغلال، أغنياء كانوا أو فقراء، فحق الانتفاع بالماء مثلاً (حق الشرب) يثبت لجميع الناس على حد سواء، والضابط في ذلك قواعد وأحكام الشريعة والتي يقرها ولي الأمر.
- 2- إن الملكية العامة هي ملكية دائمة، لا يملك أحد التصرف فيها، فهي ملكية مقررة بحكم الله ﷻ وما جاء به رسوله ﷺ .
- 3- الملكية العامة تمثل جميع المرافق العامة، والقطاعات الأساسية في اقتصاد البلد، كالمعادن، والوقف وغيرها.

(444) صحيح مسلم، كتاب المساقاة ، باب من قال إنَّ صاحب الماء أحق بالماء حتى...: «لا يمنع فضل الماء»، 110/4 رقم (2354) .

(445) صحيح مسلم ، كتاب المساقاة، باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكلاً، وتحريم منع بدله، وتحريم بيع ضراب الفحل، 1198/3 رقم (1566) .

(446) أخرجه ابن حبان في صحيحه، باب ذكر العلة التي من أجلها زجر عن هذا الفعل، 329/11 - 330

رقم (4956). قال الهيثمي: قلت: هو في الصحيح باختصار، رواه أحمد، ورجاله ثقات. مجمع الزوائد 4/124.

(447) عبد الله المصلح ، قيود الملكية الخاصة، 106، علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، 46.

(448) عبد الله المختار، الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي ، 186.

4- عدم قبول الملكية العامة للتصرف بالبيع، أو الهبة، أو الرهن، بقصد الامتلاك الخاص، ما دامت مخصصة للنفع العام، وذلك لاشتراك المسلمين بها، وتعلق مصالحهم بها كالمساحات بين الأحياء السكنية.

5- تقوم الملكية العامة على أساس أن تكون منفعة المرافق العامة سهلة الحصول لأفراد المجتمع كماء الأنهار، والعيون.

6- نذب الناس على القيام بالأعمال الخيرية من خلال مفاهيم تحثهم وتشجعهم على الألفة وحب الآخرين والإيثار كالوقف مثلاً.

7- المساواة بين عموم الأفراد في المجتمع إزاء حقوق الملكية، دون النظر لمناصبهم ومكانتهم المجتمعية<sup>(449)</sup>.

إنَّ القطاع العام في الاقتصاد الإسلامي يتمثل بالدولة ومؤسساتها التابعة لها، إذ تقدّم الدولة وسائل الدعم المادي والمعنوي للأفراد من أجل الحصول على رفاهيتهم الاقتصادية، وقد كان للعلماء والمفكرين المسلمين الباع الطويل والعميق في تبيان مفهوم الدولة، وإيجاد التكييف الفقهي لمبررات نشوئها وأحقيتها في الحياة البشرية العامة، ذلك أنّ نشوء الدولة يعد من مقتضيات الطبع البشري وأنّ هذا الطبع إنّما هو من قبيل التفسير الاجتماعي لوجود الدولة بدلالة الطابع المدني لسلوك الإنسان، يقول ابن خلدون في مقدمته: (إنّ الإنسان هو مدني الطبع وهي كناية عن الاجتماع البشري، ومعنى هذا القول: أنّه لا تتمكن حياة المنفرد من البشر ولا يتم وجوده إلا مع أبناء جنسه وذلك لما هو عليه من العجز في استكمال وجوده وحياته فهو محتاج إلى المعاونة في جميع حاجاته أبدأً بطبعه)<sup>(450)</sup>.

ويذكر الماوردي الدولة، والنظام، والأمور الدنيوية، وما يصلح أحوالها فيقول: (إعلم أنّ ما به تصلح الدنيا حتى تصير أحوالها منتظمة وأمورها ملتئمة ستة أشياء هي قواعدها وإن تفرّعت وهي: دين متبع، وسلطان قاهر، وعدل شامل، وأمن عام، وخصب دائم، وأمل فسيح، وذكر أيضاً: بأنّ السلطان القاهر تتألف من رهبته الأهواء المختلفة، وتجتمع لهيبته القلوب المتفرقة، وتكف بسطوته الأيدي المتغالبية، وتمتتع من خوفه النفوس العادية؛ لأنّ في طباع الناس من حب المغالبة

(449) المختار، الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي، 94-98، حسين شحاته، حرمة

المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، (1429هـ - 1999م)، 24-25.

(450) ابن خلدون، المقدمة، 271.

على ما أثره والقهر لمن عاندوه ما لا ينكفون عنه إلا بمانع قوي وراذع ملي)، وهذا هو المفهوم الواضح والجلي للدولة<sup>(451)</sup>.

أمّا الغزالي<sup>(452)</sup> فقد وضّح في معرض كلامه على وجوب نشوء الدولة بعلة وجود المانع لانخراط النظام وانعدامه بقوله: (وهذه الأعمال لو تولّاها عدد لا تجمعهم رابطة انخرم النظام فتحدث منه الحاجة إلى ملك يدبرهم أمرهم، وأمير مطاع يعين لكل عمل شخصاً، ويختار لكل واحد ما يليق به ويراعي النصفة في أخذ الخراج وإعطاءه واستعمال الجند في الحرب وتوزيع أسلحتهم وتعيين جهات الحرب ونصب الأمير والقائد على كلّ طائفة منهم إلى غير ذلك من صناعات الملك)<sup>(453)</sup>.

ويقول إمام الحرمين عبد الملك الجويني<sup>(454)</sup>: (الإمامة رياسة تامة، وزعامة عامة، تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا، متضمناً بها حفظ الحوزة، ورعاية الرعية، وإقامة الدعوة بالحجة والسيف، وكف الجنف أي الميل والحيف، والانتصاف للمظلومين من الظالمين واستيفاء الحقوق من الممتنعين وإيفاءها إلى المستحقين)<sup>(455)</sup>.

(451) أبو الحسن علي بن محمد البصري الماوردي (ت: 450هـ)، أدب الدنيا والدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط6، 1399هـ-1979م)، 161.

(452) هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي بنشديد الزاي. نسبته إلى الغزال (بالتشديد) على طريقة أهل خوارزم وجرجان، وكان أبوه غزالياً، أو هو بتخفيف الزاي نسبة إلى (غزاله) قرية من قرى طوس. فقيه شافعي أصولي، متكلم، متصوف، من مصنفاته: "البيسط" و"الوسيط"، و"الوجيز"، و"الخلاصة" وكلها في الفقه، و"تهافت الفلاسفة"، و"إحياء علوم الدين"، ولد عام 450هـ، وتوفي عام 505هـ. السبكي، طبقات الشافعية 4/101-180، الصدفي، الوافي بالوفيات 1 / 277، الزركلي، الأعلام 7/247.

(453) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ)، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، (1402هـ-1982م)، 2/416.

(454) هو عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه، الجويني. نسبته إلى جوين من نواحي نيسابور، سكن نيسابور، وتوفي بها سنة 438هـ. من كبار فقهاء الشافعية، من تصانيفه: الفروق، والتبصرة، والتفسير. السبكي، طبقات الشافعية 3/208، 209، الزركلي، الأعلام 4/290.

(455) عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت 478هـ)، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق: الدكتور فؤاد عبد المنعم والدكتور مصطفى حلمي، دار الدعوة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، (1402هـ)، 15.



أما الأستاذ أبو الأعلى المودودي<sup>(456)</sup> فيقول: (إنَّ أوَّل واجب فرض على الحاكم وحكومته في الدولة الإسلامية، أن يقيم نظام الحياة الإسلامي بحذافيره دون نقص أو إبدال، وأن يرفع من قدر الخير وينشره، ويقضي على الشرور ويزيلها، طبقاً لمعيار الإسلام الأخلاقي)<sup>(457)</sup>.

إنَّ المنتبِع لمراحل تطور دور الدولة في الفكر الاقتصادي الإسلامي ينبغي له التوقف على آثاره الكبيرة التي تناستها المجتمعات العربية والإسلامية، والنظر في مدى مساهمة المفكرين المسلمين لذلك، فاعتبار الإسلام ملكية وسائل الإنتاج بأشكالها المختلفة عائدة لله ﷻ، وبالتالي فإنَّ حيازتها تكون لعامة الناس أفراداً، أو جماعات، أو دولة، إنَّما هي حيازة استخلاف لا يد ملك، ولذلك فإنَّ المالك في الإسلام لا يملك ملكية أصلية كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وللدولة فيها أن تتدخل إذا لم تستغل الملكية استغلالاً حسناً وأن تعطيها لفرد أو جماعة أخرى أن تستثمر بما يعظّم النفع العام بعد تعويض الملك تعويضاً مناسباً<sup>(458)</sup>.

(456) ولد عام 1903م بمدينة أورتك التابعة لحيدر آباد بالهند، يرجع نسبه إلى القائد الفاتح محمد بن القاسم، له من المؤلفات سبعين كتاباً، توفي عام (1979م). المعجم الجامع في العلماء المعاصرين 30/1.

(457) أبو الأعلى المودودي الحكومة الإسلامية، ، المختار الإسلامي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، (1980م)، 230.

(458) محمد الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (1986م)، 99.

## المطلب الرابع: أنماط الملكية العامة في الشريعة الإسلامية:

وتشتمل الملكية العامة المشتركة على الصور الآتية:

1- المرافق العامة: كالأنهار، والطرق والمراعي، والغابات، وغيرها، والتي تكون طبيعتها مانعاً من التملك وفي رواية «الملح». قال أبو يوسف<sup>(459)</sup>: (الفرات ودجلة لجميع المسلمين فهم فيهما شركاء)<sup>(460)</sup>، وقال ابن قدامة<sup>(461)</sup>: (وما كان في الشوارع والطرقات والرحاب بين العمران فليس لأحد إحياءه سواء كان واسعاً أو ضيقاً، وسواء ضيق على الناس بذلك أو لم يضيق؛ لأن ذلك يشترك فيه المسلمون، وتتعلق به مصلحتهم، فأشبهه مساجدهم)<sup>(462)</sup>.

2- الحمى: وهي الأرض التي لا يملكها أحد، وتكون مخصصة لمصلحة عامة، كأن تكون مرعى لإبل الصدقة وخيل الجهاد، وميادين التدريب العسكري والقواعد العسكرية، ومعنى الحمى أنه منع الناس من أرض مباحة، ليختص الحامي بمنافعها الظاهرة، كالكلأ، والماء، والصيد، التي لا تتطلب جهداً، أو نفقة كبيرين<sup>(463)</sup>.

روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (لا حمى إلا لله ورسوله، وقال: بلغنا أن النبي ﷺ حمى النقيع، وأن عمر رضي الله عنه، حمى السرف والريدة)<sup>(464)</sup>.

3- الأراضي الموقوفة لمصلحة المسلمين:

(459) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وهو المقدم من أصحابه، ولي، وأول من سمي قاضي القضاة، وأول من اتخذ للعلماء زياً خاصاً، من تصانيفه: "الخراج"، و"أدب القاضي"، و"الجمامع"، توفي عام (181هـ). عبد القادر بن محمد بن نصر الله الحنفي، الجواهر المضية 220-222، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، (ت 463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق وتعليق: د. بشار عواد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1422هـ-2001م، 14/242، ابن كثير، البداية والنهاية 180/10 (460) الخراج، أبو يوسف، القاضي يعقوب بن إبراهيم (ت: 183هـ)، دار المعرفة، بيروت، (1399هـ-1979م)، 97-98.

(461) هو أبو محمد موفق الدين عبد الله بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، فقيه من أكابر الحنابلة، له تصانيف، منها "المغني" و"روضة الناظر" في أصول الفقه، ولد بفلسطين 541هـ، وتوفي عام (620هـ). الزركلي، الأعلام 4/67.

(462) ابن قدامة، المغني، 5/426.

(463) عبد الله المصلح، قيود الملكية الخاصة، 109، محمد بن قاسم الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، دار الغرب الإسلامي - بيروت، (1993م)، 238.

(464) (النقيع) عين قريبة من المدينة، (السرف) موضع من أعمال المدينة، (الريدة) قرية بينها وبين المدينة ثلاث مراحل، والحديث رواه البخاري، كتاب المساقاة، باب لا حمى إلا لله ورسوله ﷺ، 3/113 رقم (2370)

ترك النبي ﷺ أراضي فدك، وبنى النضير، ونصف أرض خيبر لمصلحة جماعة المسلمين، ومثل هذا فعل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأرض السواد في العراق، فالأراضي التي فتحت عنوة، ووقفت على جماعة المسلمين تعتبر من الملكية العامة<sup>(465)</sup>.

4- الأشياء الأساسية التي وجدت بغير مجهود الأفراد:

كالماء، والكأ، والنار، والملح فلا يجوز أن يستأثر بها فرد ليضيق بها على الآخرين، في ذلك يقول القاسم بن سلام<sup>(466)</sup>: (فأول ذلك ما أباحه رسول الله ﷺ للناس كافة وجعلهم فيه أسوة وهو الكأ والماء والنار وذلك أن ينزل القوم في أسفارهم وبواديهم بالأرض فيها النبات الذي أخرجه الله للأنعام مما لم ينصب فيه أحد بحرث ولا غرس ولا سعي، فهو لمن سيق إليه ليس لأحد أن يحتظر منه شيئاً دون غيره ولكن ترعاه أغنامهم ومواشيهم ودوابهم معاً وترد الماء الذي فيه كذلك أيضاً)<sup>(467)</sup>.

5- الوقف الخيري:

هو حبس عين في سبيل الله، وإخراج ملكيتها من ملك صاحبها باختياره إلى ملك الله تعالى أي ملك الجماعة<sup>(468)</sup>، وهو صورة من صور الملكية العامة، وقد رصد النبي ﷺ أراضي بني النضير، وفدك، ونصف خيبر، لمصلحة عامة المسلمين<sup>(469)</sup>.

6- الأرض الموات:

هي الأرض التي لا مالك لها، ولا ينتفع بها بغرس أو زرع أو بناء<sup>(470)</sup>، وتشرف الدولة على هذه الأراضي بحكم الولاية العامة التي تمارسها على المسلمين جميعاً، وقد روي عن النبي ﷺ أنه

(465) أبو يوسف، الخراج، 62، 102، عبد السلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، 208/1، عبد الله المصلح، قيود الملكية الخاصة، 110.

(466) القاسم بن سلام الهروي، البغدادي، كان فاضلاً في علمه ودينه، متقناً في أصناف علوم الإسلام، من مؤلفاته: غريب الحديث، والأموال، (ت 224هـ). الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 403/2 وما بعدها .

(467) أبو عبيد، الأموال، 297 - 298.

(468) منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، (د.ط.) (د.ت) 240/4.

(469) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فرض الخمس، 79/4، رقم (3093)، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم " لا نورث"، 1388/3 رقم (1759).

(470) رواه البخاري معلقاً على عمر بن الخطاب، كتاب المزارعة، باب من أحيا...، 106/3.

قال: (من أحيأ موتاً من الأرض فهو له)<sup>(471)</sup>.

وجه الدلالة: وهذا يدل على إباحة إحياء الأرض الموات التي لا مالك لها، ولا ينتفع بها أحد فيحييها المرء بالسقي، أو الزرع، أو الغرس، أو البناء، أو التحويط على الأرض بمقدار ما يسمى حائطاً في اللغة، فتصبح ملكية عامة للجميع.

### المطلب الخامس: التدابير اللازمة لحماية الملكية العامة.

جاء الإسلام بحزمة من التشريعات لحماية الملكية العامة، منها:

1- حرمة الاستيلاء على الملكية العامة: واعتبار ذلك خيانة تسمى غلواً، يعاقب من قام به بجملة من العقوبات<sup>(472)</sup>، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلَّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ توفى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾<sup>(473)</sup> وقوله ﷺ: (من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه خُسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين)<sup>(474)</sup>، وقال رسول الله ﷺ: (من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً، فما أخذ بعد ذلك فهو غُلُول)<sup>(475)</sup> وحرمة الاعتداء على الملكية العامة عظيمة وعقوبتها شديدة؛ لأنه عدوان على المجتمع كله وخيانة للأمة بأسرها<sup>(476)</sup>.

(471) أخرجه الإمام الشافعي في مسنده، باب: ما جاء في إحياء الموات، رقم الحديث (382)، 133/4. قال ابن حجر: الشافعي عن سفيان عن ابن طاوس مرسلًا. تلخيص الحبير 148/3.

(472) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 258/3، عبد الله المختار، الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي، 198.

(473) سورة آل عمران: 161.

(474) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب المظالم والغصب، باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض، 130/3 رقم (2454).

(475) أخرجه أبو داود في سننه، باب في أرزاق العمال، 134/3 رقم (2943)، الحاكم في المستدرک 563/1 رقم (1472)، مسند البزار 307/10 رقم (4427)، وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن بريدة إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أسند الحسين المعلم عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث.

(476) علي محمد الصلابي، الإيمان بالقرآن الكريم والكتب السماوية، المكتبة العصرية، ط1، (د.ت)، 101-102.

2- يُمنع ولي الأمر من التصرف في الملكية العامة إلا بما يتناسب مع المصلحة العامة للمسلمين، ومقاصد الشريعة<sup>(477)</sup>، فيحرم تحويل الملكيات العامة إلى ملكيات فردية، بشرائها أو تصرف ولي الأمر فيها، وإنما تحجر أعيانها وتباح منافعها كالأنهار والأراضي المتروكة والمعادن الظاهرة وغيرها فلا يصح شراؤها من بيت المال، قال أبو يوسف: (الفرات ودجلة لجميع المسلمين فهم فيها شركاء)<sup>(478)</sup>، إلا أنه إذا زال تعلّق حاجة الجماعة بهذه الأشياء جاز للحاكم بعد تقدير ذلك أن يتصرف فيها كما يتصرف في أموال بيت المال وفق المصلحة العامة، فقد جاء في الشريعة أنه إذا حوّل الطريق العام فاستغنى عن موقعه الأصلي فإنّ الحاكم يبيعه لبيت المال ويصبح ملكاً خاصاً<sup>(479)</sup>.

(477) وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 34/7، عبد الله المختار، الملكية في الشريعة الإسلامية، 201-202.

(478) أبو يوسف، الخراج، 97-98.

(479) مصطفى الزرقا، المدخل إلى نظرية الالتزام، 266.

## المبحث الثاني: القطاع الخاص، وكيفية حمايته في الاقتصاد الإسلامي.

### توطئة:

ذكرنا فيما سبق أن القطاع الخاص يسعى دائماً لتحقيق الربح مقابل تحقيق خدمة أو سلعة ما، وهذا عكس ما نجده في القطاع العام، الذي يقدم الخدمات أو السلع مجاناً أو مقابل رسوم رمزية، وعلى هذا يمكن القول أن القطاع الخاص: هو القطاع المملوك للخواص، أفراداً أو مجموعات تحت إطار الشركة الخاصة، وتتولى آليات السوق توجيهه، وبالتالي يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن، فالقطاع الخاص نشاط تجاري لا تديره الدولة ولا تملكه، بل يديره الأفراد الذين يملكون رأس المال ووسائل الإنتاج، ومن هذا نخلص إلى أن القطاع الخاص هو جزء من الملكية الخاصة، فالحديث عن الملكية الخاصة يتضمن الحديث عن القطاع الخاص، في أدلة مشروعيته، وحمايته، وطرق الحصول عليه، وظوابطه، وقيوده المفروضة عليه.

حيث إنَّ الملكية الخاصة هي نواة القطاع الخاص وأداته وفلسفته ولذلك فإن الاقتصاد الإسلامي لا يمانع من أن يمتلك الإنسان تملكاً خاصاً، وأن يسعى لجمع ثروته، مع تأكيده على أنَّ الملكية العامة لوسائل الإنتاج هي عائدة لملك الله ﷻ، وبالتالي فإنَّ حائزها من الناس فرداً أو جماعات أو دول إنما هو من قبيل الاستخلاف لا يد ملك عليها، وبناءً على ذلك فإنَّ المالك في الإسلام لا يملك ملكية أصلية، كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وللدولة أن تتدخل إذا لم تستغل الملكية استغلالاً حسناً وأن تعطيها لفرد أو جماعة أخرى، بشرط أن تستثمر بما يعظم النفع العام المشروع<sup>(480)</sup>.

وتعرّف الملكية الخاصة بأنها : اختصاص فرد ما بمال معين اختصاصاً يجعل له الحق في حرمان غيره من الانتفاع به بأي شكل من الأشكال، ومثال ذلك ملكيته لدار سكنية، أو سيارة، أو كتاب معين، ويتعين لصاحبه فقط الانتفاع منه عيناً ورقبة<sup>(481)</sup>.

فهي ملكية فردية خاصة محرزة من الإنسان نفسه بسبب مشروعه المكتسب من قبله، حيث صار ملكاً له لا ينازعه فيه غيره، يتصرف وينتفع به كيف يشاء مع بقاء الأصل الحقيقي وهو حق الله ﷻ المالك الأصلي لكل ملكية.

(480) محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، 99.

(481) البسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، 46.

وما شرعت الملكية الفردية إلا استجابةً للفطرة والغريزة التملكية لدى الإنسان، ولإشباع حاجات الناس في الحدود المشروعة من غير حصول أقل ضرر للمجتمع، فحق الفرد في التملك منبثق من تخصيص الله ﷻ له بهذه الملكية بسبب مشروع ما اكتسبه وليس موظفاً على ملكيته من قبل الجماعة أو المجتمع، وليست الجماعة هي المالك الحقيقي؛ لأن الفرد أحرزها بحكم الله ﷻ وبتخصيص من التشريع الإلهي نفسه<sup>(482)</sup>.

وقد أقر الإسلام بحق الملكية الفردية، ولكنه حدّد نطاق هذا الحق بقيود وحدود وبتكاليف مرة وأخرى ناهية، وسبيله إلى هذا التحديد هو البدء بعرض هذه التكاليف عن طريق تعاليمه الأخلاقية الأساسية، والموجهة إلى كل مسلم ذي مال، فهذه التعاليم يقرها المسلم طائعاً مختاراً ويستند إلى عقيدة غرسها الإسلام في وجدان المسلم، وهي الإقرار بأن المال مال الله، وأنّ البشر هو خليفة الله في هذا المال، فوجب أن يخضع لأوامر الله ونواهيه في نصيبه من مال الله<sup>(483)</sup>.

ولقد حث الإسلام على استغلال الموارد بصورتها المثلى، وحث الدولة على ترسيخ قيم المحافظة على الأمور المتعلقة بالصالح العام، فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: (لا يحتكر إلاّ خاطئ)<sup>(484)</sup>، وفي ذلك إشارة إلى جواز إمكانية محاسبة الدولة للمحتكرين، باعتبار أنّ الأخطاء قابلة للمحاسبة وخصوصاً إذا ما تعلقت بأقوات المسلمين، ذلك أنّ المحتكر يبتغي التحكم بالسعر لبلوغ أكبر قدر من تعظيم الأرباح، في حين إنّ الإسلام ترك تحديد السعر لقوى العرض، والطلب، ونهى عن الاحتكار.

## المطلب الاول: مشروعية القطاع الخاص:

أ- القرآن الكريم:

وضع الإسلام للملكية الخاصة التي هي نواة القطاع الخاص ميزة بناءً على الرغبة الجامحة للتملك التي تسري في ذهن الإنسان، ومن الأدلة على أحقية الملكية الخاصة في القرآن الكريم قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ

(482) عيسى عبدة، أحمد إسماعيل يحيى، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1984م، 141.

(483) محمد عبد الله المرعي، الملكية الخاصة وحدودها في الإسلام، دراسات في الإسلام، صادرة عن المجلس

الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، العدد 34، 1384هـ - 1968م، 7.

(484) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم الإحتكار في الأوقات، 1223/3 رقم (1605).

وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»<sup>(485)</sup>، وقوله: «وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ»<sup>(486)</sup>، وقوله ﷺ: «وَإِنْ تُبْنُوا فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ»<sup>(487)</sup>، وقوله ﷺ: «أَوْلَمَ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ»<sup>(488)</sup>، وقوله ﷺ: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»<sup>(489)</sup>.

دلّت الآيات الكريمة الواردة على مشروعية الملكية الخاصة، وإقرارها للإنسان كي تكون ثمرة عمله وجهده، يتقوى بها على العيش من أجل حياة كريمة ترضي الله ﷻ، إذ إنّ القرآن الكريم أضاف المال إلى ماله بصيغ متعددة فتارة بصيغة المخاطب «أموالكم، أموالنا»، وتارة بصيغة الغائب «أموالهم، ماله» .

ب- السنّة النبوية:

ذكرت السنّة النبوية أدلة كثيرة، منها ما روي عن النبي ﷺ أنه قال في حجة الوداع: (فإِنَّ دِمَاؤَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بِلَدِكُمْ هَذَا)<sup>(490)</sup>، وعن أبي هريرة ؓ، قال: قال رسول الله ﷺ: ((كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعَرْضُهُ))<sup>(491)</sup>، وعنه أيضاً أن النبي ﷺ قال: (أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنْ مَالِهِ وَدَمِهِ وَنَفْسِهِ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحَسَابِهِ عَلَى اللَّهِ)<sup>(492)</sup>.

فقد دلّت هذه الأحاديث النبوية على إقرار التملك الخاص.

(485) سورة البقرة: 188.

(486) سورة الأنفال: 28.

(487) سورة البقرة: 279.

(488) سورة يس: 71.

(489) سورة التوبة: 103.

(490) صحيح البخاري، كتاب: العلم، باب ليلبلغ العلم الشاهد الغائب، 32/1 رقم (105)، صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربيين...، باب تحريم الدماء والأموال والأعراض، 3/1350 رقم (1679).

(491) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظن والتناجش والتنافس، 4/1986 رقم (2564).

(492) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، 1/51 رقم (20).



## المطلب الثاني: أساليب إنشاء والحصول على القطاع الخاص.

هنالك وسائل وطرق عدة يمكن من خلالها إنشاء واستحصال القطاع الخاص، والذي هو

جزء من التملك الخاص ومن هذه الوسائل:

### 1- البيع:

وهو مبادلة المال بالمال تملكاً وتملكاً<sup>(493)</sup>، وعرفه بعضهم بأنه: مبادلة مال ولو في الذمة،

أو منفعة مباحة بمثل أحدهما على التأبيد<sup>(494)</sup>.

وقد ورد ذكر البيع والحث عليه في آيات عديدة فقد قال الله ﷻ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ

الرِّبَا﴾<sup>(495)</sup> وقوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تُوذِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ

وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ

فَضْلِ اللَّهِ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(496)</sup>.

فهذه الآيات الكريمة كلها قد دللت على الأخذ بالبيع والحث عليه، باعتباره وسيلة ومصدراً

من مصادر دخل الأفراد، والذي به يكفي الإنسان حاجته اليومية كما أنه يكون سبباً في رفع

الأسس التنموية إذا ما كان بيعاً لمؤسسة خاصة أو قطاعاً خاصاً.

ومن السنة: وردت أحاديث كثيرة تدل على مشروعية البيع والحث عليه، فقد روي أن النبي

ﷺ سئل: أي الكسب أطيب؟ فقال: عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور<sup>(497)</sup>، وعن عليّ ﷺ قال:

(493) ابن قدامة، المغني 5/6.

(494) أحمد بن عبد الله بن أحمد البعلبي، (ت 1108 - 1189هـ)، الروض الندي شرح كافية المبتدي في فقه

إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني ﷺ، منشورات المؤسسة السعودية بالرياض، (د.ت)، 203.

(495) سورة البقرة: 275.

(496) سورة الجمعة: 9 - 10.

(497) مسند أحمد، من حديث رافع بن خديج، 502/28 رقم (17265)، السنن الكبرى للبيهقي، باب: إباحة

التجارة، 422/5 رقم (10397)، والحاكم في المستدرک 13/2 رقم (2160)، وقال: «كسب الرجل بيده، وكل بيع

مبرور» وهذا خلاف ثالث على وائل بن داود إلا أن الشيخين لم يخرجوا عن المسعودي ومحل الصدق، وقال

الهيثمي: رواه أحمد، والبخاري، والطبراني في الكبير والأوسط، وفيه المسعودي، وهو ثقة، ولكنه اختلط، وبقيّة رجال

أحمد رجال الصحيح. مجمع الزوائد 10/4.

أمرني رسول الله ﷺ أن أبيع غُلامين أخوين فبعتهما وفرقت بينهما فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: أدركهما فارتجعهما ولا تبعهما إلا جميعاً<sup>(498)</sup>.

## 2- السلم:

وهو نوع من أنواع البيع ويعرف بأنه: عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد<sup>(499)</sup>.

وبما أنه نوع من أنواع البيع فإنه يكون وسيلة معتبرة من وسائل الحصول على الملكية الخاصة، ولمشروعية السلم من الكتاب قوله ﷺ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا»<sup>(500)</sup> قال ابن عباس ؓ: (أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ هذه الآية)<sup>(501)</sup>.

ومن السنة: عن ابن عباس ؓ عن رسول الله ﷺ (أنه قدم المدينة والناس يسلفون في التمر السننتين والثلاث فقال ﷺ: من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم) وفي رواية مسلم (في تمر)<sup>(502)</sup>، فقد دل الحديث على إباحة السلم بدلالة قول النبي ﷺ المشروط في مقتضى الحديث.

والحكمة من مشروعية السلم تتلخص برغبة الناس في التعامل به، فالمحتاج إلى المال تندفع حاجته بالنقود الحاضرة والتاجر ينتفع بأخذ السلعة المسلم فيها لرخصتها، ولو لم يشرع السلم

(498) مسند أحمد، من حديث علي بن أبي طالب 309/2 رقم (1045)، مستدرک الحاكم 36/2 رقم (2331)، قال: هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه «وقد قيل عن الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي وهو صحيح أيضاً، وقال صاحب التنقيح: ورجاله رجال "الصحيحين"، لكن سعيد بن أبي عروبة لم يسمع من الحكم شيئاً. قاله الإمام أحمد والنسائي وغيرهما. 97/4.

(499) ابن النجار، شرح دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإيرادات، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن ابن إدريس البهوتي الحنبلي، (ت: 1051هـ)، عالم الكتب، ط1، 1414هـ - 1993م، 381/2.

(500) سورة البقرة: 282.

(501) مسند الشافعي، 138، الحاكم في المستدرک، 314/2 رقم (3130)، البيهقي في السنن الكبرى 32/6 رقم (11087).

(502) صحيح البخاري، كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، 85/3 رقم (2240)، صحيح مسلم، كتاب: المساقاة، باب السلم في وزن معلوم، رقم الحديث (1604)، 1226/3.

لتضرر الناس حيث يلجأ الناس إلى التعامل الربوي، لقلّة المقرضين فكانت مشروعية السلم دفعاً للضرر الناتج للجوء إلى المحرم وهو التعامل في الربا، كما أنّ فيه وسيلة للتعاملات التجارية التي تستجلب الموارد المالية المقوية للعوائد النقدية لدى الأفراد<sup>(503)</sup>.

### 3- الصيد:

تحمل مهنة الصيد من الناحية الاقتصادية فوائد كثيرة ، حيث تعد وسيلة للحصول على موارد كبيرة تمول دخل الأفراد، فصيد السمك، والحيوانات الأخرى تعد في بعض الدول من الموارد الرئيسية؛ لما لها من أهمية بالغة، وخاصةً في البلدان التي تحتوي أراضيها على ثروات المسطحات المائية كالمحيطات والبحار والخلجان، والتي تحصل على روافد مهمة للاقتصاد المحلي إذا تم استغلالها استغلالاً صحيحاً وخصوصاً عملية صيد السمك الموجود في هذه المياه.

إنّ استثمار رؤوس الأموال في تنمية الثروة السمكية، وتشغيل الأيدي العاملة فيها ينعش اقتصاد الدول من خلال سد حاجة استهلاكها المحلي من الثروة السمكية وتصدير الفائض إن وجد إضافة إلى ذلك أنّ للثروة السمكية أهمية كبيرة في تنشيط التجارة.

وتسهم مهنة الصيد في رفع المستوى المعاشي للذين يقومون باستخدام هذه المهنة، فضلاً عن قيامها بتوفير فرص العمل لعدد كبير من العمال والتجار، فمثلاً تنشأ معامل التعليب الخاصة بالسمك والتي تكون غالباً لدى أصحاب رؤوس الأموال الخاصة والذي بدوره يقوم بتوفير الغذاء للمواطنين وتزويد الأسواق بالمنتجات الغذائية<sup>(504)</sup>.

### 4- الإقطاع:

يُعرف: الإقطاع بأنه جعل الحاكم بعض الأراضي العامرة بالبناء أو الزراعة مختصة ببعض الأشخاص، فيكون هذا الشخص أولى به من غيره بشروط معينة<sup>(505)</sup>.

وثبتت مشروعية الإقطاع بالسنة النبوية المطهرة، وفعل الصحابة، وأقوالهم ﷺ، فقد روى عروة بن الزبير ﷺ أنّ عبد الرحمن بن عوف ﷺ قال: أقطعني رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب ﷺ أرض كذا وكذا، فذهب الزبير إلى عمر فاشتري نصيبه منها، فأتى عثمان ﷺ فقال: إنّ عبد

(503) عبد العزيز محمد عزام ، فقه المعاملات، مكتب الرسالة الدولية، (د.ط)(د.ت)، 150.

(504) المصدر، اقتصادنا، 717، سميح عاطف الزين، نظام الإسلام والحكم والاجتماع، 308.

(505) الشوكاني، نيل الأوطار، 350/5.

الرحمن بن عوف زعم أنَّ النبي ﷺ أقطعه وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا، وإنِّي اشتريت نصيب آل عمر، فقال عثمان: عبد الرحمن جائز الشهادة له وعليه<sup>(506)</sup>.

ويقول أبو يوسف تعقيباً على الآثار التي وردت في الإقطاع: (فقد جاءت هذه الآثار بأنَّ النبي ﷺ أقطع أقواماً، وأنَّ الخلفاء من بعده أقطعوا، ورأى النبي ﷺ الصلاح فيما فعل من ذلك، إذ كان فيه من عوامل الألفة في الإسلام وعمارة للأرض، وكذلك الخلفاء إنَّما أقطعوا من رأوا أنَّ له غناء في الإسلام، ونكاية للعدو، ورأوا أنَّ الأفضل ما فعلوه، ولولا ذلك لم يأتوه ولم يقطعوا حق مسلم ولا معاهد)<sup>(507)</sup>.

وفي هذا المعنى يقول ابن قدامة: (فإنَّ من أقطعه الإمام شيئاً من الموات، لم يملكه بذلك لكن يصير أحق به، كالمتجر للشارع في الإحياء)<sup>(508)</sup>.

ويقسم الإقطاع إلى ثلاثة أقسام:

أ- إقطاع إرفاق: كأن يقطع الإمام أو نائبه الباعة الجلوس في الطرق الواسعة والميادين ونحو ذلك ممَّا ينتفعون به دون إضرار بالناس.

ب- إقطاع التمليك: هو إقطاع يقصد به تمليك الإمام لمن أقطعه.

ج- إقطاع استغلال: هو أن يقطع الإمام أو نائبه من يرى في إقطاعه مصلحة لينتفع بالشيء الذي أقطعه، فإذا فقدت المصلحة فللإمام استرجاعه<sup>(509)</sup>.

## 5- الإجارة:

الإجارة هي: عقد على منفعة مباحة معلومة بشرائط معينة<sup>(510)</sup>:

وذكرت مشروعية الإجارة في القرآن الكريم بقوله ﷻ: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَانُّهُنَّ

أُجُورَهُنَّ﴾<sup>(511)</sup> وقوله ﷻ: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾<sup>(512)</sup>، ففي الآيتين الكريمتين دلالة

(506) مسند أحمد، 1/192 رقم (1670)، سنن البيهقي الكبرى، باب: ما يقول في لفظ التعديل، كتاب آداب القاضي، 10/124 رقم (20394).

(507) أبو يوسف، الخراج، 62.

(508) ابن قدامة، المغني: 5/427، السرخسي، المبسوط 23/183، الخطاب، مواهب الجليل: 2/336، الرملي، نهاية المحتاج 5/341.

(509) فريد محمد الخطيب، تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، 224.

(510) البهوتي، منتهى الإرادات، 4/5.

(511) سورة الطلاق: 6.

(512) سورة الكهف: 77.

على جواز الإجارة، قال القرطبي: (وفي هذا دليل على صحة وجواز الإجارة وهي سنة الأنبياء)<sup>(513)</sup>. ومشروعيتها من السنة ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله ﷻ: (ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره)<sup>(514)</sup>. وعن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله ﷺ: (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)<sup>(515)</sup>.

#### 6- الوصية بالمال والإرث:

تعرف الوصية بالمال بأنها التبرع بالملكية الخاصة بعد الموت<sup>(516)</sup>، بما يوافق الشريعة. وقد ذكرت الوصية بالمال بقوله ﷻ: «كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ»<sup>(517)</sup>، ومن السنة فقد ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (ما حق امرئ مسلم يبني بيتين له شيء يريد أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه)<sup>(518)</sup>، وفي قصة سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه حين أراد أن يوصي في مرضه، أن النبي ﷺ قال له: (الثلث والثلث كبير أو كثير)<sup>(519)</sup>.

#### 7- الصدقات والإنفاق في سبيل الله:

حث الإسلام الأمة على الإنفاق في سبيل الله، إذ يقصد به الإنفاق على كل ما يتطلبه أفراد المجتمع من حاجات، ولولي الأمر الحق في تنظيم الحصول على الموارد الكافية لسد العجز القائم في المجتمع، وترتيب توزيعها بالشكل الذي يتناسب وحاجات الناس .

(513) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 23/11.

(514) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب إثم من باع حراً ثم أكل ثمنه، رقم 82/3 (2207)..

(515) سنن ابن ماجه، باب: أجر الإجراء، رقم الحديث (2443)، 817/2، والبيهقي في السنن الصغرى، كتاب البيوع، باب الإجارة، 321/2 رقم (2161)، وقال: إسناده ضعيف.

(516) الإقناع، الحجاوي: 129/3.

(517) سورة البقرة: 180.

(518) صحيح البخاري، كتاب: الوصايا، باب الوصايا وأقوال النبي... 2/4 رقم (2738)، صحيح مسلم، كتاب الوصية، 1249/3 رقم (1627).

(519) صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، 3/4 رقم (2734)، صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، 1250/3 رقم (1628).

فلا يخفى للدور الذي تقوم به الصدقات والهبات في إضفاء روح التكافل الاجتماعي ودعم المشاريع الخيرية، فالصدقة إذا ما تم إعطاؤها إلى المحتاجين ستؤدي إلى دعم معنوي واقتصادي لدى العوائل المحتاجة التي لا تملك ما تسد به احتياجاتها فالصدقة العامة، والزكاة، وزكاة الفطر كلها أبواب للتكافل وسد حاجات الأفراد من الأموال<sup>(520)</sup>، وتتمثل الفوائد الاقتصادية للصدقات بالأمور التالية:

- أ- تساهم في تحسين حياة الفرد الاقتصادية؛ لأنها تزيد المنفعة الكلية للمجتمع، فيلاحظ أنّ مستوى الحياة الاجتماعية يكون بوضع أفضل مع تطبيق الصدقات.
- ب- ترسيخ الفهم لدى المسلم لوظيفة المال في المجتمع بتوكيدها للوظيفة الاجتماعية لحق الملكية، تأسيساً على نظرية الاستخلاف الإسلامية، فالمال مال الله والناس مستخلفون فيه، وهذا الفهم يساعد المسلم على تقبل أحكام الإسلام الأخرى المتعلقة بالمال انتفاعاً، واكتساباً، واستثماراً، وتداولاً.
- ت- تقوية أواصر الوحدة المجتمعية للمجتمع الإسلامي مع تجاوز الجغرافية السياسية بين الأقطار الإسلامية، وفي ذلك إشعار للمسلمين بوحدة أمتهم وبوحدة ذمتهم أيضاً.
- ث- تحقيق الأمان الاجتماعي ومحاربة الجريمة بما توفره من فرص عمل، وتوظيف ومن ثمّ الكفاية الاقتصادية لأفراد المجتمع، فهي إذاً آلية تعزز التكافل الاجتماعي.
- ج- وتقليل الفوارق الطبقة بين أبناء المجتمع، تحقيق الانسجام الاجتماعي، ، إذ غالباً ما تنقسم المجتمعات إلى طبقات حسب مستويات الدخل، فالصدقات آلية مستمرة لإلغاء الفوارق الطبقة بين الأغنياء والفقراء، كما عملت الزكاة تاريخياً على تحرير الرقيق من خلال سهم الرقاب<sup>(521)</sup>.

#### 8- الزراعة والصناعة والاحتطاب:

للزراعة دور كبير في جلب الموارد للأفراد والدولة على حد سواء، فالفلاح في أرضه يقوم باستصلاح الأرض وزراعتها حتى يحين موعد الحصاد فيجني ممّا زرع نصيبه من الأموال

(520) كريمة بن سعدة، الإيرادات العامة الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية - مركز جيل البحث العلمي، العدد 1، تشرين الأول 2013م، 89.

(521) عبد الجبار السبهاني، ويربي الصدقات - الزكاة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، مقالة على شبكة الانترنت، موقع، <http://al-sabhan.com/index.php>

المستحصلة جراء قيامه بالنشاط الزراعي، وقد يتفق مع الدولة على توريد المحاصيل الزراعية ومن ثم تصديرها إلى خارج البلاد، وهذا كله من قبيل النشاط الخاص التي تتبناه الملكية الخاصة، والصناعة والاحتطاب لها الدور البارز في العملية التنموية فالنشاط الصناعي الخاص يقدم رؤية تنموية فاعلة في ضوء تملكه لعوائد الإنتاج خصوصاً بعد دخول عامل الخبرة والكفاءة في جميع فعالياته الاقتصادية.

وفي هذا الشأن يقول أبو الأعلى المودودي مؤكداً على أهمية التملك الخاص: (أنَّ النظام الرأسمالي لا يمكن أن يستمر بدون المصارف وشركات التأمين والشركات المساهمة وبقية الدوائر المالية الأخرى القائمة على المراباة، بينما النظام الشيوعي لا حاجة له إلى كل تلك الدوائر المالية كما لا يستسيغ النظام الشيوعي تلك المعاملات المالية القائمة على الربا بأي شكل من الأشكال، فلا يمكن أن تجد شيوعياً يتعاطى الربا، وغاية النظام الشيوعي هي تقسيم ثروة المجتمع بالتوازن والقسط بين أفرادها وهذه الغاية صحيحة من الناحية النظرية، ولكنه سلك طريقاً غير صحيح لتحقيق تلك الغاية إذ إنَّ النظرية الشيوعية تحارب فطرة الإنسان على حب الامتلاك فحرمان الأفراد من الملكية الخاصة لا يتوقف ضرره عند تدمير الاقتصاد فحسب، بل هو تدمير للحياة الإنسانية، ؛ لأنه ينظر إلى الأفراد وكأنهم آلات ميكانيكية صماء مجردة من المشاعر والعواطف، وهو بذلك يسلبهم حرية الفكر والرأي والعمل والاستثمار»<sup>(522)</sup>.

### المطلب الثالث: خصائص القطاع الخاص:

يمتاز القطاع الخاص باعتباره جزءاً من الملكية الخاصة بميزات وخصائص نذكر منها:

- 1- لا حد لما يمتلكه الإنسان مادام تملكه بالوسائل المشروعة.
- 2- القطاع الخاص حق كامل يشتمل على جميع الأعيان والحقوق والمنافع والمزايا التي تمنحها الشريعة لصاحبها.
- 3- القطاع الخاص يمكن صاحبه من التصرف فيها بما يشاء، على أي نحو كان، ما لم يكن تصرفه ممنوعاً شرعاً، كالإضرار بالغير، أو فيه التعسف، أو غير جائز شرعاً.

(522) أبو الأعلى المودودي، أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة - معضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام، ترجمة: محمد عاصم الحداد، الدار السعودية للنشر، السعودية، ط2، 1967م، ص35.

4- القطاع الخاص أو التملك الخاص يعد حقاً دائماً لصاحبه، لا يزول عنه بحال من الأحوال إلاً برضاه ما لم يكن هناك مصالح معتبرة شرعاً، كشفعة مثلاً أو نزع الملكية للمصلحة العامة.

5- التملك يخوّل صاحبه التبرع ممّا يملك دون تحديد أو تقييد، أثناء حياته، ما دام في قواه المعتبرة شرعاً<sup>(523)</sup>.

### المطلب الرابع: الضوابط والقيود الإسلامية للقطاع الخاص وللملكية الخاصة.

الإسلام دين الفطرة، وقد جاء لتلبية رغبات الإنسان، التي لا تنتفى مع الشرع، ومن هذه الرغبات هي (رغبة تملك المال) فقد ربطت الشريعة بعض المال إلى آحاد الناس من أجل معالجة هذه الغريزة الفطرية، وحتى لا تبقى النفس البشرية في كبتٍ وحرمانٍ من الأشياء التي ترغبها، وبالتالي اندفاعهم بنشاط لاستثمار هذا المال الذي يملكونه، والنتيجة هي النفع المشترك لهم وللجماعة (المجتمع)، وأنّ الملكية والانتفاع يقصد فيها المسلم وغيره في المجتمع.

غير أنّ الملكية الخاصة لها حدود وضوابط شرعية ذات علاقة ماسة بالمجتمع، فالشريعة ترفض أن تقوم هذه الملكية على باطل، أو حرام، أو اغتصاب، بل يكون السبب الرئيس لها هو العمل للحصول عليها، والعمل هو أحد السبل للحصول على الملكية الخاصة ومن هذه الضوابط والقيود نذكر التالية:

- 1- تحريم ومنع الضرر الذي قد يحصل للآخرين، وذلك أنّ النظرة العامة للاقتصاد الإسلامي متسمة بالنظرة الأخلاقية، فيحرم شرعاً إلحاق الضرر بممتلكات الأفراد المشروعة وملكياتهم.
  - 2- منع أسباب التملك الغير مشروع، كالتعامل بالغش، والتدليس، والخداع في عملية الشراء والتبادل، كذلك الربا والميسر والسرقه، وكل ما يضر الفرد والمجتمع.
  - 3- حقوق الجماعة في ملكية الأفراد، فقد وضع الإسلام الضوابط والقواعد لذلك، ممّا يساعد في تحقيق العدل المجتمعي وتضمن كفا الأذى.
  - 4- منع الملكية الخاصة في حالات معينة وتكون على ثلاثة أحوال: -
- الأموال الموجودة بطبيعة خلق الله ﷻ لها كالماء، والكأ، والنار، والتي لم يتدخل الإنسان بإيجادها.

(523) عبد الله المصلح، قيود الملكية الخاصة، ص159 - 180.



- الأموال ذات النفع العام كالمدارس، والمساجد، والطرق، ونحوها.
- أموال تؤول ملكيتها للدولة من الأفراد، وذلك بغية تحقيق العدالة والتوازن والمصلحة العامة سواء في أصل حق الملكية أو منع المباح<sup>(524)</sup>.

### المطلب الخامس: حماية الملكية الخاصة والقطاع الخاص في الاقتصاد الإسلامي.

لقد سبق الإسلام جميع النظم الاقتصادية الوضعية في مجال الملكية الفردية (القطاع الخاص)، فكانت له الصدارة في هذا المجال وسائر المجالات الأخرى، فلقد أقرّ نظام الإسلام الاقتصادي الملكية الفردية وحماها، وجعل لصاحبها الحق في استثمارها وتمييتها، وأعطاه الحرية بأن يتصرف فيها وينتفع كيفما شاء، إلا أنه مع ذلك شرّع أحكاماً جعل فيها هذه الملكية أداة لتحقيق مصلحة الأمة، وإشباع حاجات الجماعة، إنّ كون مالك المال مقدم على غيره في الانتفاع بماله وإشباع حاجاته منه هي من الأسس التي قررها النظام الاقتصادي الإسلامي في هذا المجال، فإذا استوفى المالك حاجاته من ماله فليس له حق أن يمنع غيره من الانتفاع بملكه إذا كان انتفاعه به لا يضر بمالك المال، ولا ينفق من الثمرات التي يجنيها من ورائه.

وعلى هذا الأساس حثّ النبي صلى الله عليه وسلم أصحاب الأموال التي تنمو وتزداد بإنفاقها والأخذ منها إلى التصدق بفضول حاجاتهم وإنفاق الزائد من أموالهم لمن يحتاج إليها، وجعل عليه الصلاة والسلام (الكلاً) مثلاً على ذلك، وهو الذي ينبت في الأرض التي أحيها الإنسان؛ لأنّ الكلاً يتجدد بالرعي فيه، وفي هذا بيان على أنّ الإسلام حين شرّع الملكية أخذ بنظر الاعتبار مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وأنّ التسلط الذي منحه الشارع للمالك في ملكه هو تسلط قصده نفع المالك ونفع غيره، وأنّ المشرع حين منحه هذا المال لا يمنع عباده من الانتفاع به، بل لينتفعوا منه الانتفاع الذي لا يضره ولا يفوت عليه نفعاً هو في حاجة إليه؛ ولهذا عالج الإسلام سلبيات الملكية المطلقة في النظام الرأسمالي من غير أن يقضي عليها أو يلغيها ويحرم الناس منها كما صنعت الشيوعية الأثمة التي حطمت الفرد، وقضت على غريزة التملك عنده، وقتلت في نفسه روح العمل والكفاح فأضرت بمصالح الفرد والجماعة على حد سواء.

فمن التشريعات التي جاء بها الإسلام الحنيف لحماية الملكية الخاصة (القطاع الخاص).

(524) محمد أبو زهرة، التكافل الاجتماعي، 23.

### أ: حماية الملكية الخاصة عبر إقرار حد السرقة<sup>(525)</sup>.

من المعلوم أنّ أصحاب الجد والاجتهاد في العمل إذا ما نظروا إلى أموالهم التي اكتسبوها بطريق الحلال محفوظة ومصانة من عبث وطمع وسرقة الزائغين ، وأنها لا تمتد إليها يد البطالة والأغراض الدنيئة، وأنهم وحدهم ومن يرغبون منتفعون بها، فإن ذلك كله مدعاة لأن يواصلوا كفاحهم ، ويضاعفوا إنتاجهم، ويجدوا في استثمارها وإنمائها، أما إذا كانت يد الطامعين والسارقين وضعاف النفوس مطلقة في أموالهم بلا عقوبة ولا محاسبة فإن ذلك مدعاة لضعف المجتمع وتفككه وتقاعس أفراده، وشيوع العداوة والبغضاء بينهم؛ لأنّ النفس البشرية مجبولة على حب المال والاستئثار به قال تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾<sup>(526)</sup>، ولهذا كانت السرقة جريمة بشعها الإسلام، وكبيرة من الكبائر لعن الله ﷺ فاعلها كما جاء في الحديث الصحيح أنّ رسول الله ﷺ قال: (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده)<sup>(527)</sup>، وبين القرآن الكريم أن السرقة من الإفساد في الأرض، قال سبحانه: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾<sup>(528)</sup>، وجعلت الشريعة حد السرقة قطع يد السارق محافظةً على أموال الناس من الضياع والهلاك، وزاجراً لكل معتد أثيم تسول له نفسه أخذ ما ليس من حقه إلاّ برضى صاحبه وعن طيب نفس، وقد وضعت الشريعة القوانين والأحكام المحكمة لذلك والعقوبات الحامية لأموال الناس.

إنّ الشريعة قد شرعت حدوداً لحماية الملكية الخاصة، وهذا يدل على مدى أهمية هذه الملكية ما تحمله من مكانة مرموقة، وهذا ما لا نلاحظه في أي نظام اقتصادي آخر، وبالتالي فإنّ حماية الملكية الخاصة إلى هذا الحد، هي من أولويات الشريعة فملك الإنسان الخاص محفوظ سواء بحضوره أم غيابه وسواء تحت الأرض ككفن الميت أم فوق الأرض كسائر أملاكه، وهذا ما يكشف لنا حرص الشريعة الإسلامية على توفير البيئة الآمنة التي يزاول فيها القطاع الخاص

(525) عيسى أيوب الباروني، الرقابة المالية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، جمعية الدولة الإسلامية، أسس ومبادئ وأهداف، ليبيا، بدون دار نشر، 1986م، 172-181.

(526) سورة الفجر، الآية: 20.

(527) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب لعن السارق، 159/8 رقم (6783)، صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب حد السرقة، 1314/3 رقم (1687).

(528) سورة البقرة، الآية: 205.

نشاطه، إذ إنَّ فقدان مثل هذه الحماية يعد من العوامل الطارئة لتطوير القطاع الخاص، أي الطارئة لممارسته النشاط الاقتصادي، ويلتحق بالسرقة كُلاً أعمال النشل والطرارة والنصب والاحتيال ونحوها، ويمكن القول أن ما يحدث عبر الانترنت من أعمال القرصنة الإلكترونية وجرائم سرقة، داخل في ذلك، وتنطبق عليه أحكام الشريعة كل بحسب فعله .

إنَّ تجريم هذه الأعمال يدفع إلى الاستثمار، ويساعد في توفير البيئة والمناخ الآمن المستقر والذي يدفع ويشجع على تطوير القطاع الخاص، وبالعكس فإنَّ الاضطرابات وعدم الاستقرار يؤدي إلى نفور هذا القطاع من العمل، ولعل بعض مجتمعاتنا العربية خير مثال على ذلك ، فإن انهيار المشهد الأمني فيها و وقوع الأعمال الإجرامية والاعتداء الممتلكات الخاصة كمنازل المواطنين والعامّة مثل المصارف، كل هذه الأعمال تؤدي إلى عدم وجود بيئة آمنة وأرضية خصبة لعمل شركات الاستثمار في القطاعات كافة لكي تستثمر وتعمل على بناء هذه البلدان.

بينما تشهد البلدان الآمنة والمستقرة مثل تركيا والإمارات دخول المستثمرين والشركات الخاصة للأعمال والتطوير العام في كافة المجالات والأصعد ، كقطاع الصناعة والزراعة وغيرها.

وعلى هذا يمكن أن نذكر الآثار السلبية للسرقة من الناحية الاقتصادية أمور أهمها:

- 1- أن فعل السرقة يُحرم صاحب العمل المنتج من ثمره كدّه، فيفقدّه الحافز للعمل المنتج.
- 2- أن السرقة تؤدي إلى تفشي الفساد الاقتصادي والأخلاقي في المجتمع الإسلامي، لأنَّ يد السارق يد عابثة، ولا توجد السرقة في ظل نظام اقتصادي ناجح كالإسلام، إلاّ على سبيل الشذوذ والندرة، بخلاف الأوضاع الحاضرة.
- 3- إنَّ فعل السرقة من أبرز الأسباب الطارئة للاستثمار ومزاولة العمل والإنتاج، مما ينعكس سلباً على الإنتاج من السلع، ومن ثم على السوق.
- 4- إنَّ أعمال السرقة تؤدي إلى إنشاء البطالة، وانخفاض الاستخدام، ومن ثم انخفاض الدخل للأفراد طالما أنها مخفضة للاستثمار؛ لأنها طارئة له.
- 5- من انعكاسات السرقة تدهور المستوى المعاشي للأفراد، وتدني مستواهم الصحي والعلمي والاجتماعي وهذا له مخلفات وتأثيرات بالتأكيد على القطاع الخاص<sup>(529)</sup>.

فلا بد من معالجة هذه الآثار للارتقاء بالقطاع الخاص، وتأمين الحياة الكريمة للأفراد.

(529) الباروني، الرقابة المالية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، 181.

### ب: حماية الملكية الخاصة بمنع الإسراف والتبذير.

إن الإسلام فكرٌ عامٌ وشاملٌ جاء لمعالجة جميع القضايا التي تخل بحياة الإنسان ووضع الحلول الناجعة لكل خطأ في سائر مفاصل الحياة، كذلك امتاز الإسلام بالوسطية في سائر جوانبه، من ذلك حثُّه لأتباعه دائماً إلى اجتناب الإفراط والتفريط ومراعاة التوسط الاعتدال، والانتفاع بالآلاء والنعم التي منحها لهم، بعيداً عن الإسراف والتبذير.

فالإسراف زيادة وتجاوز للحد يقابله الاقتصاد والاعتدال، ولا ينحصر الإسراف في الأمور المادية بل يكون في معاني أخرى، فمما يصدق عليه عنوان الإسراف التجاوز الحاصل على التشريعات والأحكام الإلهية، وتجاوز على القوانين العقلية في مجال إدارة الحياة، وكذلك تجاوز على الأعراف والقوانين الاجتماعية، فكل ذلك يعد من الإسراف، أما التبذير فيعني إنفاق المال فيما لا ينبغي.

فمن ضيع وأسرف عُمره وهو رأس ماله الحقيقي الذي وهبه الله له، أو أسرف في بيت المال لا يمكن أن يكون قد سلك الطريق المستقيم الذي خطه الله تعالى لعباده وأمرهم بسلوكه، وينتج على الإسراف والتبذير مجموعة من النتائج السلبية على المستويين الفردي والاجتماعي.

وهناك الفرق بين معنى الإسراف ومعنى التبذير (الإسراف: تجاوز الحد في صرف المال والتبذير: إتلافه في غير موضعه، هو أعظم من الإسراف)<sup>(530)</sup>، ولذلك يقول الحق سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾<sup>(531)</sup>، قيل: وليس الإسراف متعلقاً بالمال فقط، بل بكل شيء وضع في غير موضعه اللائق به، ألا ترى أن الله سبحانه وصف قوم لوط بالإسراف لوضعهم البذر في غير المحرث، فقال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾<sup>(532)</sup>، ووصف فرعون بالإسراف بقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِّنَ الْمُّسْرِفِينَ﴾<sup>(533)</sup>.

(530) أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهراّن العسكري (ت 395هـ)، الفروق اللغوية، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د.ط.) (د.ت)، 1151.

(531) سورة الفرقان، الآية: 67.

(532) سورة الأعراف، الآية: 81.

(533) سورة الدخان، الآية: 31.

والخلاصة: أن بين الإسراف والتبذير عموم وخصوص، فقد يجتمعان فيكون لهما المعنى نفسه أحياناً، وقد ينفردا، لكن من الناحية الاصطلاحية ضرر التبذير أكبر من الإسراف؛ لأنَّ التبذير هو جهل بمواقع الحقوق؛ فالمبذر يجهل الكيفية التي يستهلك فيها أمواله، أما الإسراف فهو جهل بمقادير الحقوق<sup>(534)</sup>.

إنَّ الإسراف والتبذير أياً كان موقعه من حيث الهدر في الملكية الخاصة، يكون حجر عثرة في تقدم وتطور القطاع الخاص .

**وللإسراف والتبذير أسباب منها :**

1- ضعف الوازع الديني في النفوس، وعدم النظر لهذه الدنيا على أنها دار ممر لا دار قرار وأن الآخرة دار اختبار وامتحان،.

2- إن من أكبر الدوافع للسير في طريق الاسراف والتبذير، الصحبة والصدقة غير الصالحة وسلوك سبيلهم، لقوله ﷺ: ( لا تصاحب إلا مؤمناً، ولا يأكل طعامك إلا تقي)<sup>(535)</sup>.

3- الانغماس في الدنيا وملذاتها لاشباع الغريزة، والإعراض عن الآخرة ونعيمها .

4- السعي لتحصيل النفوذ والجاه في سبيل نيل المكانة والشهرة، هو من أسباب الإسراف والتبذير<sup>(536)</sup>.

5- محاكاة الغرب في أنماطهم الحياتية، والجري وراء كُُلِّ جديد من نماذج الإنتاج الترفي التي تقذف بها الحضارة الوافدة، حيث أصبح الإنسان يقاس بالقدر الذي يستهلكه من السلع<sup>(537)</sup> .

(534) عدد من المختصين وإسراف صالح بن عبد الله بن حميد، نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم ﷺ، دار الوسيلة للنشر والتوزيع - جدة، 4115/9.

(535) رواه أحمد، من مسند المكثرين 437/17 رقم (11337)، سنن الترمذي ، أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في صحبة المؤمن: 178/4 رقم (2395)، وقال: هذا حديث حسن إنما نعرفه من هذا الوجه. وقال الحافظ العراقي : وكذلك رواه ابن المبارك وأحمد والدارمي وأبو يعلى وابن حبان والحاكم والبيهقي والضياء وقال الترمذي حسن وفي الرياض إسناده لا بأس به وقال الحاكم صحيح وأقره الذهبي إلا أن لفظهم لا تصاحب فالجملة الأخيرة من الحديث هي الموافقة لحديث أبي سعيد. تخريج أحاديث الإحياء/2 580 .

(536) محمد نوح، الإسراف، أسبابه وآثاره وعلاجه، مجلة الاقتصاد الإسلامي - دبي، 1406 هـ - 1985 م، العدد 50، 17.

(537) المصدر نفسه، 17.

إنَّ توجيه الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي وإبعاده عن الإسراف والتبذير يؤدي في النتيجة إلى تقنين وترشيد الاستهلاك، والحد من الإفراط فيه، وهذا سيشجع الادخار، والذي هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك، وزيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار وتحقق التنمية الاقتصادية .

إنَّ الاقتصاد الإسلامي حدد الطرق التي يجب سلوكها في نظام التبذير كي لا يقع الإنسان في الإسراف والتبذير، وحقيقة ما يحصل في واقعنا اليوم هو خلاف ذلك من تضييع وهدر للأموال واعتداء على الممتلكات الخاصة التي أثرت سلباً على تطور مجتمعنا في مجال القطاع الخاص، لذلك لابد من عودة حميدة للشريعة الغراء، وتطبيق لقواعد الإسلام للخلاص من هذه المعوقات، والتي حالت دون التقدم الاقتصادي في الملكية الخاصة (القطاع الخاص).

## الفصل الرابع: استفادة تركيا، وماليزيا في جوانب من اقتصادها من الاقتصاد الإسلامي لتنمية القطاع الخاص، وفيه المباحث التالية :

المبحث الأول: تركيا، وتنمية قطاعها الخاص بالاستفادة من الاقتصاد الإسلامي، وفيه المطالب

التالية :

المطلب الأول : تركيا، وتنمية قطاعها الخاص .

المطلب الثاني : خصخصة الحكومة التركية للقطاع الحكومي .

المطلب الثالث : حجم إيرادات الخصخصة للحكومة التركية لبعض المشروعات.

المطلب الرابع : كيفية تطوير القطاع الخاص التركي وصور الاستفادة من الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الخامس: كيفية تطوير القطاع الخاص التركي وصور الاستفادة من الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثاني: ماليزيا، وتنمية قطاعها الخاص بالاستفادة من الاقتصاد الإسلامي، وفيه

المطالب التالية :

المطلب الأول : ماليزيا، والاقتصاد الإسلامي .

المطلب الثاني : صور من التطبيق الماليزي للاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثالث : دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص الماليزي .

الخاتمة .

النتائج والتوصيات .

المراجع .

## الفصل الرابع : استفادة تركيا، وماليزيا في جوانب من اقتصادها من الاقتصاد الإسلامي تتمة القطاع الخاص.

توطئة:

إنطلاقاً من الاستراتيجية التي تبنتها معظم الدول النامية في الستينات، والتي تمثلت في الاعتماد بالدرجة الأولى على القطاع العام في العملية التنموية، شهد عقد السبعينات زيادة كبيرة في عدد شركات هذا القطاع بحيث أصبحت تتواجد في كل المجالات الاقتصادية بدون استثناء، ولكن التجارب بينت أن أداء معظم هذه الشركات كان غير مرضٍ وكفاءتها كانت متدنية، وكان من أهم أسباب هذه النتائج، عدم الالتزام بالقيود المالية المفروضة على الشركات، وكذلك تعدد أهدافها ومن أبرزها: أهداف اجتماعية مثل توفير استخدام السلع والخدمات المدعمة، وبالتالي كانت معظم هذه الشركات تعاني من خسائر مما جعلها عبئاً على ميزانية الدولة وسبباً في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية بدلاً عن تطويرها<sup>(538)</sup>. وفي ضوء الضغوط التي تعرضت لها اقتصادات عدد من الدول النامية في عقد الثمانينات والناجمة عن أزمة الديون والتي أعقبها انخفاض كبير في التمويل الخارجي، ومن أجل التخفيض من الاختلالات على المستوى الاقتصادي الكلي، اضطرت هذه الدول إلى تطبيق برامج تصحيح هيكلية أدت إلى تغيير السياسات الاقتصادية المتبعة، وبالتالي أصبحت هذه الدول تطبق سياسات مالية انكماشية تتمثل في التخفيض من النفقات والزيادة في الإيرادات، وفي هذا الإطار برزت الخصخصة بالنسبة لهذه الدول، والخصخصة تعني أساساً تحويل الأصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، إذن فالهدف الرئيسي للخصخصة بالنسبة للدول التي تواجه اختلالات اقتصادية كلية هو تخفيف الأعباء المالية للدولة التي تسببها شركات القطاع العام الخاسرة، إضافة إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال اعتماد أكبر على القطاع الخاص في عملية التنمية، ولكن على المستوى القطري قد يختلف ترتيب الأولويات بالنسبة لاهداف الخصخصة، ففيما يخص دول أوروبا الشرقية مثلاً، قد تكون الخصخصة وسيلة للانتقال من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق بينما

---

Lieberman, Ira W., Andrew Ewing, Michal Mejstrik, Joyita Mukherjee and Peter (538) Fidler, "Mass Privatization in Central and Eastern Europe and the Former Soviet Union: A Comparative Analysis", Studies Of Economies In Transition, 16, The World Bank, 1995.



كانت المخصصة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية وسيلة لتثبيت اقتصاداتها وتخفيض ديونها الخارجية<sup>(539)</sup>، كما تهدف دول أخرى مثل بريطانيا وفرنسا، من خلال المخصصة، إلى توسيع قاعدة الملكية أو انسحاب الدولة من بعض النشاطات الاقتصادية. إن الافتراض الرئيسي الذي تبنى عليه المخصصة هو أن تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص سيؤدي إلى تحسن أداء الشركات ورفع كفاءتها، مما يعني افتراض أن القطاع الخاص يتميز بكفاءة أكبر من القطاع العام. ولكن النقاش ما يزال قائماً في الأدبيات حول هذا الموضوع. فهناك من يعتقد أن حقوق الملكية غير محايدة وأنها تؤثر فعلاً على مستوى كفاءة الشركات<sup>(540)</sup>، بينما يرى آخرون أن الملكية تؤثر على الكفاءة ولكن المنافسة والإطار التنظيمي هما أهم من الملكية في التأثير على الكفاءة الاقتصادية<sup>(541)</sup>.

#### المبحث الأول : تركيا، وتنمية قطاعها الخاص بالاستفادة من الاقتصاد الإسلامي .

خلال عقد التسعينيات الماضي، كان لعدم اليقين السياسي في تركيا آثار سلبية تركت الاقتصاد تحت وطأة الدين المحلي والأجنبي بسبب ارتفاع التضخم، وعجز الموازنة الكبير، وارتفاع عجز الحساب الجاري، فقد أخفقت الحكومات الائتلافية في معالجة هذه المشكلات، وبعد صعود حزب العدالة والتنمية<sup>(542)</sup> إلى السلطة في (2002م)، وضع الحزب منظوراً جديداً للاقتصاد، والسياسة، والسياسة الخارجية، يشار إليه إجمالاً بـ«تركيا الجديدة». أكدت الحكومة الانضباط المالي، والتحول الهيكلي، والمخصصة، خلال هذه الفترة، تعافت تركيا سريعاً من الآثار السلبية لأزمة

Vivaran, Amnuay, "Privatization: Financial Choices and Opportunities", (539)

Occasional Papers Number 31, International Center For Economic Growth, 1992.

(2) Hanke, Steve H., ed., Privatization and Development, International Center For Economic Growth, 1987.

(3) Vickers, John and George Yarrow, Privatization: An Economic Analysis, MIT Press, 1988.

(542) حزب تركي تأسس عام 2001م، بعد انشاقه عن حزب الفضيلة، وكان عدد مؤسسيه (63) عضواً بزعامة رجب طيب أردوغان. [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net).

2001 المالية، وحققت معدل نموً مطردًا، كما نجت البلاد من أزمة 2008 المالية العالمية بأقل ضرر، تسعى الحكومة لتحقيق أهدافها بحلول الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية<sup>(543)</sup>.

ألقت الإخفاقات السياسية بظلالها سنوات عديدة على الاقتصاد التركي مما أدى لتحقيقه أداء أقل من إمكاناته الكاملة، كما كان لمستويات عدم اليقين السياسي العالية خلال التسعينيات تأثير سلبي على عدد من المجالات، منها الاقتصاد، خلال هذه الفترة تُرك ارتفاع التضخم، وتراكم الدين الخارجي، وزيادة عجز الحساب الجاري الاقتصاد عرضة لصدمات محلية ودولية، أخفقت سلسلة من الحكومات الائتلافية في اتخاذ التدابير اللازمة والسياسات الملائمة، كانت هذه هي الظروف التي شهدت تركيا في ظلها إحدى أشد الأزمات الاقتصادية في تاريخها سنة 2001. عقب الأزمة المالية مباشرة، أسفرت انتخابات 2002 البرلمانية عن إخفاق أحزاب سياسية عديدة في تأمين تمثيل لها بالمجلس التشريعي الوطني، وهكذا فتحت الانتخابات صفحة جديدة في تاريخ البلاد السياسي، فاز حزب العدالة والتنمية فورًا ساحقًا في انتخابات 2002، وشرع في سلسلة إصلاحات في السياسة، والاقتصاد، والسياسة الخارجية، وغيرها من المجالات الرئيسية التي يشار إليها مجتمعة بـ«تركيا الجديدة» وضعت الانتخابات نهاية لتعاقب الحكومات الائتلافية التي شلت البلاد 11 عامًا، بعد تولي السلطة أواخر 2002، اتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، خلال هذه الفترة وضعت الحكومة لوائح جديدة للنظام المصرفي، بهدف الانضباط المالي وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، دشنت سياسات الحكومة فترة من النمو المتواصل في هذه الأثناء، اتخذ حزب العدالة والتنمية تدابير لتعزيز المالية العامة، وزيادة فعالية المؤسسات العامة، وتجنب الوقوع في فخ الديون، خلال العقد الذي تولى فيه العدالة والتنمية الحكم، أجرت ثلاث حكومات متعاقبة إصلاحًا شاملاً للاقتصاد التركي الذي يفوق أداءه حاليًا أداء دول عديدة تعاني أزمات بمنطقة اليورو من حيث مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، تقدم هذه الدراسة تحليلًا لاقتصاد تركيا خلال العقد الماضي مع الإشارة لمؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحول المالية العامة، والسياسات الاجتماعية الجديدة، وتحسن العلاقات بالمنظمات الدولية،

(543) <http://rouyaturkiyyah.com> "الاقتصاد التركي خلال عقد العدالة والتنمية" .

وتغيرات الاقتصاد العالمي عقب أزمة 2008 المالية العالمية، أخيراً تقترح الدراسة تدابير لتحسين المكانة الحالي للاقتصاد، وتفصل أولويات تركيا تجاه أهدافها لعام 2023 (544).

### المطلب الأول: التركية، وتنمية قطاعها الخاص .

الإسلام لا يمانع ببرامج الخصخصة التي انتهجتها تركيا، ولا تعتبر كل دولة تسمح بالخصخصة هي تنتهج الاقتصاد الإسلامي، وإن تركيا جعلت أولوية الخصخصة للشركات المحلية والإسلامية، وهو موقف لمصلحة الدولة والمجتمع المسلم لكي يحقق الاستقرار والأمن والرفاهية لكل أبناء المسلمين، ويتحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الشعوب المسلمة مقارنة بالدول الأوروبية خصوصاً في الجانب الاقتصادي، تختلف النظرة إلى الإمكانيات الاقتصادية في أي دولة بناء على النظرة الأيديولوجية، أو وجهة النظر الفكرية أو السياسية، وهذا ما ينطبق على تركيا أيضاً، فإن النظرة إلى تحديد الإمكانيات، تأثرت بالنظرة السياسية والأيديولوجية التي تبنتها الأنظمة السياسية المتعاقبة، فكانت الدولة العثمانية تعتمد على نظام التيمار، والإقطاع الزراعي، والريع بالدرجة الأولى، بينما اعتمدت الجمهورية التركية في مرحلتها الأولى على الصناعة المتوسطة والحرفية، وقليلاً من الصناعات الثقيلة، وجاءت المرحلة الاقتصادية الأخيرة واجهه حزب "العدالة والتنمية" عند تسلمه مقاليد السلطة في تركيا عام 2002، بزعامة "رجب طيب أردوغان" (545). انهياراً اقتصادي وفساد مستشر في عموم البلاد، وكاننا هذه العقبتين تمثل التحدي الرئيسي للحزب وقياداته، فاتبعت حكومة "العدالة والتنمية" في مواجهة هذا التحدي سياسة "الحكومة الرشيدة"، عبر تطهيرها للقطاع المالي الحكومي من الفساد، واتباعها سياسة خصخصة بعض الأصول الحكومية، مع وضع ضوابط قانونية لذلك، كما شملت سياسة الحكومة هذه زيادة حجم الصادرات، والعمل على استقطاب الاستثمارات الخارجية، عبر إنهاء البيروقراطية، وخفض نسبة الضرائب على المستثمرين، لتفتح على كافة

(544) المصدر نفسة " <http://rouyaturkiyyah.com> .

(545) سياسي تركي ولد عام (1954م) في إسطنبول، بدأ العمل السياسي من خلال التيار الإسلامي الذي قاده نجم الدين أريكان، تولى رئاسة الحكومة التركية عام (2003م). [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) .

الإمكانات الاقتصادية المتوفرة في تركيا، لتجعل من تركيا قوة اقتصادية عظمى في الإقليم والعالم،  
الإمكانات من وجهه نظر حزب العدالة والتنمية هي (546) :

- 1- موارد طبيعية غنية تحت الأرض، وفوقها .
- 2- كتلة سكانية شابة، ومفعمة بالحيوية.
- 3- زخم من التراث التاريخي، والثقافي .
- 4- موقع جيواستراتيجي يؤهلها للاضطلاع بدور مؤثر في المنطقة .
- 5- طاقات كامنة للمبادرات ذات المقدرة العالية في المنافسة الدولية، وقدرات ضخمة على الاستثمار تؤهلها للمنافسة الدولية .
- 6- اعتماد خصخصة القطاعات الحكومية

### المطلب الثاني: خصخصة الحكومة التركية للقطاع الحكومي .

اعتمدت تركيا في عهد رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" على بيع الأصول المحلية، وخصخصة الشركات والمؤسسات وحتى الطرق التركية؛ للحصول على مزيد من الموارد المالية، ورفع يد الحكومة عن إدارة وملكية العديد من المؤسسات الاقتصادية، فقد قامت الحكومة التركية ببيع عشرات المصانع وشركات الكهرباء والطاقة، وخصخصة الطرق السريعة والمطارات ومحطات المياه، وغيرها من المرافق والمؤسسات الاقتصادية خلال السنوات الماضية، وكانت تركيا قد قامت ببيع شركة "بوجازيكي إيداس"، التي تقوم بتوزيع الكهرباء لـ 4.2 مليون مشترك في الجزء الأوروبي من مدينة "إسطنبول" بنحو 1.9 مليار دولار (547).

وضعت السلطات التركية أكثر من 100 مؤسسة حكومية من بين أهم مؤسسات الدولة على قائمة المؤسسات المطروحة للبيع، في إطار حزمة قوانين جديدة وافقت عليها لجنة الخطة والموازنة بالبرلمان التركي،. ووافقت اللجنة على مشروع قانون يمهد لنقل أكثر من 100 مؤسسة حكومية وحصصها التجارية إلى إدارة الخصخصة لترحها للمناقصات، من بينها مؤسسات مهمة في الدولة، وتتضمن قائمة مؤسسات الدولة المطروحة للخصخصة، بموجب مشروع القانون، كلاً من الإدارة العامة لمزرعة غابات أتاتورك، ومراكز أتاتورك الثقافية، والإدارة العامة لحرس

(546) محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية ، مركز نماء للدراسات والبحوث ، تركيا، 117.

(547) <http://www.turkey-post.net/p-4737> / " الحكومة الرشيدة سر النجاح في الاقتصاد التركي " .

السواحل، ورئاسة المرافق الرياضية، وقنوات «تي آر تي» الحكومية، والإدارة العامة لمسارح الدولة، والإدارة العامة للشؤون المائية، والإدارة العامة لهيئة الفحم الحجري، والإدارة العامة لمطارات الدولة، وهيئة قروض التعليم العالي والمساكن الطلابية، وإدارة التنمية الإقليمية. وانتقد نائب حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض أيكوت أردوغدو مشروع القرار، قائلاً: " إنه يفتح الطريق لبيع الدولة بأكملها "، في الوقت نفسه تسببت حزمة مشروعات القوانين التي اقترحتها حزب العدالة والتنمية الحاكم بمنح الجمعيات والأوقاف حرية العمل الإعلامي، من بث تلفزيوني وغيره، في جدل واسع داخل لجنة الخطة والموازنة التابعة للبرلمان.

### المطلب الثالث : حجم إيرادات الخصخصة للحكومة التركية لبعض المشروعات(548).

بحسب رئاسة إدارة الخصخصة وصل حجم إيرادات الخصخصة في تركيا في عام (2014) إلى 12 ملياراً و 485 مليون دولار أميركي. وبلغت إيرادات الخصخصة لعام 2013 أربعة أضعافها لعام (2012)، التي وصلت قيمتها إلى 3 مليارات و 20 مليون دولار. ولفنت الإدارة إلى أن بيع عدد كبير من الأسهم أدخل ملياران و 306 ملايين دولار إلى خزانة الدولة، من ضمن مبلغ إيرادات الخصخصة الكلي. الحصيلة التي جمعتها تركيا من خصخصة شبكات توزيع الكهرباء بلغت 13 مليار دولار، ومن المتوقع جمع مبلغ مماثل من عمليات خصخصة محطات توليد الكهرباء . وكانت تركيا قد اتمت مسألة خصخصة محطة كانجال للكهرباء الحرارية في حفل أقيم لتوقيع اتفاقية البيع ونقل حقوق التشغيل حضره عددٌ من الوزراء والمسؤولين في أنقرة، وكانت قونية شيكير، واحدة من الشركات المحلية المتخصصة في إنتاج السكر التي تزاوّل أيضاً أنشطة في مجالات الأغذية والزراعة وتربية الماشية والطاقة قد تقدمت بعرض لخصخصة المحطة بقيمة 985 مليون دولار أميركي .

(548) صحيفة الشرق الأوسط مقال بعنوان " اللجنة البرلمانية التركية تقرر خصخصة أكثر من 100 مؤسسة

وطنية " <https://aawsat.com/home/article/>

ولا تزال الحكومة ترغب في الاستفادة الديناميكية التي يتمتع بها القطاع الخاص في محطات توليد الكهرباء الحرارية في تركيا.

وكانت الحكومة أقرت قانون الخصخصة والاستثمار في قطاع السكك الحديدية الصادر بتاريخ 1 أيار/ مايو 2013، والذي ينص على تحويل مؤسسة إدارة قطاع السكك الحديدية الحكومية إلى شركة سكة حديد استثمارية خاصة وينص القانون على تخصيص عقود استثمار لمدة عام قابلة للتجديد، وتتعهد الشركة الخاصة بتقديم أفضل خدمات لنقل الركاب والبضائع، بشرط مراعاة الشركة الخاصة الأجرة التي يتم تحديدها من قبل الوزارة أو إدارة قطاع السكك الحديدية، وقبولها إمكانية وجود اختلاف في سعر أجرة الركوب حسب مسافة ونوعية السكة الحديدية، وتعهدوا بدفع أجرة سنوية لصالح إدارة قطاع السكك الحديدية التي ستولى عملية الإصلاح والتجديد.

وتملك الحكومة التركية خطة لتطوير قطاع السكك الحديدية بميزانية تقدر بـ55 مليار دولار، سعياً منها للوصول إلى أهداف رؤية 2023 الاستراتيجية، مشيرة نقلاً عن وزارة النقل إلى أن أهم بوادر العهد الجديد الذي سيشهده قطاع السكك الحديدية في 21 حزيران/ يونيو، هو خصخصة إدارة القطاع وإتاحة فرص للاستثمار للمستثمرين المحليين والأجانب، وذلك لزيادة عمالية النظام وجودته.<sup>(549)</sup>

كما ينص القانون على تسجيل القطارات والحاويات التي سيتم استخدامها في عملية النقل لدى إدارة المتابعة والتسجيل التابعة لوزارة المواصلات لغرض مراقبة مطابقة النقل للمعايير المطلوبة، ووجوب حصول الشركة على رخصة العمل من وزارة المواصلات إن الأساس الأول في الاقتصاد أن تكون المعادلة الاقتصادية للواردات والمصروفات صحيحة وناجحة، وتؤمن وفرة مالية للمواطن، وللدولة، والخزينة العامة، ولا تلحق الضرر، ولا تضطرها إلى الديون الداخلية والخارجية، وبهذا المعادلة تصبح الدولة قوية ذاتها، وقوية في اقتصادها، وقوية في معاملاتها الاقتصادية مع السوق العالمي<sup>(550)</sup>.

(549) <http://www.turkpress.co/node/22059> " بعنوان قطاع الحديد في تركيا يدخل عصراً جديداً "

32 مايو 2016 .

(550) Hyclak, Thomas J. and Arthur E. King, "The Privatization Experience in Eastern Europe", The World Economy, Vol. 529-50.

## المطلب الرابع : تركيا، والاستفادة من الاقتصاد الإسلامي.

تركيا تملك مقومات بنية تحتية وقوانين وبيئة جاذبة، للنهوض بالتمويل الإسلامي على الصعيد العالمي، وأن تكون عاصمة هذا النوع من الاقتصاد، وتستحوذ خمسة مصارف إسلامية، على قطاع التمويل الإسلامي في تركيا، وهي "كويت ترك"، و"البركة"، و"تركيا فاينانس"، والبنكان الحكوميان "الزراعة" و"وقف". يعمل في تركيا 52 مصرفاً، تتوزع بين 3 بنوك حكومية، و 10 خاصة، و 21 بنكاً أجنبياً، و 13 مصرفاً استثمارياً، و 5 بنوك إسلامية وبحسب اتحاد البنوك الإسلامية في تركيا، شكل مجموع الأصول في المصارف الإسلامية نحو 5.10%، من نسبة جميع البنوك في البلاد خلال الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري، مقارنة مع أقل من 4.5% العام الماضي.

وبلغت أرباح البنوك الإسلامية في تركيا، خلال الأشهر الثمانية الأولى للعام الجاري، 759 مليون ليرة تركية (246 مليون دولار أمريكي)، بحسب اتحاد البنوك الإسلامية<sup>(551)</sup>.

وسجل القطاع المصرفي التركي ككل يضم 52 بنكاً أرباحاً قيمتها 26 مليار ليرة (8.45 مليار دولار) خلال الفترة ذاتها، وتشكل نسبة أرباح البنوك الإسلامية منها نحو 2.9%. ونمت أصول المصارف الإسلامية في تركيا بنسبة 15.3% العام الماضي 2015، لتصل إلى 120 مليار ليرة تركية 39.036 مليار دولار، وبلغت قيمة الأصول في 2014 نحو 104 مليار ليرة تركية 33.83 مليار دولار أمريكي في المقابل، بلغت قيمة أصول جميع البنوك في تركيا نحو 2.357 ترليون ليرة تركية 766.732 مليار دولار.

## المطلب الخامس: كيفية تطوير القطاع الخاص التركي، وصور الاستفادة من الاقتصاد الإسلامي.

إن الاقتصاد التركي قد نشأ أساساً على تحالف بين الدولة والاحتكارات الاقتصادية الكبيرة، حيث وظفت الأدوار السياسية والتشريعية للدولة لخدمة هذه الطبقة التي تعرف بإسم طبقة (النصف بالمئة)، لأجل ذلك يلقي أركان<sup>(552)</sup> اللوم على الدولة ويحملها مسؤولية تردي الوضع الاقتصادي

(551) <http://www.yenisafak.com/ar/economy/2553945> " تركيا مؤهلة لتصبح عاصمة التمويل

الإسلامي".

(552) هو أبرز زعماء التيار الإسلام السياسي في تركيا، أنشأ عام (1970م) حزب النظام الوطني، الذي كان

أول تنظيم سياسي ذا هوية إسلامية، تخرج من كلية الهندسة، تولى منصب نائب رئيس الوزراء، توفي في فبراير

عام (2011م). [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net).

لقيامها بعمليات تخطيط للمشاريع، وهي تقتصر للأموال اللازمة مما يدفعها إلى الاقتراض من البنوك بفرض فوائد عالية جداً، وبالتالي تؤدي هذه الفوائد إلى تضخم كلفة الإنتاج الذي يعود بدوره بالنفع على الفئة النفعية، كما أن الاقتراض الداخلي يؤدي إلى زيادة الربا، وإن عملية طرح العملة تعمل على زيادة التضخم دون أن يرافقه مدخولات إنتاجية مما يؤدي بدوره إلى عجز الدولة وزيادة مديوناتها وتدخل تحت عبء تسديد القروض وفوائدها، مما يجعلها تدخل في إطار التبعية والرأسمالية (553).

ويشير أريكان إلى أنه لا يمكن القيام بعملية نهوض سريعة، وضمن فترة زمنية كافية وبمقياس كافي في تحقيق الاستقرار في ظل الفوائد العالية للبنوك ومن الصعب حصول الدولة على مصادر المال بسبب الفائدة العالية مما يجعل قيمة الاستثمارات عالية جداً، كما أن الفائدة وارتفاع الضريبة غير المُستَحَقَّة سترفع كلفة الإنتاج إلى ثلاثة أمثال رأس مال العمل، وستكون الرغبة في الاستيراد أكثر من الرغبة في الإنتاج، وهذا ما يسبب إغراق الدولة في الديون (554).

كما أن الضرائب غير المنصفة ستقلل من المصادر، وتكون عقبة أمام أي استثمار والحاصل يكون منخفضاً، إن الضرائب وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وطبع العملة بدون رصيد يسبب خلخلة، ولا يحقق الاستقرار، مما يؤدي إلى عزوف الأشخاص المتمكنين مادياً عن فكرة إقامة الاستثمار، والتخطيط للمستقبل، ويكون ذلك سبباً في زيادة المحتكرين وفقدان الموارد بصورة غير عادلة (555).

إن المشكلة الأساسية التي يراها أريكان هي تقصير الدولة في عدم إعلام البرلمان عن ظروف وشروط الاقتراض ومتى سيُسَدَّد، وكَم من القروض والديون الداخلية والخارجية، وكيفية إعادة تسديدها وضمن هذا السياق يذكر أريكان قائلاً: ( إن المشكلة الأساسية لتكمن في عدم إعلام البرلمان بمجريات الأمور بالرغم من أن إحدى مواد الدستور تنص على ذلك) إن الواردات والصادرات يتم تعيينها عن طريق الميزانية ثم بعد ذلك تقدم الميزانية إلى البرلمان بالرغم من ذلك لا نجد الميزانية العائدة للدولة تقدم إلى البرلمان .

(553) أريكان ، تركيا واوضاعها الاقتصادية ، 19.

(554) حزب الرفاه ، 5.

(555) أريكان ، النظام الاقتصادي العادل ، 6.



من جانب آخر يلقي أركان مسؤولية تردي الاقتصاد على الدولة كونها متحالفة مع الاحتكارات الاقتصادية الكبيرة في الوقت الذي يجب أن تكون مساعدة للفعاليات الاقتصادية للقطاع الخاص أولاً عن طريق دعم هذا القطاع، وعدم التدخل في أسعار المنتجات أو التخطيط المركزي .  
توحي دعوة أركان هذه إلى سيطرة الدولة مركزياً، ولكن في الحقيقة هي تأكيد لدعوة الدولة ودورها المنحصر في التخطيط العام ودعم القطاع الخاص في استثماره حتى يكتمل وينجح وعندها يتترك للمستثمر (556).

إن السبيل لمواجهة شرور النظام الرأسمالي من وجهة نظر أركان هو تحقيق الانسجام التام للمصالح الاقتصادية بين المسلمين وواجبات الدولة لإدارة الاقتصاد، بمعنى واجبات الدولة مقابل حرية المواطنين، وإذا ما تحقق ذلك فإن كل جوانب الاقتصاد التي تديرها الدولة وتشرف عليها سوف تتعاون لخلق منفعة مشتركة للجميع وإذا ما تبنت تركيا هذا المنهج سوف تحل كل مشاريعها الاقتصادية وتصبح واحدة من القوى الاقتصادية الكبرى .

من جانب آخر يجب أن لا تتدخل الدولة في أسعار المواد المنتجة فهي بذلك تساعد بشكل إيجابي للتخطيط المركزي وأن عليها تحقيق المساواة للجميع والاستفادة من خدماتها بحيث يستطيع كل شخص اختيار المشروع الذي يناسبه وإعطائه التأمينات والقروض بدون فائدة .

ومن ضمن الحلول التي يوصي بها أركان تطوير وتطبيق السياسات التي تمكن من سيولة المال ورأس المال بين الدول الإسلامية، كما ينبغي على المسلمين أن يطوروا مناهج وطرق استخدام مصادره كقوة مشتركة ضد رأسمال المستعمر وتشجيع الاستثمارات المشتركة والمتبادلة بين الدول الإسلامية وتشكيل أنظمة وهيئات جديدة تزيد من التعاون، فالمطلوب من المسلمون المساهمة العادلة من المصادر العالمية وطبقاً لاعتقادهم " إن الظلم من كبائر الذنوب " .

وإن من صور الاستفادة من الاقتصاد الإسلامي في تركيا أهمها صورة البنوك الإسلامية التي تنتهج أساليب وطرق تمويل تعتمد على الشريعة الإسلامية وتسعى لتطبيق أحكامها في بعض معاملاتها المصرفية، كالقروض بلا فائدة، واستخدام أساليب المراوحة والمضاربة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك، والاستصناع، وهذه الطرق في التمويل مأخوذة من الاقتصاد الإسلامي، حيث يكون التمويل فيها بلا فائدة بل يشارك البنك في الربح والخسارة، مما اتاح للقطاع الخاص

Culalp , Haldun , " Globalization and Political Islam : The Social Books of Turkish `s (556)

.Welfare Party " , International Journal of Middle East Stuiies ,No.33, 2001 , U.S.A. , p.343

الاستفادة الكبيرة لبناء وتطوير نفسه في الاعتماد على هذه الطرق والأساليب في التمويل التي اعتمدها هذه البنوك الإسلامية، ومن بين هذه البنوك، "كويت ترك" و " البركة" و " تركيا فاينانس" والبنكان الحكوميان " الزراعة بنك" و " وقف بنك". وتعتبر هذه من أهم صور استفادة القطاع الخاص من البنوك الإسلامية.

## المبحث الثاني : ماليزيا، وتنمية قطاعها الخاص بالاستفادة من الاقتصاد الإسلامي.

### المطلب الأول: ماليزيا، والاقتصاد الإسلامي<sup>(557)</sup> .

اعتمدت ماليزيا على حركة وفكرة جديدة لتحقيق نهضة الأمة تسمى " بمشروع الإسلام الحضاري<sup>(558)</sup>، من خلال محاوله النهوض بالشريعة الإسلامية وذلك بجعل المسلمين على الطريقة الإسلامية الصحيحة في الزمن الحاضر، فالإسلام الحضاري ترتيب جديد لاتجاه حياة المسلمين كافة ويدعوا إلى محاربة البطالة التي تعاني منها الدول الإسلامية بشكل كبير . وقد اتفقت التجربة الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي جعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة .

وقد اهتمت أيضا ماليزيا بتجربة تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، وتعتمد ماليزيا في النشاط الاقتصادي على مبدأ الديمقراطية الذي يقوم على الشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية الذي يوفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها .

كما التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، وقد أسهمت الحكومة في التقليل من الأثار السلبية للتحويل إلى

(557) محمد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحة الاقتصادية، ط1 (2008م)، 61 .

(558) هو منهج حضاري شامل لتجديد الإسلام في ماليزيا، طرحه رئيس وزراء ماليزيا الأسبق " داتو سري عبد الله أحمد بدوي" ويستخدم كمحرك للأمة نحو التقدم والتطور، والريادة الإنسانية. [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)

القطاع الخاص عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي يتم تحويلها إلى القطاع الخاص.

الدروس المستخلصة من التجربة الماليزية في التنمية والقضاء على البطالة من خلال تطبيق المبدأ الإسلامية التالية<sup>(559)</sup>:

- تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات، ومحاربة كل أشكال التمييز، وتقليص الفوارق الاجتماعية، حيث عملت بعض البرامج على تقديم قروض بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين .
- قامت مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من مختلف الولايات بتنفيذ برنامج غير حكومي سمي برنامج أمانة اختيار ماليزيا بهدف تقليل الفقر المدقع بواسطة زيادة الدخل الأسري للأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض للفقراء بدون فوائد أيضاً لتمويل مشروعاتها .
- تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن للفقراء في المناطق الحضرية عن طريق صندوق لدعمهم، وتخصيص اعتمادات مالية لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف .
- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة ( النقل ، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والمدارس، الخدمات الصحية )<sup>(560)</sup>.
- دعم الأدوية التي يستهلكها الفقراء وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لفتح المراكز الصحية العيادات الخاصة ، فتحول اهتمام الدولة في المجال الصحي نحو الأرياف والمناطق النائية.

وتبعاً للمعلومات السابقة يمكن القول أن التجربة الماليزية تقدم مجموعة من الدروس يمكن الاستفادة منها وهي<sup>(561)</sup> :

(559) مهاضير محمد، رؤية لعام ٢٠٢٠ ، الاقتصاد والتنمية والوصفة الماليزية، خطبة أقيمت في منتدى جدة الاقتصادي، جدة، السعودية، ١٨ يناير ٢٠٠٤ . في عمر الرفاعي، 86 .

(560) مهاضير محمد، المعجزة الآسيوية : أسطورة أم حقيقة ، ورقة مقدمة في افتتاح منتدى ماليزيا - الولايات المتحدة لتكنولوجيا المشاريع التجارية في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة في مايو ١٩٩٦ ، في: موسوعة الدكتور محاضير محمد، الكتاب الخامس، بعنوان: "ماليزيا"، ٢٤٢ .

(561) المصدر نفسه، 65 .

- استثمارها لمنظومة القيم التي حض عليها الإسلام، والاستفادة منها في مجال الاقتصاد خصوصاً .
- اعتماد طريقة الشورى من خلال نظام يكرم حقوق الأفراد.
- تحقيق الانسجام بين العرقيات المختلفة والمتنوعة بتحقيق مصالحها كان عامل بناء.
- الاعتماد على الذات، والاستفادة من التكتلات الإقليمية والتنمية البشرية ورفع كفاءة راس المال البشري.
- أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية، والمالية، الإسلامية في مجال التنمية كالزكاة والوقف.
- ضرورة توزيع التنمية على كل المناطق وكل الفئات، يقضي على ظواهر الهجرة والطبقية والشعور بالظلم وإمكان القضاء على المشاكل برسم الخطط الدقيقة .

### المطلب الثاني : صور من التطبيق المالي للاقتصاد الإسلامي(562) :

سعت ماليزيا لتطبيق الاقتصاد الإسلامي، من خلال خطط التنمية التي استهدفت جوهر الإسلام من حيث الاهتمام بالإنسان، والارتقاء بإمكانياته ومساهمته في عملية التنمية، وهو ما انعكس في تبني سياسات تعليمية وصحية واجتماعية واقتصادية أدت إلى ارتفاع معدلات التنمية البشرية والاقتصادية في ماليزيا، البدايات الأولى كانت في الستينيات من القرن العشرين بتكوين (مؤسسة صندوق الحج)<sup>(563)</sup>، التي شهدت تطورات تشريعية ومؤسسية كبيرة، حيث نجح الصندوق في جمع مدخرات الحجاج الماليزيين وتوظيفها في خدمة الاقتصاد الماليزي، وتوفير خدمات الحجيج، بعيداً عن شبهات الربا، ثم كانت تجربة المصرفية الإسلامية مع بداية التسعينيات من القرن العشرين حيث مارس أول بنك إسلامي نشاطه، وظل محتكراً لممارسة المصرفية الإسلامية لمدة تصل إلى نحو عشر سنوات، إلى أن سمحت الحكومة الماليزية للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية، وقد اتسمت تجربة ماليزيا في المصرفية الإسلامية حسبما وصفها الكتاب بالتدرج، ولاقت نجاحاً كبيراً، وحرصت هذه التجربة على المؤسسة وتوفير العديد من المنتجات

(562) نوال عبد المنعم بيومي، التجربة الماليزية، وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية ط1 (2011م)، 87 .

(563) هي مؤسسة تشرف على شؤون الحجاج الماليزيين، وتعلمهم مناسك الحج، وتعد رافداً لنمو الاقتصاد الماليزي منذ عام 1963، فهي مؤسسة مالية اقتصادية بجانب دورها الديني. [www.arabvolunteering.org](http://www.arabvolunteering.org)

المصرفية الإسلامية التي تتناسب احتياجات المجتمع، وقد تخلت الدولة عن ملكيتها للمصرف الإسلامي الماليزي من خلال البورصة حيث تمتلك الآن 13.5% فقط من مجموع أسهم البنك .

وثمة تطور لحق بقطاع التكافل "التأمين" الإسلامي الذي بدأ العمل في العام نفسه الذي سُمح فيه للمصرف الإسلامي بالعمل في السوق الماليزية، إلا أن الكاتب يرى أنه لا يزال أمام خدمة التأمين الإسلامي مجال واسع في السوق الماليزية حيث تسيطر على نسبة تقترب من 7% فحسب من حجم تلك السوق، وعلى صعيد سوق الأوراق المالية فقد تطورت السوق الماليزية حتى أصبحت تعتبر أكبر سوق إسلامية في العالم، بعد أن تم بناؤها بشكل صحيح وإعداد قوائم بالشركات التي تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية، وقد أتاحت هذه السوق الفرصة أمام الاستثمارات الإسلامية وبخاصة الخليجية منها للدخول في استثمارات تراعي قواعد الشريعة الإسلامية في هذا المجال<sup>(564)</sup>.

وفي إطار سوق الأوراق المالية الإسلامية وفرت ماليزيا خدمات الصكوك الإسلامية للمؤسسات والدولة، كما أنشأت صناديق الاستثمار الإسلامية، ولقد خرجت تجربة كل من الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية إلى العديد من البلدان العربية والإسلامية، وللاستفادة من هذه الخدمات والتجارب وتطبيقها في هذه البلدان<sup>(565)</sup>.

### المطلب الثالث: دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص الماليزي .

إن تجربة التنمية في ماليزيا ومدى ارتباطها بالإسلام تتمثل بفكر رئيس الوزراء الماليزي القائم على أن النظام الإسلامي مجموعة من القيم والأخلاق يستفاد منها في ترشيد وتنمية الاقتصاد مثل حث المسلمين على العمل والإتقان والمساواة والعدل والتكافل الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار أن شخصية رئيس الوزراء الماليزي (مهاتير محمد)<sup>(566)</sup> من الشخصيات النادرة التي تتمتع بحس سياسي منفرّد يتسم بالوطنية والوعي بالأوضاع السياسية العالمية.

(564) (564) October 2013 (sukuk growing relevance in infrastructure development) MIFC , Malaysia mifc.com

(565) نوال عبد المنعم، التجربة الماليزية .. وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي 89 .

(566) ولد مهاتير محمد في 1925 بمدينة أورو سيتار، عاصمة ولاية كيداه Kedah، بماليزيا، وفي عام 1947، دخل كلية الملك إدوارد السابع الطبية، والتحق بعد تخرجه بالخدمة في القطاع الحكومي الماليزي بصفة ضابط طبيب، عُرف بنشاطاته السياسية فكان عضواً في حزب "منظمة الملايو الوطنية المتحدة"، انتخب لأول مرة عضواً في البرلمان الماليزي، وعُيّن رئيساً لمجلس التعليم العالي الأول، وعضواً في المجلس الاستشاري التعليمي العالي، وعضواً في مجلس جامعة الملايا، ورئيساً لمجلس الجامعة الوطنية. [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) .

ومع ذلك نجد أن ماليزيا تفردت في بعض التطبيقات الإسلامية في المجال الاقتصادي بوجود شركات للتأمين تعمل وفق المنهج الإسلامي، ووجود بعض الآليات في سوق المال تعمل وفق المنهج الإسلامي وأيضاً، ووجود جامعة إسلامية متطورة في ماليزيا تتفاعل مع متطلبات العصر وتخدم قضايا التنمية، كما أن ماليزيا تفردت أيضاً بوجود صندوق الحج القائم على توفير مدخرات الأفراد المشاركين فيه في أعمار مبكرة؛ لكي يؤدي هؤلاء الأفراد الحج عند بلوغهم سناً معيناً، ولا شك أن هذه الأموال يتم الاستفادة منها في توظيفها في عمليات التنمية باعتبارها مدخرات إلى حد ما طويلة المدى، والتزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها، ومن ناحية أخرى أسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحويل إلى القطاع الخاص عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، مع وعدهم بأجور أعلى في المدى القريب، ولكن يؤخذ على الحكومة تجاهلها للاعتراضات الإسلامية على تحويل الموارد الطبيعية العامة إلى القطاع الخاص بدلاً من إبقائها في إطار الملكية المشتركة للمسلمين تحت مسؤولية الدولة ورقابتها، ومن هذه الخطوات يتضح دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص في ماليزيا.

بعد هذا السرد يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من الدروس التي يمكن لبلدان العالم

الإسلامي الاستفادة منها، والسير عليها لتنمية القطاع الخاص من منظور الاقتصاد الإسلامي

وهي:

1. الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وغيره، ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام وهذا ما ينادي به الاقتصاد الإسلامي .
2. إعمال مبادئ الشورى التي حضَّ عليها الإسلام من خلال نظم تحترم حقوق الأفراد.
3. الاستفادة من القطاع الخاص في بناء الاقتصادات الوطنية.

4. الاعتماد على القطاعين العام والخاص في بناء التجارب التنموية، ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي، وعدم تهميش دور أي من القطاعين .
5. الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.
6. الاهتمام بالتنمية البشرية، ورفع كفاءة رأس المال البشري وخصوصاً في القطاع الخاص، فالإنسان هو عماد التنمية تقوم به، ويجني ثمارها.
7. أهمية تفعيل الأدوات والنظم الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها.
8. أن تنتزع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

لقد تناولت هذه الدراسة بيان أهمية القطاع الخاص، وبيان المقومات الأساسية للتنمية، وذكرت المبادئ التي يركز عليها الاقتصاد الإسلامي، وأيضاً عن دور الاقتصاد الإسلامي في تنمية القطاع الخاص وحمایته، على الرغم من الصعوبات التي تواجه الاقتصاد سواء كانت سياسية، أو اجتماعية، أو فكرية، وأظهرنا في دراستنا الدور الريادي للقطاع الخاص في كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية بين أفراد المجتمع بدراسة تجارب بعض الدول، كما بينا اخفاقات النظريات غير الإسلامية - الرأسمالية، والاشتراكية - القائمة على الاحتكار الاقتصادي، وأنه لا بد من الرجوع للشريعة الإسلامية في جميع جوانب الحياة الاقتصادية، وأن القطاع الخاص شريك للدولة بقدر ما يساهم في تحقيق التنمية الوطنية، ويشترك معها في تحديد الخيارات وإقرار الاستراتيجيات، لكونه قطاعاً فعالاً وناجحاً، ويستطيع خلق فرص كبيرة تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي تطمح المجتمعات لتحقيقها في ضوء إطار الاقتصاد الإسلامي، وتمخضت هذه الدراسة عن :

### أولاً : النتائج

- 1- إن القطاع الخاص قطاع ريادي أثبت نجاحاته في جميع الجوانب الاقتصادية.
- 2- إن القطاع الخاص في ظل الشريعة الإسلامية يعتبر قطاعاً ناجحاً بلمقاييس الاقتصادية.
- 3- يمكن حماية القطاع الخاص من كل الجوانب التي تسعى إلى إنهائه بالرجوع إلى الشارع الحكيم .
- 4- إمكانية استثمار الأموال المجمدة من خلال توظيفها بالزكاة، والمضاربة، والمساواة، وغيرها.
- 5- إن القطاع الخاص يضمن التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- 6- إمكانية توفير استثمارات متعددة تساهم في تنمية وتنشيط العجلة الاقتصادية الذي بدوره يقضي على البطالة بتوفير فرص العمل.
- 7- وجود حوافز استثمارية تزيد من رغبة الاستثمارات، وتنميها بالطرق والأساليب الشرعية البعيدة عن الربا.



8- إن الرجوع إلى تجارب الدولة العملية للقطاع الخاص تساهم في وضع استراتيجيات جديدة مماثلة تزيد من فعالية ونشاط القطاع الخاص، وخاصةً في الدول المبتدئة.

### ثانياً: التوصيات:

- 1- تفعيل دور القطاع الخاص، وبيان أهميته من خلال سن التشريعات التي تساعده على إبراز دوره .
- 2- توفير البنية التحتية اللازمة لتنظيم عمل القطاع الخاص بما يحقق المصلحة العامة لأفراد المجتمع والشركات وأصحاب الأعمال.
- 3- وضع استراتيجيات من قبل الدولة من خلال التنظيم القانوني الذي يضمن ما أوصى به الشارع الحكيم؛ لكي نضمن سلامة العمل في القطاع الخاص من السرقة، والنهب، وتبديد الأموال، وتجميدها، وإنتاج الخبائث، والاستهلاك المفرط.
- 4- ضرورة وجود توافق سياسي إقليمي؛ لكي يتسنى للمستثمرين توسيع القاعدة الاستثمارية بضمان سلامة هذه الاستثمارات.
- 5- العمل على إعداد برامج تدريب مهني وعملي تزيد من مهارات العاملين وتسهل اندماجهم في سوق العمل.
- 6- العمل على إنشاء مراكز بحثية لدراسة واقع الاستثمارات والمشاريع ومدى نجاحها واستيعابها للأيدي العاملة مع توضيح أهم النتائج لها.
- 7- دعم المشاريع الصغيرة، والمتوسطة بعد التأكد من نجاحها ومدى فعاليتها، والتي بدورها تشجع الاستثمار.
- 8- العمل على خصخصة بعض الشركات والمؤسسات الحكومية التي فشلت في إنتاجها وتحويلها إلى القطاع الخاص.
- 9- إنشاء ورش عمل ومؤتمرات للتعريف بالقطاع الخاص ونجاحاته.
- 10- يجب أن يكون دور الدولة فيما ذكر آنفاً واضحاً، من خلال عدم استيراد النظريات المعاصرة -الرأسمالية، والاشتراكية- التي أثبتت فشلها ناهيك عن أنها مستندة إلى الربا، وغيره من المحرمات.

## فهرست الآيات القرآنية

ت	الآية	إسم السورة	رقم الآية	الصفحة
1	(أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ...)	الملك	14	18
2	(أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْ السَّمَاءِ...)	النحل	79	57
3	(آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ...)	الحديد	7	60
4	(إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ...)	آل عمران	19	17
5	(إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا...)	الرعد	11	40
6	(إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ...)	الإسراء	26	87
7	(إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ...)	المزمل	20	114
8	(إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ...)	الأعراف	57	57
9	(إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ...)	الأعراف	81	146
10	(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ...)	التوبة	60	78 و 63
11	(إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ...)	الممتحنة	9	90
12	(إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ...)	الدخان	31	146
13	(أُولَئِكَ يَرَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ...)	الأنبياء	30	57
14	(أُولَئِكَ يَرَوْنَ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا...)	يس	71	134
15	(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ...)	المائدة	3	104
16	(خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا...)	التوبة	103	134 و 67
17	(الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ...)	طه	53	57
18	(الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِيعَابِ الْآخِرَةِ...)	المؤمنون	33	88
19	(فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ...)	الجمعة	10	153 و 116
20	(فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ...)	يوسف	34	107
21	(فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتُدَّنَّ عَنْكُمْ فِئْتَاهُنَّ...)	الطلاق	6	138
22	(فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ...)	البقرة	279	73 و 59
23	(فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ...)	هود	216	96

102	7	الزلزلة	(فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ...)	24
138	77	الكهف	(قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا...)	25
85	29	الإسراء	(قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي...)	26
46	32	الأعراف	(قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ...)	27
67	263	البقرة	(قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ...)	28
139 و 60	180	البقرة	(كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ...)	29
94	216	البقرة	(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ...)	30
49	172	البقرة	(كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ ...)	31
86	141	الأنعام	(كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ...)	32
51	110	آل عمران	(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ...)	33
56	25	الحديد	(لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمْ...)	34
60	17	المائدة	(لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ...)	35
22	37	المدثر	(لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَّقِدَّمَ أَوْ يَتَّخِرَ...)	36
55 و 52	32	إبراهيم	(اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ...)	37
16	41	التوبة	(لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا...)	38
78 و 58	35	يس	(لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا...)	39
63	177	البقرة	(لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ...)	40
116 و 72	198	البقرة	(لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ...)	41
96	7	الطلاق	(لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ...)	42
122	7	الحسر	(مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى...)	43
18	67	آل عمران	(مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا...)	44
63	261	البقرة	(مِثْلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...)	45
16	66	المائدة	(مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ...)	46
66	72	الزخرف	(نَحْنُ فَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ...)	47
18	138	آل عمران	(هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ...)	48

40	15	الملك	(هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا...)	49
33	29	البقرة	(هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا...)	50
45 و 21	60	هود	(هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا...)	51
100 و 51	77	القصص	(وَابْتِغِ فِيهَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ...)	52
87	26	الإسراء	(وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ...)	53
56 و 52 و 40	41	الحجر	(وَأَتَاكُمْ مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ...)	54
63	33	النور	(وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ...)	55
89 و 88	16	الإسراء	(وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا...)	56
101	205	البقرة	(وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ...)	57
114	101	النساء	(وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ...)	58
96	41	الواقعة	(وَأَصْحَابُ الشَّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشَّمَالِ...)	59
45	60	الأنفال	(وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِّن قُوَّةٍ...)	60
134	26	الأنفال	(وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ...)	61
122	41	الأنفال	(وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ...)	62
16	19	لقمن	(وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ...)	63
57	5	النحل	(وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ...)	64
86 و 84 و 82 و 16	67	الفرقان	(وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا...)	65
56	19	نوح	(وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ بِسَاطًا...)	66
66	41	النحل	(وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ...)	67
45	61	هود	(وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ...)	68
58	88	الكهف	(وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ...)	69
122	18	الجن	(وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا...)	70
87	43	غافر	(وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ...)	71
134	279	البقرة	(وَإِن تَبْتِغُوا فَلَكُمْ رُغُوسٌ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ...)	72
40	21	الحجر	(وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ...)	73

40 و56	25	الحديد	(وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ...)	74
29 و60	7	الحديد	(وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ...)	75
40	10	فصلت	(وَبَارِكْ فِيهَا وَقَدَّرْ فِيهَا أَقْوَاتَهَا...)	76
72	24	التوبة	(وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا...)	77
33	112	النحل	(وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً...)	78
16	9	النحل	(وَعَلَى اللَّهِ فَصْدُ السَّبِيلِ...)	79
133	188	البقرة	(وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ...)	80
16 و82 و85 و96	67	الفرقان	(وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ...)	81
31	116	النحل	(وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ...)	82
35	5	النساء	(وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ...)	83
22	12	سبأ	(وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوها شَهْرٌ...)	84
22	9	الأعراف	(وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا...)	85
87	30	الدخان	(وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ...)	86
33 و60	18	المائد	(وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ...)	87
30	96	الأعراف	(وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا...)	88
122 و123	7	الحشر	(وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ...)	89
88	34	سبأ	( وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ...)	90
32 و50	56	الذاريات	(وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ...)	91
130	61	آل عمران	(وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلَّ يَأْتِ...)	92
40	27	فاطر	(وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ...)	93
57	46	الروم	(وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ...)	94
57	14	النحل	(وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ...)	95
31 و81	157	الأعراف	(وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ...)	96
64	8	الإنسان	(وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا...)	97
63	278	البقرة	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا...)	98

136	282	البقرة	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ...)	99
135	9	الجمعة	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ...)	100
45	61	هود	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ...)	101
104	90	المائدة	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ...)	102
92 و 48	172	البقرة	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ...)	103
104	2	المائدة	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا...)	104
105	168	البقرة	(يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ...)	105
86	31	الأعراف	(يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ...)	106
105	4	المائدة	(يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ...)	107
60	215	البقرة	(يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ...)	108
116 و 114 و 72	20	المزمل	(يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ...)	109
67	265	البقرة	(يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ...)	110
63	12-11	النساء	(يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ...)	111

## فهرست الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث	ت
85	(اتقوا الظلم ، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة...)	-1
35	(إذا أعطيتم فأغنوا...)	-2
103	(إذا وقعت لقمة أحدكم فليأخذها...)	-3
137	(أقطعني رسول الله وعمر بن الخطاب...)	-4
81	(إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً...)	-5
81	(إنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَمَ بَيْعِ الْخَمْرِ ، وَالْمَيْتَةِ...)	-6
128	(أَنَّ النَّبِيَّ حَمَى النَّقِيعَ ، وَأَنَّ عَمْرًا...)	-7
100	(إن قامت الساعة وفي يد أحدكم...)	-8
62,78	(إنه حلق شعره في الحج ووزعه بين...)	-9
136	(أنَّه قدم المدينة والناس يسلفون...)	-10
90,89	(أَوْصِيَكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ...)	-11
135	(أي الكسب أطيب؟ فقال: عمل الرجل...)	-12
35	(أيما أهل عرصة أصبح فيهم...)	13
116	(ثلاثٌ فيهن البركة، البيعُ الى أجلٍ...)	-14
139	(ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة...)	-15
110 و72	(الخراج بالضمان...)	-16
29	(سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله...)	-17
134	(فإنَّ دماؤكم وأموالكم وأعراضكم...)	-18
134	(كُلَّ المسلم على المسلم حرام...)	-19
82	(كل ما شئت ، واشرب ما شئت...)	-20
124	(لا تمنعوا الماء ولا تمنعوا الكلاً...)	-21
16	(لا عال من اقتصد...)	-22
124	(لا يباع فضل الماء ليبيع به الكلاً...)	-23

133 و 29	(لا يحتكر إلا خاطئ...)	-24
89	(للتبع سنن من كان قبلكم شبراً بشبر...)	-25
49 و 46	(لعن الله الخمر ولعن ساقياها...)	-26
144	(لعن الله السارق يسرق البيضة...)	-27
64	(اللهم أرض عن عثمان فإني...)	-28
95	(اللهم إني أسألك الهدى...)	-29
96	(اللهم إني أعوذ بك من...)	30
95	(ليس الغنى عن كثرة العرض...)	-31
64	(ما الشيء الذي لا يحل منعه...)	-32
64	(ماذا أبقيت لأهلك يا أبا بكر...)	-33
28	(من أحيا أرضاً ميتة فهي له...)	34
130	(من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه حُسف...)	-35
130	(من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً...)	--36
58	(من عمل عملاً ليس عليه...)	-37
66	(من كان له فضل من زاد، فليعد...)	-38
58	(من ولي منا عملاً وليس له منزل...)	-39
123 و 29	(المسلمون شركاء في ثلاث: الماء...)	-40
88 و 87	(نهى رسول الله أن نشرب...)	-41
72	(نهى رسول الله عن ربح ما لم يضمن...)	-42
103	(هلاً انتفعتم بجلدها...)	-43
28	(وأنتك لن تنفق نفقةً تبتغي بها وجه الله إلا أُجرت عليها...)	-44
96	(وأي داء ادوأ من البخل...)	-45
87	(وكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال ...)	-46



## فهرست المصادر

- 1- ابن تيمية، السياسة الشرعية، الناشر دار الكتاب العربي .
- 2- ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 (د.ت) .
- 3- أبو الأعلى المودودي، أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، معضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام، ترجمة: محمد عاصم الحداد، الدار السعودية للنشر، السعودية، ط2، 1967م .
- 4- أبو الأعلى المودودي، الحكومة الإسلامية، المختار الإسلامي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1980م .
- 5- أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (المتوفى: 150هـ)، تفسير مقاتل بن سليمان، المحقق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط1 (1423هـ).
- 6- أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: 807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414 هـ، 1994 م .
- 7- أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (المتوفى: 770هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، (د.ت)(د.س) .
- 8- أبو الفتوح محمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء، المنصورة، ط1 1408هـ-1988م .
- 9- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1420هـ - 1999م.
- 10- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور (المتوفى: 711هـ) ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3 (1414 هـ) .
- 11- أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني المعجم الأوسط، (ت: 360هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
- 12- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، إحياء علوم الدين، (ت 505هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1402 هـ - 1982 م .

- 13- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (المتوفى: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن المسمى تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة
- 14- أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ)، الأم، دار المعرفة - بيروت، 1410هـ - 1990م .
- 15- أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي مفاتيح الغيب "التفسير الكبير (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3 (1420هـ).
- 16- أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجة القزويني (المتوفى: 273هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- 17- أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله البغدادي (المتوفى: 224هـ)، الأموال، تحقيق محمد هراس، دار الفكر، بيروت، (د.ت) .
- 18- أبو محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام المعافري (المتوفى: 213هـ)، السيرة النبوي، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، (1375هـ - 1955م) .
- 19- أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدام المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، (المتوفى: 620هـ)، المغني لابن قدامة، مكتبة القاهرة، (د.ط)، 1968م .
- 20- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: 395هـ)، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د.ط)(د.ت) .
- 21- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت 395هـ)، الفروق اللغوية، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة .
- 22- أحمد إبراهيم بك، المعاملات الشرعية المالية، المطبعة الفنية - القاهرة، 1355هـ .
- 23- أحمد بن نصر الداودي، الأموال، دار السلام - القاهرة، 1421هـ - 2001م .
- 24- الأستاذ شريف الرصاص، نهج البلاغة، دار الأندلس، 1980م .
- 25- الأستاذ عباس محمود العقاد، عبقرية عمر، دار المعارف .
- 26- إسماعيل إبراهيم البدوي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 1423هـ - 2002م .

- 27- إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، (د.ط)، (1410هـ-1990م).
- 28- إسماعيل عبد الرحمن شبلي، التنمية الاقتصادية والإسلام، بحث شارك في المؤتمر العلمي ثالث، جامعة المنصور (كلية التجارة) .
- 29- أيمن بن سعود ، الوسائل المستجدة في نوافل الزكاة المعاصرة، دار الميمان للنشر والتوزيع، ط1، 2006م .
- 30- البهي الخولي، الثروة في ظل الإسلام الطبعة الرابعة، دار القلم - الكويت، 1981م .
- 31- بوخاري عبد الحميد و زرقون محمد، دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، ورقة بحثية، جامعة ورقلة .
- 32- تفريق الدكتور احمد النجار للمصرف الإسلامي، مجلة البنوك الإسلامية العدد 7، ذو العقدة 1399هـ .
- 33- التنمية الاقتصادية، د. محمد زكي شافعي، دار النهضة العربية، ط1 1980م .
- 34- جمال عبده، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، دار الفرقان، عمان (1984).
- 35- الحاكم مُقبل بن هادي بن مُقبل بن قائدة الهمداني الوادعي (المتوفى: 1422هـ)، المستدرك على الصحيحين مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة: الثانية، 1425 هـ - 2004 م
- 36- حسين شحاتة، اقتصاد البيت في ضوء الشريعة الإسلامية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، (1987م) .
- 37- حسين شحاتة، ثروة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1999م .
- 38- الخراج، للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، المطبعة السلفية، القاهرة، ط4، 1392هـ .
- 39- رضا سعد الله، المضاربة والمشاركة، بحث مقدم إلى ندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصادات المغرب العربي المنعقدة في المغرب 18-22، يونيو 1990، جدة.
- 40- رفعت السيد العوضي، عالم إسلامي بلا فقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، 200م .
- 41- رفعت ألعوضي ، نظرية التوزيع ، دار الطباعة الحديثة، القاهرة.
- 42- رفيق يونس، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم - دمشق، 1420هـ - 1999م .

- 43- رؤية لعام ٢٠٢٠ الاقتصاد والتنمية والوصفة الماليزية، لمحاضر محمد، خطبة أقيمت في منتدى جدة الاقتصادي، جدة، السعودية، ١٨ يناير ٢٠٠٤. في عمر الرفاعي .
- 44- سامي حسن حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مطبعة الشرق، عمان، ط2، 1982م .
- 45- سعيد البيسوني، الحرية الاقتصادية، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، (د.ط)(د.ت).
- 46- السمان وآخرون ، مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة دار الثقافة (عمان) 1992م.
- 47- سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (المتوفى: 1385هـ)، في ظلال القرآن، دار الشروق - بيروت- القاهرة، ط17 (1412 هـ) .
- 48- السيد محمد باقر الصدر اقتصادنا، مؤسسة بوستان كتاب قم، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي، ط2(1425هـ).
- 49- شجرة المعارف والأحوال، العز بن عبد السلام، دار الطباع، دمشق، 1410هـ .
- 50- شعبان فهمي عبد العزيز، رأس المال في المذهب الاقتصادي للإسلام، القاهرة، كلية التجارة، (د.ط) 1979م.
- 51- شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ، ، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى: 954هـ)، دار الفكر، ط3، 1412هـ - 1992م .
- 52- شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، (ت: 1004هـ)، دار الفكر، بيروت، ط أخيرة، 1404هـ/1984م.
- 53- شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: 977هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ - 1994م .
- 54- شوقي دنيا ، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي .
- 55- صادق مهدي السعيد، العمل والضمان الاجتماعي في الإسلام، مطبعة المعارف، بغداد، ط2، 1971م .
- 56- صالح حميد العلي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي دار اليمامة للطباعة والنشر، (د.ط) (2000م) .

- 57- صالح حميد العلي، توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، ،  
اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2001م .
- 58- صبح الاعشى في صناعة الانشاء، أحمد بن علي الفلقشندي، تحقيق: د. يوسف علي  
الطويل، دار الفكر، دمشق، ط1، (1987) .
- 59- صبحي فندي الكبيسي، مباحث في الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى، بيت الحكمة -  
بغداد، 2010.
- 60- صلاح الدين نامق الاقتصاد الإسلامي (المبادئ والأسس)، ، مطابع سجل العرب،  
1973م .
- 61- طاهر سليمان، علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام، ط1، 1401هـ .
- 62- عامر العتوم، دور المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، جامعة اليرموك،  
2010م .
- 63- عبد الجبار السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي الاسلامي دار وائل للنشر،  
عمان، 2001 .
- 64- عبد الحق الشكيري، التنمية الاقتصادية في الإسلام كتاب الأمة، قطر، ط1(1408م).
- 65- عبد الرحمن زكي إبراهيم، بعض ملامح الإنتاج والتوزيع والتبادل في الاقتصاد الإسلامي  
جامعة قطر، العدد الأول، 1410هـ-1990م .
- 66- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد  
الإسلامي للبحوث والتدريب 1419هـ، ط2 .
- 67- عبد الرزاق رحيم إلهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر  
والتوزيع الأردن، ط1، 1998م .
- 68- عبد الستار أبو غدة ، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية.
- 69- عبد السلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى، عمان الأردن،  
ط1(1397هـ-1977م) .
- 70- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد التنمية في إطار العدل الاجتماعي .
- 71- عبد الله العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة ط1، 1982م .

- 72- عبد الله المختار، الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د.ط)(د.ت).
- 73- عبد الله المصلح، قيود الملكية الخاصة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1408هـ - 1988م .
- 74- عبد المجيد محمود الصالحين، العدالة التوزيعية في النظام المالي الإسلامي، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، العدد (31) 2006م .
- 75- عبد المنعم البيه، الدخل والتوزيع، مطبعة فالكوس (الإسكندرية) .
- 76- عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة الثقافية الصادرة من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، يناير 1983م.
- 77- عدنان خالد التركماني، المذهب الاقتصادي الإسلامي، مكتبة السوادي، ط1 (1411هـ-1990م) .
- 78- العز بن عبد السلام ، قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، دار المعرفة (بيروت) .
- 79- علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، دار الريان ببيروت، 1418هـ-1998م .
- 80- علي محي الدين القرة داغي، بحوث في فقه البنوك الإسلامية ، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2007م .
- 81- عمر بن فيحان المرزوقي، النظام الاقتصادي، مكتبة الرشد، ط2، 2006م .
- 82- عمر محي الدين، مبادئ علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية مصر، (1982م).
- 83- عيسى أيوب الباروني، الرقابة المالية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، جمعية الدولة الإسلامية، أسس ومبادئ وأهداف ، ليبيا، (د.ن)، 1986م .
- 84- عيسى عبدة، أحمد إسماعيل ، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1984م .
- 85- الغريب ناصر، منهجية التمويل والاستثمار الاسلامي، دار الكتب المصرية، ط1، 2009م.

- 86- غياث الأمم من التياث الظلم، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني، (ت 478هـ)، تحقيق: الدكتور فؤاد عبد المنعم والدكتور مصطفى حلمي، دار الدعوة للنشر والتوزيع - الإسكندرية، 1402هـ.
- 87- فتح الباري لابن حجر العسقلاني، دار الريان للتراث، القاهرة (ط2).
- 88- فريد محمد الخطيب، تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة دراسة فقهية مقارنة بالقانون كلية دار العلوم، القاهرة، (د.ط) (1421هـ-2001م).
- 89- فهد حمود العصيمي، خطة الإسلام في موارد الإنتاج، دار النشر الدولي، الرياض، ط1، 1994م.
- 90- قاسم محمد محمود الدليمي الاقتصاد الإسلامي المفاهيم والمرتكزات الأساسية، دار السلام، دمشق 2009م.
- 91- القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت: 183هـ)، الخراج، دار المعرفة - بيروت، 1399هـ - 1979م.
- 92- قاضي القضاة المحقق أبي الحسن علي بن محمد البصري الماوردي، (ت: 450هـ)، أدب الدنيا والدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط16، 1399هـ-1979م.
- 93- القرآن الكريم.
- 94- كاسر نصر المنصور، إدارة الإنتاج والعمليات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000م.
- 95- الكمال بن الهمام، فتح القدير على الهداية ومعه شرح العناية، بولاق 1316هـ، المطبعة الميمنية، مصر، 1319هـ.
- 96- لابن دقيق العبد، شرح عمدة الأحكام، (ت702هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة، 1379هـ.
- 97- للامام عبد الرؤوف المناوي/الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير/السيوطي/ بهامشه كنوز الحقائق ط. الاربعة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- 98- للدكتور جلال أمين خرافة الحاجات الإنسانية غير المحدودة، مقال بعنوان، مجلة العربي، عدد (280) مارس 1982م.
- 99- مجموعة فتاوى ابن تيمية، مطبعة الرياض، (د.ط)، (1416هـ/1995م).

- 100- مجموعة من الأساتذة، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية، 2008م.
- 101- محاضير محمد، المعجزة الآسيوية أسطورة أم حقيقة ، ورقة مقدمة في افتتاح منتدى ماليزيا ، الولايات المتحدة لتكنولوجيا المشاريع التجارية في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة في مايو 1996 .
- 102- محمد إبراهيم طريح، السياسة الاقتصادية في الإسلام 1955.
- 103- محمد بحر وحسن إسماعيل وآخرون، مقدمة علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، ط1972.
- 104- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الإحياء للتراث العربي ، بيروت - لبنان، ط1(د.ت) .
- 105- محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ)، المبسوط ، دار المعرفة - بيروت، (د.ط)، 1414هـ - 1993م .
- 106- محمد بن علي العقلا، السوق الإسلامية المشتركة، مكتبة زهراء الشرق، ط1.
- 107- محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، نيل الأوطار، (ت:1250هـ) ، دار الحديث - القاهرة، 1413هـ - 1993م.
- 108- محمد بن عيسى الترمذي(ت:279هـ)، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق احمد شاکر وآخرون، طبعة دار احياء التراث، (د.ط)(د.ت).
- 109- محمد بن قاسم الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1993م.
- 110- محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني المعروف بالزبيدي، تاج العروس، تحقيق محمود الطناحي، الكويت، 1976م .
- 111- محمد رواس قلعة جي، دار النفائس، مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصول الفقه، عمان، (د.ط)(2007م) .
- 112- محمد رواس كلعبي، معجم لغة الفقهاء؛ دار النفائس، لبنان، ط2، (2006) .
- 113- محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية ، مركز نماء للدراسات والبحوث ، تركيا .
- 114- محمد شوقي الفجري ، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي،.



- 115- محمد صالح القرشي ود. كاظم حمد لشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل (1414هـ - 1993م) .
- 116- محمد عبد الله المرعي، الملكية الخاصة وحدودها في الإسلام، دراسات في الإسلام، صادرة عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، العدد 34، 1384هـ - 1968م .
- 117- محمد عبد المنعم أبو زيد، المضاربة وتطبيقاتها العملي، المعهد العالمي للفكر، القاهرة.
- 118- محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب اللبناني - بيروت 1986م .
- 119- محمد عبد المنعم عفر، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1991م.
- 120- محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار الفتح، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، (1996م) .
- 121- محمد عفر، الاقتصاد التحليلي الإسلامي، دار الحافظ، جدة .
- 122- محمد عفر، د. محمد الغامدي، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار الفتح، القاهرة، ط1، 1417هـ .
- 123- محمد علوة، الدنيا والآخرة في ميزان الإسلام، دار قتيبة، بيروت، 1411هـ .
- 124- محمد عمر شابرا، ترجمة د. رفيق يونس المصري الأزمة المالية العالمية (هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها) .
- 125- محمد عميم المجددي، التعريفات الفقهية: كراتشي، ببشلز، سنة 1407هـ .
- 126- محمد فتحي صقر ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، .
- 127- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2008م .
- 128- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، (2008م).
- 129- محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، "دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي" ، دار القلم الكويتي، ط2، 1981م .

- 130- محمود أرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، 2001م .
- 131- محمود صوان ، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج للنشر، عمان، ط1، 1424هـ.
- 132- مختصر مناهج القاصدين، مكتبة دار البيان، دمشق، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، 1398هـ .
- 133- مسند أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م .
- 134- مسند الحارث، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1992م .
- 135- مصطفى أحمد الزرقا ، المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، ط4، مطبعة جامعة دمشق، 1961م .
- 136- مصطفى السباعي، اشتراكية الإسلام، مؤسسة المطبوعات العربية دمشق، ط2، 1990م .
- 137- المطلع على الأبواب المقنعة، للبعلي، المكتب الإسلامي، دمشق، 1385هـ.
- 138- مقال لحميد الصغير، الرشد الإقتصادي للمستهلك بين الاقتصاد الإسلامي ونظيره الوضعي، أستاذ باحث بالدراسات الإسلامية ، جامعة محمد الأول ، وجدة، المملكة المغربية.
- 139- مكس فيبر ، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية..
- 140- المنذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر العاصر، بيروت ، لبنان، دار الفكر، سوريا، ط2(2008م) .
- 141- منذر قحف، مفهوم التحويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة، ط3، 2004م .
- 142- منصور بن يونس البهوتي ، كشاف القناع، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، (د.ط) (د.ت).
- 143- مهاتير محمد ، التجربة الماليزية والصحة الاقتصادية، لمحمد صادق إسماعيل: الطبعة: الأولى 2008 .

- 144- موقع الأستاذ الدكتور عبد الجبار السبهاني، الزكاة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، مقالة على شبكة الانترنت، <http://al-sabhany.com/index.php>
- 145- نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، ط1، 2008م .
- 146- نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم ﷺ، لعدد من المختصين بإشراف الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، جدة .
- 147- نوال عبد المنعم بيومي، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية الطبعة: الأولى، 2011 .
- 148- وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته الفکر، سورية، دمشق، ط4، (د.ت).
- 149- يوسف إبراهيم يوسف، إستراتيجية وتكتيك التنمية في الإسلام، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1981.
- 150- يوسف الخليفة اليوسف، شكل التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الإسلامي دبي، 1983.
- 151- يوسف الزامل، النظرية الاقتصادية الإسلامية.

#### • مراجع انجليزي

- 1- MIFC, (sukuk growing relevance in infrastructure development) October 2013 Malaysia mifc.com
- 2- Hyclak, Thomas J. and Arthur E. King, "The Privatization Experience in Eastern Europe", The World Economy, Vol. 529-50.
- 3- Vivaran, Amnuay, "Privatization: Financial Choices and Opportunities", Occasional Papers Number 31, International Center For Economic Growth,
- 4- Hanke, Steve H., ed., Privatization and Development, International Center For Economic Growth, 1987.
- 5- Vickers, John and George Yarrow, Privatization: An Economic Analysis, MIT Press, 1988